وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

نمطية الإجرام عند المرأة في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتي ارتكبن فعلا اجراميا بولاية المدية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع

تخصص : الجريمة والإنحراف

من إعداد الطلبة:

أمـــال بن حجوجة

سليمة أحمد بلقاسم

تحت إشراف الأستاذة

رقية محمـــــودي

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين امنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

الآية 11 من سورة المجادلة

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم "

الآية 32 من سورة البقرة

شكـر وعرفـان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

اللهم إنا نشكرك على نعمتك ونحمدك عليها، إن واجب الوفاء والإخلاص

يدعونا ان نتقدم بالشكر والعرفان و خالص الاحترام للأستاذة الدكتورة "رقية محمودي

" التي أشرفت على هذا العمل وكانت سندا لنا في عملنا هذا.

موجهتنا إلى الطريق الصحيح في انجاز هذا الجهد العلمي.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

نشكر أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة " يحي فارس " الذين

قدموا لنا المساعدة ولو شفهيا

والشكر موصول إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين تحملوا مشاق

قراءة ونقد وتقييم هذه الدراسة ويظل الشكر الأول والأخير لله سبحانه وتعالى .

إهـداء

إلى والداي العزيزان أدام الله عزهما وأطال عمرهما

إلى أخواتي العزيزات

وكل أفراد العائلة الكريمة من قريب وبعيد

و إلى كل أساتذتي وأصدقائي

أمال

إهـداء

إلى من علمني بأنه مع بزوغ كل فجر تتجدد نسمات الأمل، إلى أبـي وأمي وأختي الغالية بشرى.

سليمة

مـــلـــخـــص

لقد جاءت الدراسة التالية بعنوان نمطية الجريمة عند المرأة في المجتمع الجزائري،فنظرا لظهور جرائم النساء في الواقع الاجتماعي كظاهرة ملفتة للنظر وخارجة عن العرف والقانون الجزائري،فالأمر استدعى منا البحث والدراسة في مختلف الأنماط التي تمارسها المرأة ،فكان التعامل مع ظاهرة إجرام المرأةكإشكالية سوسيولوجية متعددة الأبعاد بالانطلاق من تساؤل عام الذي تفرعت عنه تساؤلات فرعية انبثقت منها فرضيات الدراسة ولاختبار هذه الفروض استخدمنا المنهج الوصفي قصد الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم واقع الظاهرة باستخدام تقنية الملاحظة والمقابلة ودراسة الحالة وذلك لملائمة هذا المنهج وهذه التفنيات لطبيعة الموضوع وأهدافه وذلك من خلال دراسة ميدانية تم فيها تحليل البيانات الإحصائية المقدمة من طرف أمن ومحكمة ولاية المدية وكذا تحليل المحاضر القضائية،بالإضافة إلى المقابلة مع عينة بسيطة من النساء اللواتي قمن بالسلوك الإجراميوالانحراف كنموذج، وفي الأخير خلصت الدراسة للنتائج التالية:

حسب المحاضر القضائية:

- أغلبية المجرمات عازبات وعاطلات عن العمل.
- غالبية المبحوثات لهن مستوى تعليمي منخفض.
- معدلات الجريمة مرتفعة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق شبه الحضرية والريفية.
- تنوعت الوسائل التي تستخدمها المرأة أثناء ارتكابها للفعل الاجرامي حيث جاءت في مقدمتها الآلات الحادة.
- أكثر الأماكن استخداما للجريمة من طرف المرأة المنزل ثم تليها المؤسسات الحكومية والأماكن الخاصة.
- معظم ضحايا المرأة ممن تربطها بهم علاقة قرابة.

حسب الحالات:

- عمر المرأة المجرمة في هذه الدراسة تراوح مابين 19-29 سنة أي سن الشباب.
- معظم المجرمات مرتكبات الجرائم الأخلاقية —الزنا، الدعارة ،الخيانة الزوجية– من العازبات والمتزوجات.

ملخص

- أسلوب القمع الأسري يقدم للمجتمع شخصيات هشة نفسيا واجتماعيا تعاني الكبت ونقص الثقة،فتميل إلى الخرروج عن القواعد والمعايير كنوع من التحدي.
- يدفع الحرمان المادي والمعنوي والتفرقة في المعاملة بين الأبناء إلى ممارسة الفعل الانحرافي والإجرامي
- ضعف الرقابة والضبط الاجتماعي نتيجة التفكك الأسري يؤدي إلى اقامة علاقات خارج اطار الزواج.
- مخالطة رفقاء السوء يؤدي بالمرأة إلى ممارسة سلوكات مشبوهة.
- تبين أنه ينتج عن اجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى أسرتها.
- أغلبية المبحوثات لهن مستوى تعليمي منخفض.
- وسيلة المرأة المستخدمة في ارتكاب أفعالها هي المتاجرة بالجسد.
- تمارس المرأة أشكالا مختلفة من الانحراف والجريمة في نفس الوقت وهذا الأمر أقرته أغلبية حالات المقابلة
- خصائص المرأة المجرمة، سجلنا على معظم الحالات الرغبة الملحة في تبرير فعلهن من خلال اعطاء تفسير مقنع لجريمتهن.

فهرس الحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
اهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ-ب
الفصل الاول: البناء المنهجي للدراسة	
تمهيد	05
1 – 1 أسباب اختيار الموضوع	05
1 – 1 -1 الأسباب الذاتية	05
1 – 1 – 2 الأسباب الموضوعية	05
1 – 2 الإشكالية	06
1 – 3 فرضيات الدراسة	08
1 – 4 اهداف الدراسة	08
1 – 4 – 1 الأهداف العلمية	08
1 – 4 – 2 الأهداف العملية	08
1 – 5 أهمية الدراسة	09
1 – 6 تحديد مفاهيم الدراسة	09
1 – 7 الدراسات السابقة	15
1 – 7 – 1 الدراسات الأجنبية	16
1 – 7 – 2 الدراسات العربية	19
1 – 7 – 3 الدراسات الجزائرية	22
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: المقاربة السيسيولوجية للنظريات المفسرة لجريمة المرأة	
تمهيد	30
2-1 الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الانحرافية	30
2-1-1 النظرية البيولوجية	30

فهرس الحتويات

ا- لومبروزو	30
ب- جاروفالو	33
2-1-2- نظرية التحليل النفسي لسيقموند فرويد	34
2-2 الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية	37
2-2-1 نظرية التقليد والمحاكاة غابريال تارد	38
2-2-2 نظرية الاختلاط التفاضلي سترلاند	39
2-2-3 النظرية اللامعيارية	40
أ- إميل دوركايم " نظرية الأنومي" والبناء الاجتماعي	40
ب- النظرية اللامعيارية لروبرت ميرتون	41
2-2-4 نظرية التفكك الاجتماعي ثورستين سيلين	43
2-2-5- نظرية الضبط الاجتماعي هيرشي	44
2-2-6- نظرية الوصم لبيكر ليمرت	46
2-2-7- نظرية الاحباط والعدوان جون دولار وميلر	49
2-2-8- نظرية الأدوار الجنسية	50
2-2-9- النظرية النسائية بولاك أدلر	51
2-3- الاتجاه الاقتصادي في تفسير الظاهرة الانحرافية ماركس بونجيه	54
2-4- الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإنحرافية لركسل ودي تيليو	56
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث: السلوك الإجرامي للمرأة	
تمهيد	60
3-1 أبعاد ومظاهر جرائم المرأة في المجتمعات	60
3-2 مظاهر الإختلاف بين إجرام المرأة وإجرام الرجل	63
3-2-1 الإختلاف من حيث الكم	63
3-2-2الإختلاف من حيث النوع	67
3-2-3 الإختلاف من حيث الجسامة	70
3-3 نمطية الجريمة عند النساء	71
3-3-1 أنماط الجرائم العامة	71
3-3-2 أنماط الجرائم الخاصة	77

فهرس الحتويات

3-4 عوامل الجريمة النسوية	83
3-4-1العوامل الداخلية الدافعة بالمرأة لإرتكاب الجريمة	83
أ. العوامل الوراثية	83
ب. العوامل البيولوجية أو التكوينية	85
ت. العوامل النفسية	88
3-4-2 العوامل الخارجية الدافعة بالمرأة لإرتكاب الجريمة	91
أ.العوامل الاجتماعية	91
ب. العوامل الاقتصادية	92
ت. العوامل الثقافية	92
ث. العوامل الطبيعية	93
3-5 الجريمة النسوية في الجزائر بالأرقام	95
خلاصة الفصل	98
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	101
4-1 منهج الدراسة	101
4-1-1 المنهج الوصفي	102
4-1-2 منهج دراسة حالة	102
4-2 التقنيات المنهجية المستعملة في الدراسة	103
4-2-1 الملاحظة	103
4-2-2 المقابلة	103
4-3 مجتمع الدراسة والعينة وطريقة اختيارها	104
4-3-1 مجتمع الدراسة والعينة	104
4-3-2 طريقة اختيار العينة	105
4-4 مجالات الدراسة	105
4-4-1 المجال الزمني	105
4-4-2 المجال المكاني	106
4-4-3 المجال البشري	106
4-5 صعوبات الدراسة	106

فهرس الحتويات

خلاصة الفصل	107
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	109
5-1 قراءة احصائية لحجم و نمطية جرائم المرأة لولاية المدية خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2013-2022	109
5-1-1 على مستوى مصالح محكمة ولاية المدية	110
5-1-2 على مستوى مصالح أمن ولاية المدية	113
5-2 عرض وتحليل الجداول وفقا للمحاضر القضائية	141
5-3 عرض وتحليل الحالات	161
5-3-1 عرض البيانات السوسيو-ديمغرافية للحالات	161
5-3-2 عرض والتعليق على الحالات	169
3.3.5 النتائج العامة للحالات	182
5-4 تفسير النتائج في ضوء الفرضيات	183
5-4-1 تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى	183
5-4-2 تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية	185
الإستنتاج العام	187
خاتمة	191
قائمة المصادر والمراجع	194
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين حجم اجرام كلا من الرجل والمرأة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006-2013	66
02	يوضح نمطية السلوكات الاجرامية لكلا من الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة مابين 2006-2013	69
03	يبين الجنح المرتكبة من طرف المرأة خلال الفترة الممتدة من:2013 إلى غاية:2019.	110
04	يبين الجنايات المرتكبة من طرف لمرأة خلال الفترة مابين 2013-2019	112
05	يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2020 على مستوى أمن ولاية المدية	113
06	يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2021	114
07	يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2022	116
08	يبين جرائم ضد الشئ العمومي لسنة 2020	118
09	يبين جرائم ضد الشئ العمومي لسنة 2021	120
10	يبين جرائم ضد الشئ العمومي لسنة 2022	121
11	يبين الجرائم ضد الأشخاص لسنة 2020	122
12	يبين الجرائم ضد الأشخاص لسنة 2021	123
13	يبين الجرائم ضد الأشخاص لسنة 2022	125
14	يبين الجرائم ضد الأموال لسنة 2020	127
15	يبين الجرائم ضد الأموال لسنة 2021	128
16	يبين الجرائم ضد الأموال لسنة 2022	130
17	يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2020	131
18	يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2021	132
19	يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2022	133
20	يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2020	134
21	يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2021	136
22	يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2022	137
23	يبين جرائم المخدرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 2022	138
24	يبين الجرائم المعلوماتيسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 2022	140
25	يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة وفقا لسن المبحوثات	140

قائمة الجداول

26	يبين توزيع الجرائم عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	143
27	يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب نمط الجريمة المرتكبة	145
28	يبين توزيع الجرائم عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	146
29	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية	147
30	يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع الجريمة	149
31	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي	150
32	يبين توزيع جرائم النساء حسب الأصل الجغرافي	151
33	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع السكن	153
34	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود	154
35	يوضح التوزيع النسبي لمبحوثات وفقا للمستوي المعيشي	155
36	يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة وفقا للحالة المهنية	156
37	يبين التوزيع النسبي للأماكن التي ارتكبت فيها المرأة جريمتها	157
38	يبين التوزيع النسبي لنوع العلاقة الاجتماعية بين المجرمة والضحية	158
39	يبين التوزيع النسبي للوسيلة المستخدمة عند ارتكاب الجريمة	159
40	توزيع المبحوثات وفقا للسن	161
41	يبين توزيع الجرائم عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	161
42	يمثل توزيع المبحوثات وفقا للمستوى التعليمي للأب	162
43	يمثل توزيع المبحوثات وفقا للمستوى التعليمي للأب	162
44	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية	163
45	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الأصل الجغرافي	163
46	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع السكن	164
47	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود	164
48	يمثل توزيع المبحوثات وفقا لنمط الجريمة المرتكبة	165
49	يمثل توزيع المبحوثات وفقا للمستوي المعيشي	165
50	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة المهنية	166
51	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لمهنة الأب	166
52	يبين التوزيع النسبي لنوع العل يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لمهنة الأم	167
53	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الوالدية	167

54	يبين التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لوجود نموذج انحرافي أو اجرامي داخل الأسرة	168

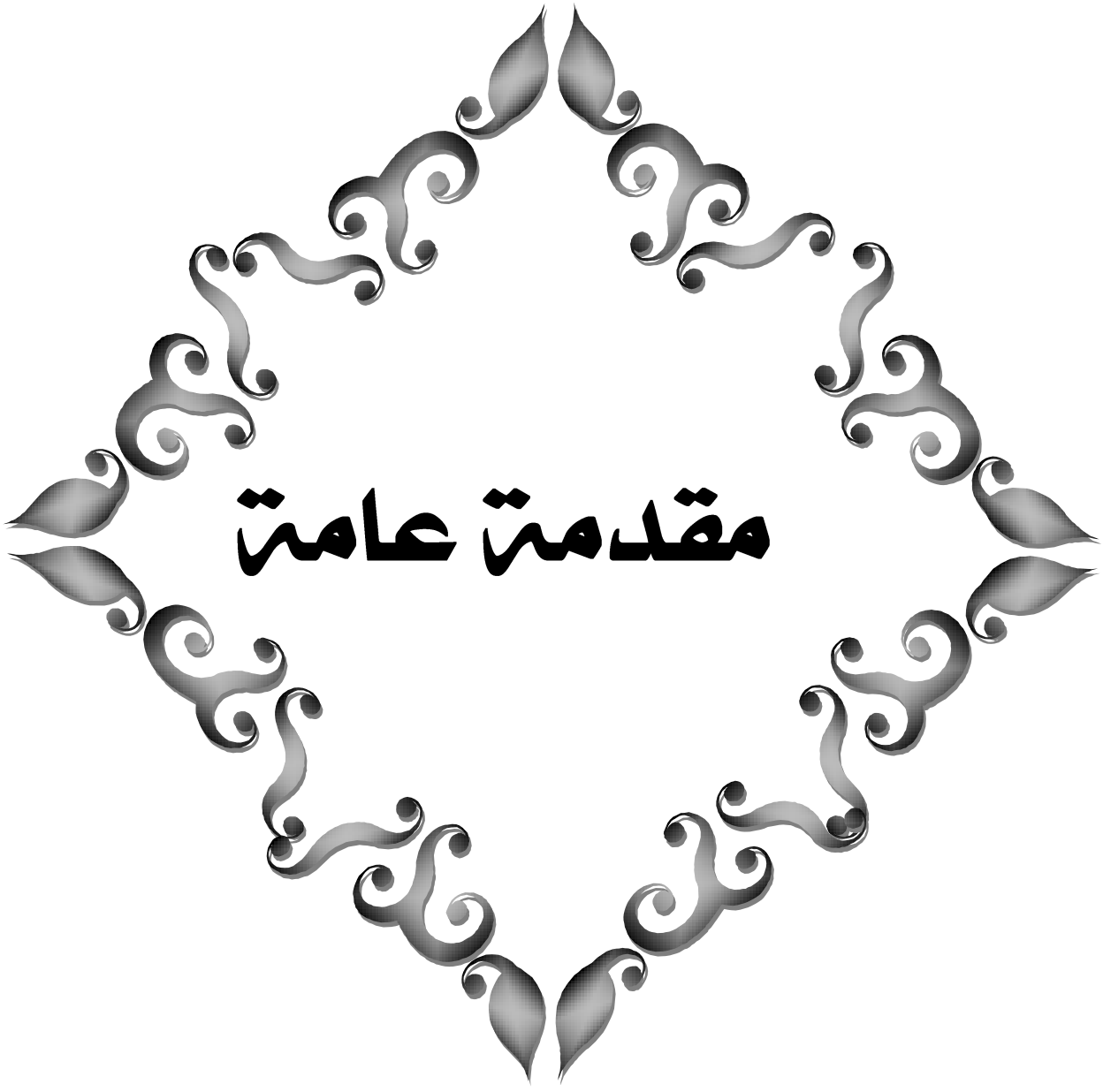
قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
01	يبين الجنح المرتكبة من طرف لمرأة خلال الفترة مابين 2013-2019	111
02	يبين الجنايات المرتكبة من طرف المرأة خلال الفترة الممتدة من:2013 إلى غاية:2019	112
03	يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2020 على مستوى أمن ولاية المدية	113
04	يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2021	115
05	يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2022	116
06	يبين جرائم ضد الشئ العمومي لسنة 2020	118
07	يبين جرائم ضد الشئ العمومي لسنة 2021	120
08	يبين جرائم ضد الشئ العمومي لسنة 2022	121
09	يبين الجرائم ضد الأشخاص لسنة 2020	122
10	يبين الجرائم ضد الأشخاص لسنة 2021	124
11	يبين الجرائم ضد الأشخاص لسنة 2022	126
12	يبين الجرائم ضد الأموال لسنة 2020	127
13	يبين الجرائم ضد الأموال لسنة 2021	129
14	يبين الجرائم ضد الأموال لسنة 2022	130
15	يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2020	131
16	يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2021	132
17	يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2022	133
18	يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2020	134
19	يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2021	136
20	يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2022	137
21	يبين جرائم المخدرات خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 2022	138
22	يبين الجرائم المعلوماتيية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى غاية 2022	140
23	يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة وفقا لسن المبحوثات	141
24	يبين توزيع الجرائم عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	143
25	يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب نمط الجريمة المرتكبة	145
26	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية	148

27	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي	150
28	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع السكن	153
29	يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود	155
30	يوضح التوزيع النسبي لمبحوثات وفقا للمستوي المعيشي	155
31	يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة وفقا للحالة المهنية	156
32	يبين التوزيع النسبي للأماكن التي ارتكبت فيها المرأة جريمتها	157
33	يبين التوزيع النسبي لنوع العلاقة الاجتماعية بين المجرمة والضحية	158
34	يبين التوزيع النسبي للوسيلة المستخدمة عند ارتكاب الجريمة	159

فهرس المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
01	مخطط رقم (01) يوضح أنماط الجريمة عند النساء	82
02	مخطط رقم (02) يوضح العوامل المؤدية لجريمة المرأة	94


مقدمة عامة

مقدمة:

تاريخ الإنسانية هو تاريخ التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يمس الحياة المادية والمعنوية على حد سواء، كذلك الظواهر الاجتماعية هي الأخرى دائمة التغيير، حيث يحدث هذا الأخير أنماط اجتماعية وثقافية جديدة سواء على المجتمع او السلوك، فالجريمة ليست ظاهرة إنسانية عامة فحسب، وانما هي أساسا ظاهرة طبيعية تلازم الحياة حيث ما وجدت، بحسب "**إميل دوركايم**"ظاهرة الانحراف والجريمة ظاهرة يولدها الوسط الاجتماعي، تتصل بالبناءالاجتماعي العام وتشكل جزء من وظائفه " ولما كانت تحمل طابع السلبية شغلت مساحة معتبرة من البحث العلمي، فهي ليست شيئا مطلقا،بل نسبية تحددها عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة، فهي تتطور وتتغير تبعا للظروف المتغيرة، فالمجتمعات اليوم اصبحت متداخلة منفتحة علي بعضها،ولا شك أن هاته المتغيرات تؤثر على هذا المجتمع او ذاك تبعا لقوة مناعته، فالتغيرات البنيوية لها أثر واضح في نمو وتصاعد معدلات الجريمة وبروز انماط مستحدثة من الانحرافات، وهذه الأنماط ليست حكرا علي الرجل بل شاملة لتمس شريحة عامة وفعالة من المجتمع وهي المرأة، فغالبا ما تبقي ممارسة المرأة لبعض الأفعال المخالفة للعرف والمعايير مستترة وغير ظاهرة كالحمل خارج الاطار الشرعي، البغاء والولادة، الإجهاض، لذلك لا يمكن معرفة الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة، سنحاول في هذه الدراسة الحالية التي تندرج من بين الدراسات الاجتماعية التي تعالج موضوع الجريمة والانحراف بصفة عامة والمعنونة بنمطية الاجرام عند المرأة في المجتمع الجزائري للوقوف على هذه الظاهرة والكشف عن بعض خصوصياتها وكذا الهدف من طرح هذا الموضوع هو معرفة خلفيات الظاهرة والكشف عن حجم جرائم المرأة والتعرف على أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء في المجتمع الجزائري، وتحتوي هذه الدراسة علي (05) خمسة فصول أساسية:

الفصل الأول:

بعنوان البناء المنهجي للدراسة حيث قمنا ببناء الموضوع من خلال ابراز الأسباب الذاتية والموضوعة وتوضيح الأهداف المرجوة من الدراسة وأهميته العلمية والعملية وكذا تحديد المشكلة البحثية وهذا بطرح التساؤلات التي حاولنا الإجابة عنها من خلال وضع الفرضيات، ثم التعرض في هذا الفصل الي تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وأخيرا استخدمنا بعض الدراسات السابقة كمنطلق علمي ندعم به بحثنا والتي تناولت نفس موضوع الدراسة ولكن من جوانب مختلفة .

الفصل الثاني:

فقد تضمن المقاربة السوسيولوجية للنظريات المفسرة لجريمة المرأة، والتي تنطوي تحت الاتجاه الفردي ثم الانتقال لعرض أهم التفسيرات النظرية للظاهرة الانحرافية و الإجرامية التي قدمها الاتجاه الاجتماعي ثم الاتجاه الاقتصادي، وأخيرا عرض الاتجاه التكاملي في تفسير هذه الظاهرة.

الفصل الثالث:

فقد خصص الحديث عن السلوك الإجرامي للمرأة في المجمع الجزائري، تناولنا فيه أبعاد ومظاهر جرائم المرأة عند المجتمعات، وكذلك مظاهر الاختلاف بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، ثم تطرقنا إلى نمطية الجريمة عند النساء، وبعدها انتقلنا إلى تناول عوامل ودوافع الجريمة عند المرأة وأخيرا تطرقنا إلى الجريمة النسوية في الجزائر بالأرقام.

أما الفصل الرابع:

احتوى على الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وذلك من خلال التطرق إلى المناهج والتقنيات والأدوات المستخدمة، وكذا تحديد العينة وإبراز كيفية اختيارها، بالإضافة إلى تحديد المجال المكاني والزماني للدراسة.

الفصل الخامس:

محاولة عرض و تحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال التطرق إلى وصف خصائص العينة، ومحاولة عرض وتحليل بيانات الدراسة، مع تقديم نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات، وصولا إلى النتائج العامة فالخاتمة.

الجانب النظري

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة

تمهيد:

1 – 1 أسباب اختيار الموضوع

1 – 1 –1 الأسباب الذاتية

1 – 1 – 2 الأسباب الموضوعية

1 – 2 الإشكالية

1 – 3 فرضيات الدراسة

1 – 4 أهداف الدراسة

1 – 4 – 1 الأهداف العلمية

1 – 4 – 2 الأهداف العملية

1 – 5 أهمية الدراسة

1 – 6 تحديد مفاهيم الدراسة

1 – 7 الدراسات السابقة

1 – 7 – 1 الدراسات الأجنبية

1 – 7 – 2 الدراسات العربية

1 – 7 – 3 الدراسات الجزائرية

تمهيد:

يعد البناء المنهجي الإطار الرئيسي لكل دراسة سوسيولوجية وذلك كونه يوضح النقاط الهامة للبحث ويمهد لعملية الانطلاق فيه، وقد اعتمدنا في هذا البحث على عرض أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وأهميته، بالإضافة إلى طرح الإشكالية انطلاقا من التساؤل العام الذي تفرعت عنه أسئلة جزئية تترجم بعدها إلى فرضيات البحث، كما تم تحديد مجموعة من المفاهيم خاصة بالدراسة والمقاربة السوسيولوجية والتعريج على بعض الدراسات السابقة.

1.1- أسباب اختيار الموضوع:

1.1.1-الأسباب الذاتية:

1- الميل الشخصي من طرفنا لمثل هذه المواضيع المتعلقة بالمرأة بالنظر لأهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع.

2- الفضول العلمي للتعرف على خبايا الموضوع والمستجدات فيه.

1 – 1 – 2 الأسباب الموضوعية :

1- تفاقم إجرام المرأة في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، لهذا جاءت الدراسة من أجل معرفة الخلل الذي أدى إلى تحول هذا العنصر الفعال إلى ممارسة الانحراف والجريمة.

2- محاولة فهم ظاهرة انحراف المرأة في ظل التغيرات التي يشهدها المجتمع الجزائري.

3- قلة الدراسات الجزائرية لموضوع إجرام المرأة بالمقاربة مع الدراسات الأجنبية.

4- قلة النساء اللواتي يقعن تحت طائلة القانون إذ ما قورن بعدد الرجال، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة اختيارنا لموضوع هذا البحث والمتعلق بإجرام المرأة.

5- التناقض الذي تحمله طبيعة المرأة، فهي من يتصف عادة بالطبيبة والعطف كيف أمكنها أن تأتي بسلوكيات تتنافى مع الأدوار والوظائف الاجتماعية المنوطة بها.

1 – 2 الإشكالية:

إن تماسك المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار يعد مطلبا أساسيا لكل مجتمع، لهذا عرفت الجريمةاهتمام كبير من طرف الباحثين، كونها ظاهرة اجتماعية يميزها السلوك الإنساني المنحرف عن القواعد والأسس التي تعارف عليها المجتمع، وباعتبارها أفعال وسلوكيات مخالفة للشعور العام ولقواعد الضبط الاجتماعي، لذا كان تواجدها من القدم في المجتمعات الإنسانية، ولا تعتبر وليدة العصر الحديث رغم الاختلافات في نسبة حدتها من مجتمع إليأخر[1].

غير أن الدراسات التي أجريت في علم الإجرام ركزت على رصد ظاهرة إجرام الرجل مغفلة إجرام المرأة، إلا أننا نجد المرأة دخلت مختلف الميادين الحياة ونافست الرجل فيها، بما في ذلك ميدان الجريمة، فلم يعد الإجرام ظاهرة تقتصر على الرجل، بل امتدت لتمس فئة النساء، ونتيجة لهذا الوقع ظهر مصطلح جرائم النساء كأحد أبعاد الإجرام المعاصر الذي ازداد في الآونة الأخيرة كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجيا في ميادين العمل.

فالمجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات الأخرى لا يخلوا من الجريمة، الذي شهد ومازال يشهد أنماطا وصورا من السلوك الإجرامي عند النساء لتتحول الجريمة تدريجيا إلي النمط المنظم في اعلي مستويات التطور والتقنية، فظاهرة الجريمة لدى فئة النساء في الجزائر بلغت ذروتها خلال السنوات الأخيرة، وتجلي ذلك بمدى تكرار حدوث الجريمة أو السلوك ألانحرافي في نفس النمط، كما أنها لم تسجل بمناطق خاصة أو حضارية دون الأخرى، بل عرفت جغرافية واسعة مست كل الوطن[2].

إن زيادة انحراف المرأة فبالأعمال الخارجة عن القانون هو نتيجة لعملية التغيير التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال،ذلك أن التغيرات الاجتماعية كثيرا ما تصاحبها حوادث اجتماعية تعبر عن حالة من الفوضى واللامعياريةعلي حد تعبير العالم الفرنسي **إميل دوركايم** فهو يصف حالة اللامعيارية بقوله: "هي وضعية اجتماعية تتميز بتدهور القيم والمعايير السلوكية الاجتماعية نتيجة عملية التغيير الاجتماعي التي تصاحبها زيادة في معدلات الجريمة والانحراف كنتيجة لصعوبة التوافق والتكيف مع المواقف والخبرات الجديدة المصاحبة التغير المتسارع وفقدان المعايير الاجتماعية قدرتها علي ضبط السلوك الفردي،خاصة وأن العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات التي من شأنها أن تفسح هامشا أوسع من التحرر بدل الامتثال والانصياع للمعايير"[3].

---

1 حسن أكرم نشأت: **علم الانثروبولوجيا الجنائي**،ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص21.

2 دليلة زاوي: **واقع الجريمة عند المرأة الجزائرية**،2023/02/29 في: https://academia-arabia.com .

3 انتوني غدنز: **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، ط1، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2005، ص 281.

فحسب دراسات أعدتها خلية الإعلام لقيادة الدرك الوطني، تم تسجيل 2169 امرأة مجرمة خلال سنة 2008[1]، حين كشفت جريدة الشروق عن حصيلة الشرطة القضائية لسنة 2009 أين سجلت المرأة حضورها بقوة في إحصائيات الجرائم فوصل العدد إلي8826 امرأة على المستوى الوطن متورطات في كافة أنماط الجرائم[2].

إن مثل هذه الإحصائيات الرسمية لا تعكس النطاق الحقيقي لواقع ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري لشساعة حجمه وعدم قدرة الأجهزة الأمنية على رصد جميع الخروقات، ولنا أن نتصور تلك الجرائم التي لم يتم الإبلاغ عنها نتيجة لتحفظ المجتمع الجزائري.

وعليه نقف عند التساؤل الرئيسي:

- ماهي أنماط الجريمة في الوسط الجزائري؟

وعليه فمشكلة البحث تتمحور حول التساؤلات التالية:

- ماهي الجرائم الأكثر إنتشارا في الوسط الجزائري؟
- ماهي المحددات الديمغرافية للمرأة المجرمة؟

1 دليلة: **الطلاق والانحراف بالأحياء الجامعية يدخلان المرأة عالم الجريمة**، النهار الجديد 2023/03/01 في http ://www.djazairess.com

2 لمياء بن رحال: **نساء يتورطن في الرشوة والمساس بالأمن الاقتصادي**، قسم الشروق،2023/03/01 في http ://www.djazairess.com

1– 3 صياغة الفرضيات:

- هناك تعدد وتنوع في أنماط الجرائم المرتكبة من قبل المرأة في المجتمع.
- تؤثر المحددات الديمغرافية في السلوك الإجرامي.

1 – 4 أهداف الدراسة:

لكل دراسة سوسيولوجية هناك نوعان هدف علمي وآخر عملي.

1–4–1 الأهداف العلمية:

- ✓ تكوين مرجعية نظرية حول الموضوع قصد إثراء البحث السوسيولوجي من مجال علم الإجرام.
- ✓ تقديم بيانات وإحصائيات من أجل معرفة مدى تفشي الظاهرة في المجتمع الجزائري مقارنة بالمواضيع الأخرى.
- ✓ الموضوع لم ينل القيمة العلمية الملائمة له من طرف علماء الاجتماع.
- ✓ الخروج عن المواضيع الروتينية.

1–4–2 الأهداف العملية:

- ✓ الاستفادة من مختلف النتائج التي تتوصل إليها الدراسة.
- ✓ الوقوف على مستوى النسق القيمي للمرأة الجزائرية من خلال تصفح واقع انحرافها وأنماط الاجرام التي تقدم المرأة على ممارستها.
- ✓ معرفة تأثير التغير الاجتماعي في توجه المرأة نحو الجريمة.
- ✓ تعتبر أهداف البحث المنطلق الأساسي في تحديد التطور النظري .
- ✓ نتائج هذه الدراسة قد تفيد في التعرف على العوامل التي تساهم في انخفاض نسبة الاجرام لدي المرأة.
- ✓ التعرف على دوافع ومختلف العوامل لارتكاب المرأة للجريمة.
- ✓ محاولة مساعدة متخذي القرار بالنتائج والتوصيات للتخطيط بشكل سليم لإيجاد حلول للمشكلة.
- ✓ محاولة معرفة حجم الظاهرة في المجتمع الجزائري ونمطيته من خلال الاحصائيات المتحصل عليها من الجهات الرسمية، للوقوف على درجة استفحالها.

1 – 5 أهمية الدراسة:

- ✓ تحليل مختلف مظاهر وأبعاد اجرام المرأة في المجتمع الجزائري.
- ✓ باعتبار المرأة مصدر للشرف في المجتمع الجزائري واتجاهها نحو الجريمة يضيف خلال في المجتمع المحافظ.
- ✓ ارتفاع نسبة النساء المجرمات يشكل خطورة بالغة على الاسرة والمجتمع باعتبارها من أخطر الظواهر.
- ✓ تنبع أهمية هذه الدراسة من خصوصية هذه الشريحة –المرأة– باعتبارها مكرمة في ديننا الحنيف وفي ثقافتنا.
- ✓ لفتنظر المختصين في علم الاجتماع لمشكلة المرأة عامة وكذا منظمات المجتمع المدني للاهتمام بمشاكل المرأة.
- ✓ خطورة ظاهرة اجرام المرأة على البناء الاجتماعي، كون المرأة عضو فعال في المجتمع.
- ✓ تزداد أهمية موضوع هذه الدراسة في ظل الافتقار الي دراسات سوسيولوجية حول الموضوع، وقلة الاهتمام بقضايا ومشاكل المرأة الجزائرية، خاصة مشكلة الجريمة سواء عن المستوى الرسمي أو الشعبي كونها من المواضيع الحساسة.

1 – 6 تحديد مفاهيم الدراسة:

إن تحديد المفاهيم خطوة هامة في البحث العلمي ذلك انها بمثابة مفاتيح الولوج لأي دراسة، فهي تشكل إطار مرجعي في توضيح ما يريد الباحث من حيث أبعاد المفهوم وحدوده والبيانات المطلوب جمعها من الميدان كما تعمل المفاهيم على خلق أرضية مشتركة عندما يجري التعامل بها بين المختصين في مجالات مختلفة.

وسوف نتطرق في هذه الدراسة إلى المفاهيم والاصطلاحات التي ترتبط بموضوع الدراسة كمفاهيم أساسية لتوضيح معانيها وخلفياتها النظرية، وصولا إلى تحديد تعريف إجرائي عملي حسب الحاجة البحثية، و أهم مفاهيم الدراسة الحالية الجريمة، المرأة المجرمة، الأنماط.

1-6-1 الجريمة:

ظهر الاهتمام بالجريمة باعتبارها مفهوما أكثر تحديدا عن غيره من المفاهيم منذ وقت بعيد، وقد ارتبط الاهتمام بهذا المفهوم بصورة عامة بدراسة السلوك الإجرامي، ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك في مجال علم الاجتماع بالصورة التي أصبحت معه تلك المصطلحات أكثر وضوحا.

أ. الجريمة لغة:

أصلها من كلمة جرم بمعنى كسب وقطع[1] والجرم مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا، كما تعنى التعدي والذنب [2] واجرم بمعنى جنى جريمة وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب،[3] وورد في قاموس المحيط مادة "الجرم "فيقول جرم يجرمه، اي قطعه وجرمه، فلان أذنب، وجرمه لأهله أي كسب[4].

ويقال فلان أجرم: أي ارتكب جرما، ويقال أجرم عليهم أي جنى جناية والجريمة (**مج**) الجرائم وهي الجناية[5]، ومن ذلك فإن الجريمة في معناها اللغوي تعني الأمر الذي لا يستحسن ويستهجن وان المجرم هو الذي يقع في أمر غير مستحسن مصرا عليه ومستمرا فيه لا يحاول تركه [6].

ب. الجريمة اصطلاحا:

مع العلم بأن مفهوم الجريمة كظاهرة اجتماعية الا ان مفاهيمها وأبعادها مختلفة ولا يمكن حصر مفهوم واحد وشامل للجريمة.

ت. الجريمة في الشريعة الإسلامية:

تعني ارتكاب محظورات شرعية زجر الله عنها أو إتيان أفعال نهت عنها او ترك فعل مأمور به[7].

ث. الجريمة من الناحية القانونية:

تعرف الجريمة قانونا بأنها خرق قانون من قوانين الدولة بفعل خارجي محسوس، صادر عن شخص لا يبرره قيام الواجب أو ممارسة لحق تناول القانون هذا الفعل بالعقاب.[8]

---

1 محمد أبو زهرة: **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص19.

2 ابن منظور: **لسان العرب**، ج7، ط 3، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999، ص 104.

3 ابن منظور: **لسان العرب**، ج 12، دار صادر للطباعة، بيروت، 1990، ص 91.

4 عبد الرحمان العيسوي: **سيكولوجية الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص13.

5 احمد الزيات واخرون: **المعجم الوسط**، دار الدعوة، إسطنبول، ص 258.

6 منال محمد عباس: **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص31.

7 محمد شحاتة واخرون: **علم النفس الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ص571.

8طالب أحسن: **الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية**، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص 29.

بينما اشارت **سامية محمد جابر** إلى أن الجريمة:" عبارة عن نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر،وتعاقب عليه الدولة"[1]

في حين عرفها **أحمد زكي بدوي** في معجم العلوم الاجتماعية: "الجريمة بأنها كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية نشأت عن اتجاهات وميول وعقد تقنية وعن تأثير البيئة الفاسدة، كما نشأت عن نقص جسمي أو عقلي او اضطراب انفصالي، وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع إلى آخر[2].

ج. المفهوم الاجتماعي للجريمة:

تعرف الجريمة منمنظور الفكر الاجتماعي "بأنها كل فعل يتعارض مع ماهو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها هذا"[3].

وقد تبنى **الأنثروبولوجيين** أيضا وجهة النظر هذه في تعريفهم للجريمة،حيث يعرفها راد كليف براون"بأنها خرق للعادات تثير تطبيق العقوبات الجنائية"[4].

ويعرفها قاموس علم الاجتماع **للدكتور محمد عاطف غيث** "على أنها سلوك ينهك القواعد الاخلاقية التى وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي، واذا اعتبرنا الجريمة فعلا يجرمه القانون ويعاقب عليه، أمكن ادراك أن الدول مختلفة فيما بينها في تفسير الأفعال الاجرامية ،بل أن الدولة الواحدة قد تختلف فيها الجرائم من فترة إلى أخرى"[5].

ويعرفها لورد أكتن lord okten"بأن الجريمة هي حالة يعيشها المجتمع تنتهك فيه القواعد الأخلاقية التى وضعت لها الجماعة جزاءات سيئة ذات طابع رسمي"ويسانده في ذلك سترلاند sutherland "هي صورة اجتماعية يمثلها أفراد منحرفون من وجهة النظر الاجتماعية حتى وان كانت لا تشكل من الناحية القانونية جرائم"[6].

---

1 سامية محمد جابر:**الجريمة والقانون والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة،2007، ص 07.

2 عبد الرحمان العيسوي: **مرجع سبق ذكره**، ص22.

3 رمضان السيد: **الجريمة والإنحراف من المنظور الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985، ص 09.

4 نبيل محمد توفيق السمالوطي:**الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**،دار الشروق، جدة، 1983، ص 56.

5 محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979، ص 93.

6 يسرى دعبس: **رؤية في انتروبولجية الجريمة**، الملتقى المصري للإختراع والتنمية، القاهرة، 1998، ص 98.

من خلال التعاريف نحاول صياغة تعريف للجريمة بحيث هي حالة يعيشها المجتمع، تنتهك فيه القواعد الاجتماعية والأخلاقية بغرض خرق العادات والقيم والمعايير المسيطرة من طرف الضمير الجمعي، تعبيرا عن عدم الرضى لبعض أفراده عن كل ما يتصل ببيئتهم ووسطهم الاجتماعي،فالمفهوم الاجتماعي يبين بعض صور السلوك المنحرف التي من وجهة النظر الاجتماعية تعتبر انحرافا، بينما لا تشكل جرائم من الناحية القانونية.

ح. المفهوم النفسي للجريمة:

تعددت الأراء وتباينت الاتجاهات بين علماء النفس في تحديدهم لمفهوم الجريمة، ويرجع ذلك إلى طبيعة التوجهات التي يعتقد فيها كل باحث ،و إلى نظرتهم لطبيعة السلوك البشري، وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أن علماء النفس ينطلقون من فكرة واحدة وهي أن الظاهرة الاجرامية هي فعل انساني يقوم به الفرد ويتحمل عواقب هذا الفعل اذا توافرت الارادة والحرية والاختيار.

الجريمة من وجهة نظر **علم النفس**:"هي تعبير عن طاقة لم تجد لها مخرجا اجتماعيا فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع"[1].

أما من وجهة نظر رائد علم النفس **سيقموند فرويد**:"هي تعبيرا عن الطاقة الغريزية التي لم تجد لها مخرجا اجتماعيا مقبولا مما أدى بها إلى البحث عن مخرج غالبا ما يكون غير مقبول اجتماعيا"[2].

أما **بارت** يرى"أن التصرفات الاجرامية ماهي في أخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه عائق،ويرى انه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء ،الاغتصاب والجرائم النفسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة.[3]

وبهذا يختلف مفهوم الجريمة في علم الاجتماع على خلاف علم النفس،حيث يركز علم النفس على الشخص المجرم وبأن سلوكه الاجرامي ماهو الا خلل في شخصيته، أما علم الاجتماع ركز على الفعل الإجرامي وأثره على الفرد والمجتمع.

1أكرم عبد الرزاق المشهداني: **واقع الجريمة وإتجاهاتها في الوطن العربي**،ط1، جامعة نايف للعلوم لامنية، الرياض، 2005، ص 45.

2 **نفس المرجع**، ص 136.

3 أحمد زكي البدوي: **معجم المصطلحات الاجتماعية**، ط3، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص 236.

خ. مفهوم الجريمة في علم الاجتماع:

يعرف علم الاجرام للجريمة:"على أنها دراسة السلوك الاجرامي والتركيز على طبيعة وأشكال حدوث الأفعال الاجرامية – الأنماط – وتوزيعها الجغرافي والاجتماعي وكذا الصفات النفسية والفيزيقية والتواريخ والأصول الاجتماعية للمجرمين وكذا العلاقة بين الاجرام وغيره من السلوك غير العادي."[1].

وعليه فالجريمة في علم الاجرام هي كل سلوك معاقب عليه بوصفه خرقا لقيم المجتمع ولمصالح أفراده الأساسية متى كان هذا السلوك كاشفا عن نفسية منحرفة أو عن تكوين اجرامي[2].

المفهوم الإجرائي للجريمة:

هي الخروج عن المبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لأفراده ويعاقب عليها القانون، فالمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك السوي وماهية السلوك المنحرف أو الإجراميوفي القيم الاجتماعية التي رسمها لنفسه، وفي دراستنا سنركز على الجريمة التي ترتكبها المرأة سواء كانت أخلاقية او قتل او سرقة ... الخ.

1-6-2 المرأة المجرمة :

أ. **المرأة:** من مرأ اسم مرئ الطعام وجمع نساء هو نسوة مؤنث رجل، أو هي مشتقة من فعل مرأة،ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولة أو الانسانية ومن مؤنث انسان[3].

وفضاء المرأة فضاء مفتوح فنجد المرأة الريفية، المرأة الحضرية، المتعلمة، المرأة غير المتعلمة، المرأة العاملة والماكثة في البيت.. الخ

ب. المجرم من المنظور الشرعي:

يري محمد أبو زهرة بأن المجرم هو الشخص الذي يقع في أمر غير مستحسن مصراو مستمرا عليه لا يحاول تركه ولا يرضي بتركه[4].

---

1 فاروق مداس: **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دار مدني للطباعة والنشر،الجزائر، 2003 ، ص 180.

2 عبد الرحمان العيساوي: **مبحث في الجريمة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 25.

3 مصطفى حجازي: **التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقصور**،ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001، ص168.

4أكرم عبد الرزاق المشهداني: **مرجع سبق ذكره**، ص37.

ت. المجرم من منظور علم الاجرام:

هو دالك الشخص الذي يثبت ارتكابه للفعل الإجرامي بمقتضي حكم صادر عن السلطة القضائية بصفة أساسية أو عن طريق الاتهام بصفة استثنائية فلابد إذن من ثبوت صفة المجرم من صدور الإدانة.[1]

ث. المجرم من المنظور القانوني:

هو فاعل الجريمة، ويطلق عليه احيانا الجاني، فهو الشخص الذي يخرق القانونوتدينه إجراءات المحاكمة وعليه ينبغي أن يكون سلوك الفرد متماشي مع القواعد القانونية التي ينبغي أن يسير سلوك الفرد عليها وأن يلتزم بنواهي تلك القوانين والقواعد.

مفهوم الاجرائي للمرأة المجرمة:

هي كل أنثي انتهكت القوانين والقواعد الجنائية في المجتمع وانتهكت الأعراف أو تصرفت على نحو يخالف المعايير الاجتماعية.[2]

1-6-3 الأنماط :

أ. **لغة:** الأنماط جمع مفردها النمط وهو الطريقة والأسلوب والشكل أو المذهب المميز لمفرد أو جماعة، وهو أيضا الصنف أو النوع أو الطراز.[3]

ب. اصطلاحا:

– **النمط السلوكي:** هو جملة الأفعال المتماثلة أو المستقرة نسبيا، يقوم بها أشخاص أو جماعات، تنشأ عنها الاستجابة لموقف معين قبولا أو نفورا.[4]

– **النمط الاجتماعي:** هو جزء من السلوك التفاعلي، يتكرر بشكل غالب، كتناول أفراد الأسرة ثلاث وجبات يوميا.[5]

---

1 محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**، ص120.

2 محمد علي سكيكر: **العلوم المؤثرة في الجريمة والمجرم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص19.

3 احمد مختار وآخرون: **معجم اللغة العربية**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008، ص 2286.

4 محمد علي وآخرون: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص76.

5 إبراهيم مدكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص622.

– **النمط الثقافي العام**: هو مجموع الوحدات الثقافية المشتركة بين جميع الثقافات، وقد يعني ذلك الإطار الذي تندرج تحته كافة العناصر الثقافية والمادية والمعنوية[1]

– **المفهوم الإجرائي للأنماط في الدراسة الحالية**:

هي أنواع وأصناف الجرائم المرتكبة من قبل المرأة كالقتل، السرقة، والجرائم الأخلاقية...وسيتم تناول مفهوم كل نوع من انواع الجرائم المرتكبة من قبل النساء في الفصل الثالث.

1 – 7 الدراسات السابقة:

يشير الباحثين والمختصين في مناهج البحث العلمي إلى أهمية تضمين البحوث والدراسات السابقة، خاصة الميدانية لعرض وتحليل ومناقشة التراث الأكاديمي من البحوث ذات الصلة بموضوع البحث، حيث تمثل الدراسات السابقة إرثا نظريا مهما ووظيفيا لإعداد وبناء البحث السوسيولوجي بناءا علميا منهجيا، فهي تثري الجانب النظري للبحث، كما تكشف عن خلفيات المشكلة وكيف تم تناولها من طرف الباحثين من قبل، ما يفسح المجال الأفاق جيدة للبحث.

والدراسة الحالية اعتمدت على دراسات تناولت الجرائم التي ترتكبها المرأة، لنبين وجود الظاهرة وخطورتها بالنسبة للمجتمعات.

ارتأينا أنها تخدم موضوعنا وتتشابه معه في نقاط متعددة، رغم اختلاف الزمان والمكان، وقد حاولنا توظيفها في ضبط حدود بحثنا بما يتماشى مع خصوصية الظاهرة.

وفي هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على اهم الدراسات الملامسة للموضوع المرأة والجريمة، وتم تقسيمها الي دراسات أجنبية وعربية وجزائرية.

1 فاروق مداس: **مرجع سبق ذكره**، ص282.

1-7-1 الدراسات الأجنبية:

أ. دراسة كارول سمارت 1979: المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة؟[1]

استعملت الباحثة الاحصائيات الجنائية الرسمية من السجلات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية وهدفت الدراسة الي:

✓ الكشف عن العلاقة السببية بين تحرير المرأة والجريمة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها:

- التغير في موقع ومكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى التباين في تقسيم العمل بين الجنسين.
- تحرر المرأة عامل من عوامل زيادة الجريمة.
- الجريمة النسوية تتجه الي الجريمة الذكورية كالسرقة، والسطو، الجريمة المنظمة.
- نظرة المجتمع آنذاك أن النساء أصبحنا موجهات الي الإجرام بصورة اعلي بسبب احتكاكهم بالجنس الأخر خارج البيت، يعنى أن أي تغيير اجتماعي واقتصادي يمس المرأة ينظر إليه بتخوف كبير بينما اي تعزيز لقيمة المرأة ودورها التقليدي هو بمثابة مضاد حيوي للجنوح والفوضى الاجتماعية.
- تحرر المرأة في المجتمع الامريكي أدى إلى عدم وجود فروق جوهرية في الجريمة بينها وبين الرجل وذلك لضيق الاختلافات الثقافية بينهما أي أن المرأة أصبحت مساوية للرجل حتى في الجريمة.
- حركة التحرر لن تؤثر على النساء فقط بل ستؤثر على الوعي وتصورات الشرطة وموظفي الخدمات الاجتماعية الذين سيفسرون سلوك المرأة وعلى ضوء اعتقادهم للتحرر.

ب – دراسة سيسيليا شابرت 2003 الجريمة النسوية والفقر[2].

وهي دراسة سلطت الضوء على المرأة المجرمة وعلاقتها بالفقر حيث شملت الدراسة عينة من النساء الريفيات وذلك باستخدام المقابلة المعمقة معهن حيث هدفت الدراسة إلى معرفة:

- أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المهمشات اقتصاديا.

1 Carol smart (1979) "the new female criminal reality or myth? 'british journal of criminology : vol 19. N01.
2 ceciliashubert (2005) female crime and poverty ،stolen apportunities university of athabasca،2003.

- الدوافع التي تؤدي بهن إلى ارتكاب الجريمة.
- العلاقة بين جريمة المرأة والفقر.

من اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- بالنسبة إلى الفئة العمرية تراوحت بين (23-46سنة) أغلبية أفراد العينة مطلقات ولديهم اطفال (**طفل إلى أربعة أطفال**)و أغلبهن عاطلات عن العمل.
- انماط الجرائم التي ترتكبها النساء هي الإدمان على المخدرات والكحول، والاتجار بالمخدرات، الانحراف الجنسي، الدعارة، السرقة، جرائم الملكية، النصب والاحتيال والتزوير.

الدوافع التي تؤدي بهن ارتكاب الجريمة:

- البحث عن وسيلة إنهاء الفقر والحاجة وبذلك يحملن حملا على ممارسة الجريمة من أجل توفير المال.
- التعليم المتدني والعمل بأجور زهيدة.
- الفرص غيرا لمتساوية والتهميش من المجتمع.

كما توصلت الباحثة إلى أن البرامج التلفزيونية تروج بصورة غير واقعية وسلبية وغير قابلة للتحقيق من قبل النساء، إذ أن هذه البرامج تبث للنساء ان لهن الحق في النجاح التحرر وتدعو النجاح لكل النسوة وبالتالي غالبا ما تلجأ النساء الفقيرات إلى ارتكاب الجريمة لتحقيق ذلك النجاح.

العلاقة بين الفقر وجريمة المرأة هي علاقة جد معقدة وفسرت الباحثة بأنها علاقة منفعة أو اعتماد متبادل قريب إلى علاقة سبب نمط التأثير، حيث أن هاتين القوتين (**الجريمة والفقر**) أحدها يقود إلى الآخر.

مناقشة الدراسات الاجنبية من منطلق التحليل والتعليق:

من خلال استعراض الدراسات الاجنبية وجدن انها تنوعت من حيث الأهداف واتساع مجالات البحث في موضوع اجرام المرأة، كما أن جلها تنطلق من الواقع الميداني، ومن ثم بلورة تصورات وصياغة نتائج حول الموضوع دون الانطلاق من افتراضات، عكس الدراسة الحالية التي تحاول إثبات أو نفي افتراضات وضعت مسبقا وقبل الانطلاق في الدراسة الميدانية.

فيما يلي نحاول التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات الاجنبية والدراسات الحالية .

❖ **دراسة كارول سمارت:**

تنطوي الدراسة على أهمية كبيرة خاصة لكونها من الدراسات الاولى التي فتحت المجال أمام البحث في الجزائر الخاصة بالمرأة والبحث عن مسبباتها وربطها بمتغير التحرر الذي افرزه التغير الاجتماعي كمطلب رئيسي للحركات النسائية التحررية، غير أنها ورغم النتائج الجيدة التي توصلت إليها، فإنها لا تلامس واقع النساء المجرمات ولم تحتك بهم مباشرة لتقف على الأسباب الحقيقية التي دفعت بهم لارتكاب الجريمة.

➢ يوجد تشابه بين الدراستين لكونها تناولت موضوع الجريمة النسوية.

➢ اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة كارول من حيث الموضوع الذي نتناولهزمانا ومكانا، وجاء الاختلاف كذلك من حيث تناولها للجريمة.

❖ **دراسة سيسيليا شابرت**

هي دراسة ذات أهمية كبيرة كشفت عن الأنماطالاجرامية السائدة عن جنس الأنثى، وفسرت علاقتها بالفقر بشكل دقيق وغير سلبي، واعتبرته من العوامل الأساسية التي تدفع المرأة إلى الجريمة.

➢ تلقي الدراستين على أنهما ركزا على نفس مظاهر الفعل الإجرامي عند المرأة، كتناول المخدرات والعلاقات الجنسية...الخ.

➢ تتشابه الدراستين في التطرق لموضوع الجريمة النسوية.

➢ كلتا الدراستين تسعي لتحقيق نفس الأهداف.

➢ وتختلف الدراسة الحالية عن دراسة سيسيليا من حيث المنهج والأدوات المستخدمة وكذا العينة المختارة، بالإضافة الي أندراسة سيسيليا تسعي لمعرفة أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المهمشات اقتصاديا

أما الدراسة الحالية تسعي لمعرفة أنماط الجرائم المرتكبة من طرف النساء بشكل عام.

محل الإفادة من الدراسات الاجنبية:

➢ استفادة الدراسة الحالية من هذه الدراسات الاجنبية في بناء الجانب النظري والانطلاق من النتائج التي توصلت إليها هذه الأخيرة في بلورة مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات.

- تمت الاستفادة في معرفة انواع المناهج المناسبة.
- ثم معرفة النظريات المفسرة لجريمة المرأة.
- كما زودتنا الدراسات الاجنبية بإحصائيات عن جرائم المرأة ونمطية السلوكيات الإجرامية الشائعة عند المرأة.

1-7-2 الدراسات العربية:

أ – دراسة محمد سلطان المؤمنى (2002):[1]

قام بدراسة تحت عنوان (**جرائم النساء في المجتمع الأردني: حجمها، دوافعها، انماطها، دراسة اجتماعية ميدانية**) حيث شملت عينة الدراسة 147 نزيلة وزعت عليهم استمارات لجمع البيانات الدراسة وهدفت الدراسة الي معرفة:

- حجم ظاهرة الجريمة عند النساء الاردنيات وماهي انماط الجرائم المرتكبة من قبلهن.
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجانيات ومن ثم مقارنة اعداد وأنماط الجرائم المرتكبة من قبل الجنسين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ✓ تدنيمشاركة المرأة في ارتكاب الجريمة مقارنة مع الرجال.
- ✓ أكثر الجرائم ارتكابا من قبل النساء جرائم الاعتداء على الإنسان.
- ✓ التشابه في نمط الجريمة المرتكبة من قبل النساء والرجال مع اختلاف في عددها وترتيبها بين كل الجنسين.
- ✓ مشاركه المرأة في ارتكاب أنماط الجرائم جديدة وغريبة عن المرأة في المجتمع الأردني.
- ✓ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في العلاقات الاجتماعية هي من أهم المشاكل التي أدت إلى ارتكاب النساء لهذه الجرائم، وأن النساء الأردنيات يعانين من مشاكلعن القلق والتوتر بسبب دخولهن السجن.
- ✓ ظهور أنماط جديدة الجرائم داخل المجتمع الأردني.

ب – دراسة الهادية العود البهلول (الانحراف النسوي، دوافع النفسية وعوامله المجتمعية).[2]

---

1 سمير عبد الرؤوف العطيات: **دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية**، المجلد 1، سلسلة مطبوعات الاسرة، الأردن، 2007، ص 99.

2 الهادية العود البهلول: (**الانحراف النسوي، دوافعه النفسية وعوامله المجتمعية**)، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010.

قامت الباحثة بدراسة الانحراف النسوي لا سيما الانحراف الاجرامي لدى المرأة، ومحاولة الكشف من العوامل المؤدية لهذه الظاهرة والوقوف على تطوراتها الكيفي.

استخدمت الباحثة الاحصائيات الرسمية حول إجرام الفتيات بين السن 13-18 سنة في تونس في المدة الفاصلة بين 1993-2003 وبيانات ميدانية لأراء بعض رجال القانون، كما اعتمدت على بيانات ميدانية لعينة من خريجات سجن صفاقس خلال 2004-2005.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- تبين أن نوع الجرائم التى ترتكبها المرأة في المجتمع التونسي هي جرائم خاصه بالأخلاق، الجرائم الجنسية بالنسبة تفوق 37% التي غالبا ما تكون مرفوقة بجريمة سكر أو عنف، كذلك جرائم السرقة التي تقع بدافع الحاجة أو الفقر أو بدافع المحاكاة والإغراء، وكذلك تورط المرآه في جرائم القتل لأسباب سوسيو اقتصادية كالوعد بالزواج مقابل استغلال اقتصادي ثم غدر أو خصومات زوجية بسبب الضيق المالي، أو أسباب اخلاقية، خيانة زوجية، مجون، سكر، بين الجانيات والضحايا.
- تبين انتشار ظاهرة العنف اللفظي والجسدي عند المرأة ضد الزوج.
- انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات والكحول لدى فئة الإناث.

بينت الدراسة أن أكثر من ثلثي الجرائم ترتكب في المدن الكبرى المعروفة بأنها أقطاب جذب سكاني، فهي مراكز اقتصادية مهمة تكثر فيها فرص الجريمة، وان هذه الجرائم غالبا ما تقوم بها اناث جئن من مناطق ريفية للإقامة بهذه المدن، بغرض العمل لكن سرعان ما يتجهن إلى كسب المال من الدعارة، ومن السرقة وذلك لقلة فرص العمل، أو لضعف مردودة أمام ارتفاع تكاليف المعيشة.

- تبين من خلال الدراسة تغير في أسلوب الجريمة النسوية.
- ارتكاب 70 %من النساء محل العينة جرائمهن ضمن مجموعات من الجنسين.
- تبين أن الجرائم الجنسية خاصة الدعارة أصبحت بالنسبة لبعض النساء (**أغلبهن في العقد الرابع أو الخامس من العمر**) مجالا للاستثمار، وذلك بتنظيم اجواء سكنية ملائمة في اماكن سكنية راقية للتوسط في الدعارة بين بائعات الهوى وزبائنهن.

- اغلب المجرمات يشتكين من خلل قيمي وأخلاقي وغياب الوازع الباطني (دعارة، خيانة، قتل، مخدرات... الخ).

- **مناقشه الدراسات العربية من خلال منطلق التحليل والتعليق:**

من خلال استعراضنا للدراستين العربيتين، وجدنا انها تنوعت في أهدافها، بحيث اختلفت في البعض وتشابهت في البعض الآخر، فنجد من الدراسات من اهتم بحجم ظاهرة الاجرام والخصائص الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنساء المجرمات، أما البعض الاخر اهتم بمحاولة الكشف عن العوامل المؤدية لهذه الظاهرة، إلا أن الدراسات المشار إليها كان محور دراستها هو اجرامية المرأة.

وسنتطرق فيما يلي الي التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات العربية والدراسة الحالية.

❖ **دراسة محمد سلطان المؤمنى:**

تعتبر دراسة محمد سلطان ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدراسة الحالية، لأنها سلطت الضوء على جرائم النساء وهذا بالوقوف على حجم الظاهرة ودوافعها وأنماطها.

1- تشابهت الدراستان في الأهداف المراد تحقيقها من حيث معرفة أنماط وحجم الجريمة التي ترتكبها المرأة.

2- يوجد اختلاف بين الدراستان في كل من المنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة والأدوات المستخدمة.

❖ **دراسة هادية العود البهلول:**

تعتبر دراسة هادية العود البهلول من أهم الدراسات العربية التي تناولت الجريمة عند المرأة، حيث اعتبرتها تحول وتغيير في الوضع المرأة واتجاهاتها وأفعالها، وهذه الدراسة أثارت فرضيات جديدة في تناول هذا الموضوع، خاصه فيما يتعلق بتدني المنظومة القيمية في تونس وعلاقتها بإجرام المرأة.

- تتفق الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تناولهما لموضوع اجرام المرأة، بالإضافة إلى ان كلتا الدراستين تعتبر اجرام المرأة وتطورها من مظاهر التغيير الاجتماعي التي عرفتها البلدان العربية خاصة.

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في حجم العينة والتساؤلات التي تسعي الدراسة لتحقيقها، كما تختلف من المنهج المتبع.

- **محل الإفادة من الدراسات العربية:**

➢ لقد استفدنا من الدراسات العربية السابقة في تحديد الإطار النظري للدراسة، بحيث ساعدت في إثراء أدبيات البحث، وتوفير المصادر اللازمة التي لم نتعرف عليها من قبل.

➢ كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة العربية في الكشف عن خلفيات الظاهرة في مجتمعاتنا العربية (**الاردن، تونس**) ومقارنة النتائج المتوصل إليها مع دراستنا الحالية، مما قد تبين لنا أنها لا تختلف كثيرا، وهذا لربما راجع لخصوصية المجتمعات العربية المشتركة.

➢ كما تحققت الاستفادة من الدراسات العربية في تزويدها بالإحصائيات عن جرائم النساء في مختلف الدول العربية، وكذا التعرف على نمطية السلوكيات الاجرامية لديهن.

1-7-3 الدراسات الجزائرية:

أ. دراسة حسناوى حيزية: (تحت عنوان أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، تحليل مضمون جريدة النهار):[1]

✓ تمحورت اشكالية الدراسة حول الأنماط والدوافع المؤدية بالمرأة لارتكاب الجريمة، وذلك من خلال تحليل مضمون جريدة النهار كنموذج.

جاءت التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

1) كم عدد الجرائم التي ارتكبتها المرأة حسب ما نشر في أعداد جريدة النهار خلال سنة 2009؟

2) في أي الولايات تزداد جريمة المرأة في الجزائر حسب ما جاء في خبر الجريدة؟

3) ماهي أهم خصائص المرأة المجرمة؟

4) ماهي أنماط الجريمة المرتكبة من طرف المرأة حسب ما جاء في خبر الجريدة؟

5) ماهي الاماكن والوسائل المستخدمة في جرائم النساء؟

6) ما نوع العلاقة الاجتماعية بين المرأة المجرمة والضحية؟

7) ماهي عوامل الجريمة ودوافعها لدى المرأة المجرمة حسب ما جاء في خبر الجريدة؟

---

1 حيزية حسناوي: **أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع**، تحليل مضمون جريدة النهار، غير منشورة،رسالة الماجيستير، قسم علم الإجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة،2011- 2012.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك باستخدام تحليل مضمون وبإجراء مسح شامل لإعداد جريدة النهار خلال سنة 2009، مع اخذ عينتين لنمطين من الجرائم المرتكبة هما، جريمة القتل والجرائم الأخلاقية كنموذج للدراسة، وقد خلصت الدراسة في الاخير الي مجموعة من النتائج التي تمثلت فيما يلي:

- معدلات جريمة المرأة مرتفعة في المدن ذات الاستقطاب الكبير للسكان.
- أغلب المجرمات ينتمين الي فئة الشباب مع ارتفاع نسبة العازبات والعاطلات عنالعمل.
- أنماط الجريمة عند المرأة تشبه الجريمة الذكورية.
- دوافع الجريمة عند المرأة متعددة وتتراوح بين الدوافع الاقتصادية والدوافع الاجتماعية، والدوافع النفسية ... الخ إلى غيرها من الدوافع التي تتفاعل فيما بينها لتنتج الجريمة النسوية.
- أغلبية القاتلات ينتمين إلى فئة الشباب، ونصفهن متزوجات والنصف الآخر ماكثات في البيت وينتمين إلى المدن.
- أغلبية الضحايا من الذكور وتربطهم علاقة قوية بالقاتلة.
- دوافع القتل متعددة كالخوف من العار، الانتقام، صراعات عائلية، دوافع مادية.
- الوسيلة المستعملة في القتل هي آلة حادة، الخنق، الرمي في بئر، سلاح ناري، الزيت المغلي، السم.
- مكان وزمان الجريمة، غالبية المقاتلات يقتلن الضحية داخل المنزل ونهارا.
- اشتراك طرف ثالث في الجريمة، غالبية المقاتلات يقتلن الضحية بمفردهن.
- دوافع الجريمة الاخلاقية متعددة كالحرمان العاطفي والجنسي، توتر العلاقة الزوجية، الفقر، البطالة، محاكات وتقليد نماذج إجرامية داخل الأسرة.

ب. دراسة مزوز بركو" إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار":[1]

هي دراسة قامت بها الباحثة بهدف الكشف عن العوامل التي صاحبت ارتكاب المرأة للفعل الإجرامي وانعكاسات هذا الفعل عليها وعلى محيطها الاجتماعي والأسري بالانطلاق من مجموعة من الأسئلة هي:

1مزوز بركو: **إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار**، غير منشورة، أطروحة دكتوراه ،تخصص علم النفس الاكلينيكي، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006-2007.

- ما هي أنواع الجرائم التي تقدم المرأة على ارتكابها؟
- ما هي العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي؟
- هل لبعض العوامل النفسية كالغيرة أو حب الانتقام أو سوء المعاملة دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة؟
- هل لبعض العوامل الاجتماعية كالمستوى الاقتصادي، الحالة المادية للوالدين، السوابق الإجرامية لأسرة المجرمة، الحصول على المال أو تسلط وأنانية الزوج، دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة؟
- ما هي الآثار التي يخلفها ارتكاب المرأة للجريمة؟
- وهل هناك فروق بين هذه الآثار وأشكال الجرائم المرتكبة من قبل المرأة؟

استخدمت الباحثة في دراسة موضوعها المنهج الوصفي التحليلي وتم الاستعانة بالسجلات القضائية والمقابلة نصف الموجهة للسجينات كأدوات للدراسة، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

❖ معدل اجرام المرأة منخفض مقارنة مع معدلات إجرام الرجل، كما أن هناك فروق نوعية وكمية بين اجرام كلا من الجنسين.

❖ معظم أفراد العينة كانت أعمارهم في العقد الثاني والثالث، كما يملكن مستوى دراسي منخفض.

❖ وسيلة ارتكاب المرأة للجريمة متعددة، وجدت أنها تستعمل الأدوات الحادة، كما تستعمل السلاح الأبيض والسم والمتاجرة بالجنس.

❖ كما توصلت الدراسة الي أن أغلب الضحايا المرأة المجرمة من جنس الذكور.

❖ جريمة القتل تمثل اعلي نسبة بالمقارنة مع الجرائم المرتكبة الأخرى كالسرقة، التشرد، التزوير.

❖ معظم المجرمات ينتمين الي أسر مفككة ومتصدعة.

❖ توصلت الدراسة الي أن التربية غير السوية القائمة على التعسف والضرب والشتم والإهمال، يدفعها إلى الهروب من الوسط العائلي والالتفاف حول رفيقات السوء، مما يجعلها، فريسة سهلة لاستغلالها في الانحراف والولوج الي عالم الإجرام.

❖ توجد عدة عوامل نفسية تدفع المرأة إلى اقتراف الجريمة كالغيرة من الزوج والانتقام من كل من يكون سبب انحرافها، وكذا سوء المعاملة الذي تتعرض له.

❖ توجد عدة عوامل اجتماعية تدفع المرأة الي ارتكاب الجريمة كتدني المستوى التعليمي والاقتصادي والتفكك والتصدع الاسري وسوء العلاقات الزوجية.

❖ أكدت الدراسة وجود علاقات جنسية بين السجينات وبنسبة مرتفعة بلغت 81,11%.

❖ تميل المرأة في السجن إلى الشجار الدائم مع زميلاتها.

❖ أكدت الدراسة أن هناك رغبة ملحة من طرف السجينات في تبرير جرائمهن والذي يظهر خاصة في أسلوبهن التعاوني في معظم أجزاء البحث والمقابلة.

❖ وفيما يخص الآثار السلبية التي يخلفها اقتراف المرأة للجريمة فقد توصلت الدراسة إلى أن دخول المرأة عالم الإجرام يجعل منها فريسة سهلة لليأس والقنوط والنظرة التشاؤمية تجاه المستقبل واتجاه العائلة.

- **مناقشة الدراسات الجزائرية من منطلق التحليل والتعليق:**

موضوع اجرام المرأة في المجتمع الجزائري من المواضيع التي لم تنل حقها من الاهتمام من طرف الباحثين وهذا لمسناه من خلال قلة الدراسات الاكاديمية منها الحرة، وان كانت هناك بعض الدارسات المحلية التي اهتمت بمعالجة اجرام المرأة في المجتمع الجزائري لكن التطرق إليها كان من زوايا اخرى لا تفي بالغرض الذي نسعى اليه فالدراسات التي تحصلنا عليها تم تناولها من الجانب النفسي أكثر من الجانب الاجتماعي.

بعدما قمنا باستعراض الدراسات السابقة المحلية نحاول تناول اوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

❖ **دراسة حيزية حسناوي:**

تمحورت الدراسة حول موضوع أنماط ودوافع جريمة المرأة بالمجتمع الجزائري وتعتبر من الدراسات المحلية ذات اهمية كبيرة تحاول الكشف عن نمطية السلوكيات الاجرامية عند المرأة الجزائرية وكذا التعرف على دوافع ارتكابها للجريمة من خلال تحليل مضمون جريدة النهار.

➢ تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناولها موضوع اجرام المرأة في المجتمع الجزائري كما يتفقان في تناولهما لظاهرة اجرام المرأة بالشكل العام.

➢ تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في المتغيرات وكذا عينة الدراسة.

❖ **دراسة مزوز بركو:**

تعتبر دراسة مزوز بركو من الدراسات المحلية ذات اهمية كبيرة والتي سلطت الضوء على جريمة المرأة والعوامل المؤدية لها والآثار المترتبة عنها، حيث تطرقت الباحثة إلى أنماط الجريمة لدى المرأة الجزائرية لاقتحام عالم الجريمة، وذلك باستخدام منهج دراسة حالة والمنهج الاكلينيكي للتعمق في الظاهرة أكثر.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناولهما لنفس الموضوع كما شملت كلتا الدراستين على الانماط الاجرامية التي تمارسها المرأة بشكل عام.
- غير أنهما يختلفان في زوايا أخرى من حيث تناول الدراسة السابقة للجوانب النفسية والاجتماعية في حين ركزت الدراسة الحالية على التحليل السوسيولوجي الذي يرى الفعل الإجرامي فعلا اجتماعي انتجته البيئة الاجتماعية والنظام القائم كما تختلف الدراستين من حيث المنهج والمجتمع المدروس.

- **محل الافادة من الدراسات الجزائرية:**

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة الوطنية تبين لنا أنه على الرغم من اختلاف الزاوية المنهجية، إلا أن الدراستين تناولت أنماط الجريمة المرتكبة من طرف المرأة في المجتمع الجزائري.

– كما ساهمت الدراسات السابقة في التعرف على الصعوبات والعراقية التي قد تواجهنا اثناء قيامنا بالدراسة فمثلا تأكد لنا منذ البداية استحالة الحصول على رخصة لدخول السجون الخاصة بالنساء بهدف اجراء الدراسة الميدانية.

– كما ساعدتنا الدراسات المحلية على كيفية الوصول إلى العينة وذلك عن طريق المحامين والجمعيات التي تنشط داخل السجون.

– افادتنا الدراسات في اختيار المنهج الانسب لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة في هذا البحث الذي نرد انه قائم على دراسة حالة.

– كما نبهت الدراسات الوطنية عن طبيعة المادة العلمية الموجودة محليا على مستوى مكاتبنا الوطنية.

♦ **التعليق على الدراسات السابقة:**

أدرجت ضمن الدراسة الحالية مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت بالبحث موضوع انحراف واجرام المرأة وإقدامها على ارتكاب أفعال يجرمها القانون والعرف الاجتماعي كمظهر من مظاهر الانزلاقات القيمية التي تصاحب التغيرات التي تمس المجتمعات، وقد ركزت معظم الدراسات التي تم رصدها على عامل الفقر والتحرر والظروف

الاقتصادية السيئة وما تخلقه من ارتباكات نفسية عند المرأة وتقودها إلى طريق الانحراف وممارسة أفعال يرفضها القانون والعرف الاجتماعي كإدمان المخدرات والسرقة والقتل وممارسة الدعارة وغيرها من الأفعال غير السوية.

وبالنظر إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات يمكن استخلاص بعض الأفكار المهمة في تشخيص ظاهرة الاجرام عند النساء.

- ✓ تعتبر الجرائم الأخلاقية أكبر الجرائم ممارسة من طرف المرأة.
- ✓ تتفق معظم الدراسات السابقة على أن العوز والفقر من الظروف التي تدفع المرأة إلى ممارسة بعض الأفعال المجرمة كالسرقة والدعارة.
- ✓ اتفقت أغلب الدراسات على أن تعرض المرأة للمعاملة السيئة من العوامل التي تدفع المرأة إلى كسر القواعد الأخلاقية والمعايير الاجتماعية وممارسة الجريمة.
- ✓ تخلق الظروف الاجتماعية أحوالا نفسية مضطربة ومرضية تساهم في زيادة انخراط المرأة في عالم الاجرام.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل توضيح المشكلة البحثية التي تقوم عليها الدراسة الحالية، التي تبحث في نمطية الاجرام عند المرأة في المجتمع الجزائري، كما تم تحديد فرضية الدراسة وكذا توضيح أهمية الدراسة الحالية كدراسة علمية أكاديمية وهدف التطرق لهذا الموضوع دون غيره من المواضيع، بالإضافة الى ضبط أهم المفاهيم التي تنطلق منها الدراسة وكان أبرز هذه المفاهيم مفهوم الجريمة اين تعرضنا الى مختلف الاتجاهات والأطر النظرية التي تناولت المفهوم، لنصل الى عرض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوع دراستنا.

الفصل الثاني: المقاربة السوسيولوجية لموضوع الدراسة

تمهيد

2-1- الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الانحرافية

2-1-1 النظرية البيولوجية

ا- لومبروزو

ب- جاروفالو

2-1-2- نظرية التحليل النفسي لفرويد

2-2 الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية.

2-2-1 نظرية التقليد والمحاكاة غابريال تارد.

2-2-2 نظرية الاختلاط التفاضلي سترلاند

2-2-3 النظرية اللامعيارية

ت- النظرية اللامعياريةإميل دوركايم

ث- النظرية اللامعيارية لروبرت ميرتون

2-2-4 نظرية التفكك الاجتماعي ثورستين سيلين

2-2-5- نظرية الضبط الاجتماعي هيرشي

2-2-6- نظرية الوصف لبيكر ليمرت

2-2-7- نظرية الاحباط والعدوان جون دولار وميلر

2-2-8- نظرية الأدوار الجنسية

2-2-9- النظرية النسائية بولاك وأدلر

2-3- الاتجاه الاقتصادي في تفسير ظاهرة الانحرافية ماركس وبونجيه

2-4- الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة الإنحرافيةلركسل ودي تيليو

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعد ظاهرة الانحراف من الظواهر القديمة والمنتشرة في كل المجتمعات، ولكنها تختلف مع ذلك في الدوافع والأسباب المؤدية إليها، تبعا لاختلاف محددات السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع.

ويرتبط الانحراف والجريمة بالمجتمع ارتباطا وثيقا فحيثما كانت هناك حياة اجتماعية ولو في ابسط صورها يوجد الانحراف وحسب إميل دوركايم**{تعتبر الجريمة والانحراف ظاهرة يتحلى بها المجتمع نفسه. وذلك بانتقاده لبعض قواعد السلوك التي يرى انها شاذة ...}** [1]

فالانحراف فعل مستهجن مستنكر لما له من اضرار على الفرد والمجتمع ولذلك كان محل اهتمام المسؤولين والعلماء إلى اختلاف اختصاصهم منذ القدم من اجل البحث في اسبابه وتفسيره فانتج العلم الكثير من النظريات التي حاول اصحابها تفسير الفعل الانحرافي وسنتناول بعضها في هذا الجزء من بحثنا من اجل استخدامها لاحقا في تفسير النتائج.

2-1- الاتجاه الفردي في تفسير الظاهرة الانحرافية:

2-1-1 النظرية البيولوجية:

شهد القرن 19 رواجا واسعا بالنسبة للنزعة البيولوجية في تفسير الجريمة والانحراف [2] حيث وضع لومبروزو ونظريته البيولوجية في كتابه "**الانسان المجرم "1876.**

أ. سيزار لومبروزو:

يعتبر مؤسس هذه النظرية وكان يعمل أستاذ للطب الشرعي في الجيش الإيطالي، مع تأسيسه لهذه النظرية قال بوراثية السلوك الإجرامي، فقد لاحظ أثناء خدمته بالجيش بعض السمات المميزة للجنود الأشرار وأصحاب المشاكل العنيفة كالوشم القبيح الذي يرسمونه على أجسادهم ووجود بعض العيوب الخلقية في كثير منهم، لاحظ وجود فراغ في جوف جبهة أحد الجنود الذي قام بتشريحهم فقرر ان المجرم وحش بدائي تظهر فيه بعض الخصائص التي ترجع إلى ما قبل التاريخ الانساني فأطلق على هذا الوحش اسم الإنسان المجرم ووصفه على النحو التالي:

- عدم انتظام شكل الجمجمة.

1 أحسن طالب: **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1998، ص ص 24-25.
2 السيد علي شتا: **علم الاجتماع الجنائي**، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، سنة 2014، ص123.

- ضيق الجبهة وانحدارها مع عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه.
- الحاجبان وشعر الجسم كثيف ونمو اللحية ضعيف.
- زيادة في بروز حجم الوجه وعظام الوجنتين.
- الأذنان بارزتان للخارج مع زيادة في حجمها أو نقص فيهما.[1]

✓ اعتقد لو مبرزو في بادئ ملاحظاته أن المجرم مجرم بالميلاد ويأتي إلى العالم بتكوينبنية جسمانية تسبب له وتقوده إلى خرق قوانين المجتمع الحديث، فالمجرم بالميلاد هو عودة أو ارتداد إلى الصفات البدائية للإنسان، وتلقي نظرية لو مبرزو الضوء على المراحل المبكرة من التطور الإنساني، فالمجرم بالميلاد لديه التكوين الفيزيقي والقدرات الذهنية والغرائز التي للإنسان البدائي ولذلك فإن المجرم بالميلاد غير مؤهل للعيش في المجتمع المتحضر إذا لم يتم بالتحديد منعه، فإنه لا محالة سوف يخرق قواعده الاجتماعية القانونية.

✓ يؤكد لومبروزو على أن هذا المجرم بالميلاد يمكن تحديده عن طريق امتلاكه صفات تشخيصية ظاهرة محددة، على سبيل المثال:

- عدم انتظام الوجه أو الرأس.
- كبر الاذنين وبشكل يماثل أذني القرد.
- امتلاء حجم الشفتين....الخ.

فالذكر الذي لديه خمسة أو أكثر من هذه الصفات الفيزيقية الشاذة فهو مجرم بالميلاد أما الأنثى المجرمة بالميلاد فيمكن تعريفها من خلال ثلاث سمات شاذة، ولقد شاعت مقاييس هذه الخصائص الشاذة واستخدمت في تشخيص المجرمين من قبل رجال الشرطة- السلطات الإصلاحية- منذ عام 1870 وحتى العقد الثاني من القرن العشرين وهو الوقت الذي تم فيه تعزيزها باستخدام بصمات الاصابع.

وبالرغم من ان لومبروزو قد ركز معظم اهتماماته على المجرمين الرجال، إلا أنه قد نشر بالاشتراك مع زوج ابنته **وليام فيريرو-كتاب عن المرأة المجرمة**- فلقد بينا زيادة عدد الرجال المجرمين بالميلاد مقارنة بعدد النساء المجرمات بالميلاد بالانتخاب الطبيعي والسبب برأيهم أن الرجال أقل ميلا للتزاوج مع النساء المتخلفات جسديا.

1 محمد علي سكيكر: **العلوم المؤثرة في الجريمة والمجرم**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 97 – 98.

ولهذا السب فإن الصفات الانحطاطية في المرأة أقل احتمالية للاستمرار عبر الزمان مقارنة بتلك التي لدى الرجال.[1]

لقد حدد لومبروزو فيريرو أن النساء ينقسمن إلى أقسام "**صالحات**"، "**سيئات**"، "**سويات**"، "**غير سويات**"، فجد أن المرأة المجرمة أو البغي (**غير سوية**) يختلف عن النساء العاديات الصالحات اللواتي هن: بنت محترمة، اخت ودودة، زوجة مخلصة، أم مهتمة،جارة خدومة.

في حين اعتبرا أن المرأة المجرمة البغي في حالة نكوص، فالدعارة حالة طبيعية وأن أي سيدة محترمة تكون غير سوية وتكون أكثر تشبها بالرجال[2].

كما لاحظ أن النشاط الإجرامي للمرأة يحدث بصفة عامة في فترة الطمث، فقد لاحظ وجود تأخر ظهور الطمث لدى مرتكبات جرائم السرقة والبلوغ المبكر لدى البغايا، فأرجع ذلك إلى أن فترة الحيض مقترنة بسرعة الانفعال والتوتر عند المرأة.[3]

ولقد أضاف لومبروزو تفسيرات كثيرة لانخفاض عدد الإناث المجرمات عن عدد الذكور المجرمين،ولانخفاض عدد التشوهات لدى الإناث المجرمات عما هي عليه لدى الذكور على النحو التالي:

- التكوين البيولوجي للإناث الذي يجعلها هدفا للذكر ولذلك فإنها تتخذ موقف الترقب والانتظار بعكس النظر الذي يتخذ موقف السعي والتحرك نحوها.
- الدور الجالس للأنثى وهو يرتبط بتكوينها البيولوجي الذي يفرض عليها كثرة الجلوس وملازمة البيت وتوجيه اهتمامها إلى أولادها.
- عامل الاختيار حيث يبحث الذكر عن المرأة الجميلة السليمة للزواج.
- النشاط الأقل لقشرة الدماغ بالمقارنة بنشاط قشرة الرجل مع ما هو معروف من أن اصابةهاته القشرة بتلف يؤدى إلى التهابها الذي يترتب عليه ظهور أعراض واضطرابات وهستيريا، كما يؤدي إلى مشاكل جنسية وارتكاب الجرائم.

---

1 كرستين سالرز و رونالد أكرز: **نظريات علم الجريمة "المدخل والتقييم والتطبيقات"**، ترجمة: ذياب البدانية ورافع الخريشة، ط1، دار الفكر، عمان، 2013، ص79.

2 إسماعيل عقال وعلي عراج: **الجرائم النسوية، (السرقة نموذج)، دراسة ميدانية**، غير منشورة، مذكرة ماستر، قسم علم الاجتماع، تخصص الجريمة والانحراف، جامعة يحي فارس، المدية، ص ص 51- 52.

3 مجد الهاشمي: **موسوعة جرائم النساء**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص5.

- التطور الفسيولوجي للمرأة يؤثر بلا شك في جرائمها،فالبلوغ والطمث، والحمل وانقطاع في سن اليأس تؤثر في إجرامها.
- وأخيرا ذهب لومبروزو إلى أنه يجب توفير العلاج للمرأة المجرمة وتذكيرها بطريق الفضيلة وبحنان الأمومة.[1]

ب. جارو فالو:

هو تلميذ لومبروزو، زميله **كريتشمر(طبيب عقلي)**وضع "**التنميط البيولوجي**"القائم على إيجاد علاقه وارتباط بين الشكل الفيزيقي للجسم وطبع الانسان، هذا الاتجاه يذهب أيضا إلى اعتبارات أخرى هي ان الاستعدادات التكوينية التي توجد لدى الفرد من تشوهات وضعف في القدرات العقلية ونقصا في القدرات الجسمية، هي عائق من توافق صاحبها مع البيئة المحيطة به والتي يعيش فيها، مما يجعلها كمحركات للخروج عن تواضعاتالمجتمع والتمرد عليه بالسلوك الإجرامي، كما تحدث أنصار هذه النظرية عناضطراباتالغدد وبخاصة الغدة الكظرية والتي تكون سببا في دفع الفرد إلى الفعل الاجرامي.[2]

يمثل **جارو فالو** الجانب الفقهي القانوني للمدرسة الوضعية،و يؤيد **لومبروزو** في نموذجية المجرم المطبوع وصفاته الانحطاطية، إلا أنه يؤكد على ان مثل هذه الانحطاطية ليست عضوية وإنما هي انحطاطية نفسية عقلية.[3]

ولقد بين في كتابه (**علم الإجرام**) الذي أصدره عام 1885 وأكد فيه على أن عوامل الجريمة وذكر أنها نفسه وعضوية.[4]

وقد اعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية شاذة لأناس شاذين خلقة يقومون بتنشئة اجتماعية شاذة تؤدي إلى تكوين نفوس شاذة تفتقر إلى الورع، فلا ترتدع عن سفك الدماء، أو تنقصه لأمانة فترتكب جرائم متعلقة بالمال، ولذلك أكد **جارو فالو** على ضرورة الاهتمام بالمجرم ليساعد على علاجه بدلا من إنزال العقاب التقليدي به، وفيما يتعلق بالعقاب ذاته أي أن يكون هدفه ردع المجرم نفسه بما سماه المنع الخاص.[5]

---

1 حيزية حسناوي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 86-87.

2مزوز بركو:**مرجع سبق ذكره**، ص 22.

3 عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص128.

4 إسماعيل عقال وعلي عراج: **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

5سامية حسن الساعاتي: **علم الاجتماع الجنائي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص95.

وفيما يخص المرأة المجرمة فإننا نجد أن **جارو فالو** تكلم عنها في أربعة أسطر في كتابه "**علم الاجرام**" ذلك في الفصل المعنون بالقمع حيث يقول: "لا ينبغي ان نتقيد بمدة العقوبات التقليدية، بل يجب التركيز على عوامل أخرى كالعمل والجنس التي غالباً ما تكون الرئيسية (...)، بالنسبة للمرأة كالزواج، ولادة الأطفال، فيمكن أن تكون ضمانا كافيا لها "، حيث يبين **جاروفالو** إن هذه المتغيرات يمكن أن تخفف الحكم على المرأة.[1]

2-1-1 نظرية التحليل النفسي لفرويد:

تحتل التفسيرات النفسية للسلوك الإنساني مكانة مميزة في العلوم الاجتماعية وبالذات في علم الجريمة، تشترك النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات وهي كمايلي:

- ❖ يعتبر الفرد هو وحدة التحليل الأولية.
- ❖ تعتبر الشخصية الجزء الرئيسي للدافعية في الشخص، فالشخصية هي موئل النزاعات والدوافع.
- ❖ الجريمة هي نتيجة لسلوك شرطي غير مناسب أو نتيجة لعمليات عقلية مضطربة أو غير مناسبة في الشخصية.
- ❖ العمليات العقلية غير الطبيعية نتيجة لأسباب متعددة غالبا ما تحدث في الطفولة المبكرة وتشمل على الأسباب التالية:
  - العقل المريض أو التعلم غير المناسب أوالإشراط غير المناسب.[2]

يؤكد أنصار هذه النظرية أن الجريمة عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية والإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، وهذه العوامل هي التي يتعين البحث فيها عن السببالمباشرللإرادة الإجرامية.[3]

ولما كانت الجريمة صورة من صور النشاط النفسي، فإن هذا النشاط اما ان يكون عاديا،مرضيا،شاذا وبهذا التصنيف تناولت هذه النظرية الجريمة، فإما أن تكون مرض نفسي، أو اضطراب عقلي، أو بإعتبارها شذوذا نفسيا كما ذهبت لذلك نظرية التحليل النفسي.

سنحاول أن نوضح آراء بعض النظريات، بالتركيز على نظرية التحليل النفسي باعتبارها أوسع شهرة.

---

1 حيزية الحسناوي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص87-88.

2 ولد أحمد عائشة و فائزة بلعور: **عوامل الجريمة النسوية (دراسة نظرية)**، غير منشورة، مذكرة ماستر، قسم علم الاجتماع، تخصص الجريمة والانحراف، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2019-2020، ص26.

3 أكرم عبد الرزاق المشهداني: **مرجع سبق ذكره**، ص135.

ذهب البعض إلى تفسير الجريمة باعتبارها نتيجة مرض عقلي كالذهان أو الأعصاب أوالفصام....إلخ كل هذه الأمراض النفسية والعقلية يمكن أن تقود صاحبها إلى الجريمة.[1]

ويرىDupré أن الجريمة ترجع إلى انحرافي الغرائز الأساسية عند الإنسان، فحسب رأيه محركات السلوك البشري ينقسم إلى 3 غرائز: -**غريزة التكاثر – غريزة المجتمع – غريزة المحافظة على الجنس**. هذه الغرائز تكون معرضة للانحراف بالمبالغة في واحدة منها أو النقص الشاذ فيها،العوارض مسؤولة عن الجريمة.[2]

يرى Degreef أن الجريمة ليست فقط مظهر من مظاهر الشخصية وإنما هي لحظة عنف وقطع في إطار إشكالية تبادلية ويمكن أن تكون هذه اللحظة خطيرة ومرضية، عندما يكون نسق الإتصالات ضاغطا، فيشعر المجرم بأنه مرفوض ومنفي وغير معترف به.[3]

يعني أن الجريمة هنا هي نتاج مواقف ذهنية سلبية لدى الشخص وذلك لشعوره أنه غير مقبول وبالتالي يدفعه هذا الشعور إلى إغلاق ذهنه عن الأشياء الجميلة والعيش في سراديب مظلمة من التفكير السلبي الذي يدفعه إلىالإنتقام من الآخر الذي يقبله فيسلك السلوك المنحرف.[4]

مؤسس هذه النظرية سيجموند فرويد (1856-1939) يهودي نمساوي ولد في فرايبورج وتعلم في فيينا، متخصص في طب الاعصاب ثم تحول إلى دراسة الجوانب النفسية.[5]

ذهب فرويد إلى القول بان الانسان يولد ولديه غريزة نحو الحياة وهي غريزة الحب والبقاء،ولديه أيضا غريزة قوية أخرى نحو الصوت thanatos وهي غريزة الشر تقود الانسان نحو العدوان والتدمير والتخريب والتحطيم والإيذاء،يبلغ هذا الإيذاء قمته في جريمة الانتحار.[6]

تنشط غريزة thanatos عندما تكون الفرصة سانحة وهذا لكثرة الإحباطات من جهة وضعف الأنا الاعلى من جهة أخرى،وتترجم تصرفات الأفراد إلى جرائم وعنف ضد الآخرين أو النفس.[7]

---

1 إسماعيل عقال وأخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

2أبن الشيخ فريد زين الدين: **علم النفس الجنائي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 1995،ص ص7-8.

3 عباس محمود مكي: **الخبير النفسي–جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية**، ط1، مجد للنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 118.

4 حيزية حسناوي: **مرجع سبق ذكره** ، ص94.

5 جمال معتوق: **مدخل إلى علم الإجتماع الجنائي**، بن مرابط للنشر، الجزائر، 2008، ص 118.

6عبد الرحمان محمد العيسوي: **إتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص79.

7 جمال معتوق: **مرجع سبق ذكره**، ص125.

بدأ سيغموند بتحليل نفسية الإنسان ومكونات الجهاز النفسي ويقسمها إلى ثلاثة أقسام:

1- **النفس:** تكمن هذه النزاعات الغريزية والميول الفطرية والاستعدادات الموروث وتقف جميعها فيما وراء الشعور محاولة تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع دون إقامة أي وزن للقيم أو المبادئ التي تسود المجتمع.

2- **العقل:** يتركز فيه الجانب الشعوري للإنسان ومن ثم فهو على صلة دائمة بالواقع الذي يعيش فيه الإنسان فيحاول التوفيق بين النزاعات والميول والاستعدادات السابق ذكرها وبين القيم والمبادئ ويطلق عليه فرويد الانا.

3- **الضمير:** يشمل الجانب المثالي للنفس البشرية حيث تتوافر المبادئ السامية المستقاة من التعليم والدين والأخلاق والقانون والتي تراقب تحركات العقل نحو إشباع نزعات النفس بحيث يتوصل إلى درجة إشباع كل رغباته عن طريق السلوك الهادئ المشروع ويطلق عليه فرويد بتعبير الأنا العليا.

يفسر فرويد السلوك الإجرامي بأحد الأمرين:

- إما لإخفاق العقل في تطويع وتهذيب النفس.

- إما لإنعدامالضمير أو عجزه عن ممارسة وظيفة في السمو بالنزعات والميول الفطرية إلى درجة الإشباع الهادئ المشروع، في كلتا الحالتين تنطلق النزعات الغريزية من عقالها أي من مرحلة اللاشعور إلى مرحلة الشعور لتحقيق إشباع جزئي أو كلي لغرائزها ضاربة بذلك صفحا عن كل القيود والضوابط الواجبةالإحترام.[1]

يذهب فرويد إلى القول بأن السلوكيات العنيفة والعدوانية تظهر أكثر إذا كان للفرد عقد نفسية مكبوتة سواء في جانبه الشعوري أو اللاشعوري... ومن هذه العقد نذكر:[2]

1- **عقدة الذنب:**نقصد بها ذلك الشعور الذي ينتاب شخصا معينا بعد ارتكابه سلوكاغير مشروع من الناحية الاخلاقية والاجتماعية، نتيجة لعدم تمكن الضمير من ممارسة سلطته، أو عدم قدرة العقل على تطويع النفس ويظل الشعور بالندم مسيطراً على الشخص إلى أن يقوم بإرتكاب جريمة أخرى.

2- **عقدة أوديب:** وهي ذلك الشعور المزدوج بالحب والكراهية لشخص آخر من نفس نوعه في وقت واحد، وكثيرا ما ينتاب هذا الشعور الاحداث بالنسبة لأحد والديهم،كشعورالإبن نحو أبيه أو البنت نحو امها، وهي

1 إسحاق ابراهيم منصور: **موجز في علم الإجرام والعقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 28.

2 أمينة قزمير: **إقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائري**، جرائم ضد المال والمتلكات كنموذج للدراسة والتحليل، غير منشورة، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2015،،2-2016، ص ص 60-61.

مستوحاة من أسطورة أودي بالإغريقية، عندما أحب أوديب أمه وتزوجها وقتل أباه ولما عرف الحقيقة فقع عيناه ثم تاه في البراري.

وقد زاد أكرم نشأت إبراهيم عقدة أخرى وهي:[1]

3- **عقدة النقص**:إصابة الإنسان بعاهة دائمة في جسده أوتعرضه للإذلال والإهانة تولد في نفسه شعورا بالقصور العضوي والإجتماعي مما تدفعه للقيام بأعمال إجرامية .

تقوم النظرية الفرويدية في تفسيرها للسلوك الإجرامي للمرأة على مفهوم أساسي هو انعدام التكامل لدور المرأة فظهور الإنحرافراجع إلى عقدة الذكورة وأعراضها تظهر في شكل رغباتها في تحقيق ما يتطلع إليه الرجال من نجاح وشهرة في المحيط المهني والقوة والمال، كما يرى فرويد وأتباعه ان النوع والأدوار المخصصة هي التي تحدد الكيانات، فالثقافة ترتكز على التركيب البنيوي والسمات الشخصية وليست نتاج للإختياراتالأفراد أو الأوضاع الاجتماعية أو نتيجة لتفاعل هاذين الجانبين وإنما هي نتيجة لنواحي بيولوجية ولادية وراثية.[2]

كما إستعان فرويد بأفكار **لومبروزو** حول المرأة باعتبارها سلبية جسديا وعاطفيا كما ينظر إليها أنها قابلة للتكيف ولامبالية وماكرة.

2-2 الاتجاه الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية.

تقوم النظريات الاجتماعية في تفسيرها للسلوك الإجرامي على إفتراضات عدة، إلا أنها جميعا تفترض أن شروط الإجرام وظروفه الأساسية توجد في البيئة الطبيعية والثقافية التي تحيط بالفرد، وينبعث من هذه البيئات مجموعة من العوامل الخارجية السابقة في وجودها على الفرد وعلى أي فعل إجرامي تدفع الفرد إلى إرتكاب الجريمة.

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن ظروف بعض الطبقات الاجتماعية وبخاصة الدنيا والخصائص المميزة لبعض البنى البيئية والجغرافية هي التي تمارس تأثيرات سلبية على مجموعة كبيرة من الناس.[3]

1 أكرم نشأت ابراهيم: **علم الإجتماع الجنائي**، الدار الجامعية، بيروت، ص 21.

2 سامية مصطفى الخشاب: **المرأة والجريمة (دراسة إجتماعية ميدانية)**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1983، ص 12.

3 عبود السراج: **علم الاجتماع وعلم العقاب**، ط 1،جامعة الكويت، 1983، ص ص 279- 280.

2-2-1 نظرية التقليد والمحاكاة: غابريال تارد.

هي نظرية اجتماعية صاحبها "**غابريالتارد**" يذهب فيها إلى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتكون تحت تأثير البيئة الاجتماعية، تشكل جزء من النشاط الاجتماعي.

إن **تارد** لا ينظر للظواهر الاجتماعية على أنها مجرد اشياء خارجة عن شعور الأفراد وموجودة في المجتمع كحقيقة موضوعية كما هو الحال عند **دوركايم** وإنما ترجع الظواهر الاجتماعية[1]من وجهة نظر **تارد** إلى المحاكاة التي تنتج عن العلاقة بين شخصين يمارس أحدهما تأثيرا على الآخر،حيثيذهب**تارد** إلى القول بثلاث مبادئ أساسية لنظريته في المحاكاة تتمثل في:

أولا: أن الأفراد ينزغون إلى التفاعل مع بعضهم في كل المواقف الاجتماعية، في كل البيئات، لكنهم يتأثرون ببعضهم من خلال تقليد بعضهم البعض، ولا يمكن تصور عملية تفاعل اجتماعيدون عملية تقليد.

ثانيا: تأخذ عملية التقليد مسار محدد من الأقوى إلى الأضعف أو من الأعلى إلى الأدنى فالفقير يسعى إلى تقليد الغني والضعيف يسعى إلى تقليد القوي والجاهل يسعى إلى تقليد من هو عارف منه وهكذا.

ثالثا: يرى **تارد** أنه من خلال عملية التقليد غالبا ما يجد الفرد نفسه أمام اختيارين لتحقيق حاجاته، يتمثل الاختيار الأول في النمط التقليدي الذي اعتاد عليه سابقا في حين الاختيار الثاني: النمط الجديد الذي يتعلمه من الآخر وتأتي عملية الاستبدال تدريجيا، ذلك أن الخيار التقليدي لا ينطوي على فطر كبير ويتجنب الفرد من خلاله أية مشكلات يمكن أن تحدث مع البيئة المحيطة، في الوقت الذي تصبح فيه عملية التجديد صعبة، أما بالنسبة إلى الخيارات الجديدة فإنها تحمل في مضمونها إمكانية ظهور مشكلات مع البيئة المحيطة من جهة، لكنها تحمل في مضمونها القدرة على الابداع والتجديد بشكل مستمر مع ما يرافقه من منافع ومضار أيضا من جهة ثانية[2].

1 محمد عوض: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النجاح للطباعة، مصر، 1971، ص260.

2 نجلاء بنت محمد الرشيدي: **العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المخدرات لدى المرأة والجرائم المترتبة عليها**، منشورة، رسالة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014-2015، ص27.

2-2-2 نظرية الاختلاط التفاضلي:

هي نظرية تطرق اليها العديد من علماء الاجتماع وعلماء الجريمة لتفسير السلوك الإجرامي ومن بينهم "**شوهنري**"، "**ماك كي**"،اللذان نظرية في التفكك الاجتماعي،غيران نظرية التفكك الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي قد اتخذت تسمية أخرى عندسترلاند، كما انه استخدمها بطريقة مختلفة،ورفض مفهوم التفكك الاجتماعي وفضل استبداله بمفهوم التنظيم الاجتماعي التفاضلي أو المتمايز.

ينطلقسندرلاندمن اعتبار الظاهرة الإجرامية ظاهرة اجتماعية بنفس المنوال الذي استخدمه كل من دوركايم وتارد، ظهرت هذه النظرية سنة 1934، وعليه فالسلوك الإجرامي لا يمكن تفسيره إلا في ضوء العوامل الاجتماعية.[1]

يتعلم الفرد من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه مجموعة من الاتجاهات والقيم؛المبادئ، الأفكار غير أن هذه الاتجاهات والقيم غالبا ما تنتشر في الوسط الاجتماعي على نحو متناقض، ففي هذا الوسط قيم واتجاهات تتوافق والمعايير الاجتماعية السائدة تدفع الأفراد إلى مزيد من التماسك وعدم الخروج عما هو مألوف لما في ذلك من مصلحة مشتركة له ولغيره من الناس المشاركين له في حياته.

إلى جانب ذلك تنتشر قيم اجتماعية أخرى وتعزز مجموعة من القيم والاتجاهات والأفكار التي تدفع بالفرد للخروج عما هو مألوف لتحقيق منافع وقتية على حساب غيره من الناس دون النظر إلى ما يترتب على ذلك من آثار تلحق الأذى والضرر بهم، ولما كان الفرد يعيش وسط الاتجاهات المختلفة في وقت واحد فمن الطبيعي أن الجماعة التي ينتميا ليها هي الاكثر تأثيرا في شخصيته وتدفعه إلى الأنماط السلوكية التي تتوافق مع خصوصياتها، فالسلوك الإجرامي وفق هذا التصورسلوك مكتسب غير موروث، يتعلمه الفرد خلال اختلاطه بأفراد آخرين من خلال عملية تفاعل اجتماعي بين أبناء الجماعة الواحدة أو المجتمع الواحد.

يتم التواصل الاجتماعي بالاتصال اللفظي أيباللغة الكلامية الشائعة، أو بالإشارة أحيانا كما يتم هذا الاتصال أحيانا بين أشخاص على درجة كبيرة من الصلة والتواصل، وعلى درجة كبيرة من الصداقة والزمالة،يعني ذلك أن يكون بين هؤلاء الأفراد علاقات أولية مباشرة، وعلى الرغم من أن هذه النظرية تفسر عملية التأثر التي يخضع لها الفرد بتأثير الجماعة التي ينتمي إليها،غير أن مصادر القوة التي تجعل هذه الجماعة اشد تأثيرا او ضعفا

1 نوار الطيب: **القتل في المجتمع الجزائري، دراسة العوامل والآثار**، غير منشورة، رسالة دكتوراه، علم الاجتماع، الجزائر، 1996-1997، ص86.

غير واضحة في نظرية الاختلاط التفاضلي، فقد تعود مصادر القوة إلى توافق ما تتطلع إليه الجماعة وما يتطلع إليه الفرد نفسه، كما قد تأتي نتيجة مستويات عالية من التماسك الاجتماعي الذي تحدث عنه دوركايم بين أفراد المجاعة، وتتقاطع هذه النظرية أيضا مع نظرية"**تارد**" في المحاكاة، وخاصة مع فكرة اتجاه عملية التقليد من الطرف الأقوى إلى الطرف الأضعف،كما تنتظر هذه الرؤية إلى أن الفرد بوصفه متأثرا سلبيا بدرجة كبيرة دون الإشارة إلى العوامل التي يمكن أن تجعل منه فاعلا ومؤثر في غيره[1].

2-2-3 النظرية اللامعيارية:

أ- إميل دوركايم " نظرية الأنومي" والبناء الاجتماعي:

تعتبر هذه النظرية من أبرز النظريات التي جاء بها دوركايم الذي يرى بأن تفسير الجريمة كظاهرة اجتماعية وأيضا ويرى أن الجريمة موجودة في كل المجتمعات، غير ان الذي يختلف من عصر إلى عصر هو شكل ونمط الجريمة، فالأفعال التي تجرم ليست نفسها عبر الزمن، لكن في كل مكان وزمان يوجد أفراد يخالفون المعايير السائدة في المجتمع، وبالتالي يستخدم ضدهم أشكال من العقاب لردعهم عن هذه المخالفات ... فالجريمة في نمو في كل مكان... ومن الواضح انها مرتبطة بالظروف العامة للحياة الاجتماعية.[2]

وبهذا بحد أن دوركايم يرى أن الجريمة شي عادي في المجتمع وأن المجرم عامل طبيعي منعوامل الحياة الاجتماعية.[3]

ينظر الباحثين والمفكرون لنظرية"**دوركايم**" في الجريمة على أنها إسهام هام جدا وجوهري وهي نظرية تختلف عن النظريات السابقة اختلافا كليا فهو لم يدرس الجريمة من خلال المجرم نفسه ولا من خلال سلوكه وإنما درسها من خلال المجتمع بمعنى آخر يرى **دوركايم** أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة فرديه كما اعتقد الكثير من قبله وعليه فتفسير الجريمة جعله يبعث عن أسبابها وعواملها في المجتمع وليس في الفرد، ومن هنا يربط **دوركايم** بين الجريمة ونوع المجتمع، فالمجتمعات البدائية أو البسيطة هي المجتمعات التي تتميز بالتضامنالآلي،الذي يقوم على مبدأ التماثل بين أعضاء المجتمع ووحدة مشاعرهم وأفكارهم ومعتقداتهم...

---

1 نجلاء بنت حمد الرشدي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 29- 30.

2 إسماعيل عقال وعلي عراج: **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

3 امال عبد الحميد وآخرون: **الانحراف والضبط الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة العربية، القاهرة، 2000، ص226.

هذا النوع من التضامن يشكل أفراد المجتمع وحدةكلية عضوية، تشمل على أنساق ديناميكية متفاضله من تقسيم الوظائف والنظم والعلاقات المتشابكة.

إن ظاهرة تقسيم العمل عند **دوركايم** هي أبرز ظاهرة في تطور المجتمعات البشرية وهي أساسية فينشوء الظواهر الاجتماعية الأخرى ومنها ظاهرة الانحراف والجريمة.

فالمجتمع كلما زاد نموا وتطورا كلما ازدادت درجه تقسيم العمل فيه، وبالتالي ازدادت نظمه تعقيدا من ذلك ينشأ وضع خاص يتميز بالاتجانس بين أعضاء المجتمع،فتضعف القوى الاجتماعية والسلطة الاخلاقية للضمير الجمعي لدى الأفراد.

وهذه الوضعية هي ما يطلق عليها **دوركايم** الانوميا anomie ،اذن فالجريمة في اعتبار النظرية **الدوركايمية هي"ظاهرة تدرس من خلال واقع اجتماعي حقيقي، وهي ظاهرة سليمة ومفيدة وضرورية.**[1]

ب- روبرت ميرتون:

أول من وضع مصطلح الأنوميا هو دوركايم ثم طوره بعده "ميرتون" سنة 1957 فالأنوميا مصطلح يقابله اللامعيارية في اللغة العربية والتي تعني عدم وجود معايير- فكرة الأنوميا تسمح ببيان عدد من حالات عدم التكيف النفس واجتماعي والثقافي- والتي يكون الانحراف أحد مظاهرها.

ويميز ميرتون بين الثقافة والمجتمع كما يشير إلى وجود من جهة نسق منظم من القيم التي تسير سلوك الأفراد المنتمين إلى نفس الجماعة، ومن جهة أخرى نسق المعايير والوسائل المؤسساتية (**المقبولة من طرف المجتمع**) والتي تنظم الوصول إلى الأهداف التي تحددها الثقافة، فعندما يحدث توتر بين الأهداف والوسائل المقبولة، فليس بمقدور الجميع الحصول على الوسائل وهم لا يملكون نفس القدرة أو المهارة لاستعمال الوسائل المسموح بها؛ ويلاحظ حسب المجتمعات ومراحل تاريخها أن الوسائل أحيانا هي التي تتفوق على الأهداف (**وهذه حالة المجتمعات المستقرة والمتلاحمة والتي تعرف تطورا اقتصاديا سريعا جدا**) .

تعرف الأنوميا كنتاج عن الانقطاع في البنية الاجتماعية الثقافية وهو انقطاع أو تمزق راجع للهوة الكبيرة جدا والتوتر القوي جدا بين الأهداف المقترحة والوسائل المتوفرة أو المشروعة، قد تؤدي القيم الثقافية (**في**

1 عبد الله يمينة، **سوسيولجية الجريمة النسوية في الجزائر " دراسة حالة"**، منشورة، رسالة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص48.

الحالات القصوى) إلى سلوكيات منافية لهذه القيم ذاتها كما يؤدي عدم التوافق بين الثقافة والمجتمع إلى تحلل أو تفكك المعايير وبروز الأنوميا، وهذه الأنوميا هي حالة اجتماعية تتميز بغياب المعايير.[1]

ويكون السلوك المنحرف حسب المنزلة الاجتماعية التي تنظم وصول الأفراد إلى الأهداف التي تنص عليها الثقافة، وتحت الضغط يختار البعض وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافهم.

هناك مجموعة من العوامل اثرت في نظرية الانوميا والفكر الميرتوني بشكل عام يتمثل في العوامل الاقتصادية،لقد رأى ميرتون ان الجريمة ليست مسألة جوهرية او جزء أساسيا في الانسان وقد رفض أيضا التفسيرات الباثولوجية وبالتالي رأى ميرتون ان المجتمع في حالة من عدم الانتظام.

يمكن القول ان نظرية ميرتون عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي اكثر من موضوع الجريمة او السلوك الجنائي وهي نظرية عامة فهي ترى ان المجتمع يؤكد على اهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق اهداف المجتمع مثل التعليم والعمل وجمع المال،فميترون يرى ان الهدف الاسمى في المجتمع وفي ذلك يقول:" **ان الصـــراع بين وسائل المؤسسية والأهداف المحددة الثقافية هـــي التي تسبب اللامعيارية**".[2]

هكذا نجد ميرتون مختلف عن دوركايم في تفسيره للانحراف إلى حد ما، ففي حين يرى دوركايم ان الانسان لديه رغبات غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوق لتحقيقها وبالتالي لابد من ضبطه اجتماعيا، نجد ميرتون يرى ان الظروف الاجتماعية تضع ضغوطا متباينة على الافراد تبعا للبناء الاجتماعي، وبما ان الافراد يحتلون مواقع متباينة أيضا فلا بد ان يتكيفوا او يستجيبوا بشكل مختلف، اما فيما يتعلق بالرغبات التي تحدث عنها "**دوركايم**" فنجد ميرتون يرى انها ذات منشأ اجتماعي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يتأقلم الفرد الذي يعيش في مجتمع تسوده الأنوميا؟ يجيب ميرتون بأن هناك خمس إمكانات:[3]

1- الامتثالية (قبول الأهداف والوسائل).

2- الإبداع (قبول الأهداف ورفض الوسائل).

---

1 مزوز بركو: **جريمة القتل عند المراة (دراسة في علم اجتماع الجريمة)**، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، باتنة، 2012، ص 34.

2 جلال اسماعيل حلمي: **العنف الأسري**، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص50.

3 مزوز بركو: **جريمة القتل عند المراة (دراسة في علم اجتماع الجريمة)**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

3- طقوسية (أهداف مرفوضة ووسائل مقبولة).

4- التمرد (رفض الأهداف والوسائل وتغييرهما).

5- انطوائية(رفض الأهداف والوسائل).

2-2-4 نظرية التفكك الاجتماعي:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للجريمة والانحراف إلى حالة التفكك الاجتماعي التي تعيشها المجتمعات كنتيجة للتغيرات والتحولات التي تحدث في أبنية المجتمع.

يعرف ميشال مان التفكك الاجتماعي (بأنه مصطلح يشير إلى جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام التقليدي بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي ومن جهة أخرى تأثر في الضبط الاجتماعي).[1]

يعد العالم الاجتماعي ثورستينسيلين من رواد نظرية التفكك الاجتماعي وقد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره،ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها،وقارنها بالمجتمعات المتحضرة مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كانت نتائجها، ارتفاع في حجم الحرية في المجتمعات المتحضرة وانخفاضها في المجتمعات الريفية،ولهذا أرجع الجريمة إلى التفكك الاجتماعي.[2]

يحدث التفكك في المجتمعات نتيجة لضعف الروابط الاجتماعية أو انهيارها ويرى سيلين أن المجتمعات الريفية مازلت محتفظة بتقاليدها،وقيمها أين يسودها الترابط والتعاونبين الأفراد في علاقاتهم،وأما المجتمعات المتحضرة تفتقد إلى هذه الروابط والانسجام وتطغى الفردانية والأنانية في العلاقات بين الأفراد، وهي السمة الغالبة على هذه المجتمعات.

لذلك يقرر **سيلين** أن عملية التفكك الاجتماعي المتمثل في تصارع المصالح والقيم الذي يرجع إلى انعدام الترابط والتناسق والانسجام بين أفراد المجتمع هو العامل الحقيقي وراء ازدياد حجم الظاهرة الاجرامية في المجتمعات الحديثة والمتقدمة حضاريا.[3]

كما أن ضعف العلاقات التي تربط بين الأفراد وفشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقتها ببعضها البعض يؤدي إلى انتشار النزعة الفردانية في التعاملات وطغيان المصالح الشخصية على حساب مصالح الجماعة،وهذا

---

1 ميشال مان: **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل مختار الهواري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 661- 662.

2 محمد حبيب شلال: **أصول علم الاجرام**، ط1، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1985، ص193.

3 مصطفى فهمي الجوهري: **أصول علمي الاجرام والعقاب**، كلية الشرطة، دبي، 1417هـ، ص387.

راجع للتغير الذي شهدته المجتمعات فكلما زادت المجتمعات تقدما وتحضرا كلما كانت المداعاة لنشأة الجريمة والانحراف، وهذا ما يفسر ازدياد حجم الجريمة وتعدد انماطها فغياب التكافل الاجتماعي بين الأفراد يزيد من فرص وقوع الجريمة وحسب نظرية التفكك الاجتماعي تقبل المرأة على السلوك الاجرامي والانحرافي عندما تنهار لديها اواصر الترابط والتكافل مع أفراد أسرتها او مع الجماعة التي تنمي إليها ،ولا تولي الاهتمام لقيم ومعايير المجتمع وهذا راجع إلى التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع والذي انعكس على أدوار المرأة، فإذا كان دورها في المجتمعات التقليدية يقوم على الرعاية والاهتمام بالشؤون المنزلية، فاليوم تعداه أكثر من ذلك، وأصبحت تنافس أدوار الرجل في شتى الميادين الحياتية، اين أصبحت المعالم غير واضحت بين أدوار المرأة وادوار الرجل،فخروجها إلى العمل واحتكاكها بالآخرين زاد إمكانية فرص وقوعها في الجريمة والانحراف.

2-2-5- نظرية الضبط الاجتماعي هيرشي:

عرف "**بول لاندثر**" الضبط الاجتماعي بأنه "**سلسلة العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسئولا تجاه المجتمع،تقيم النظام الاجتماعي، وتحفظه ويعمل على تكوين شخصية الفرد على طريقة التطبيع وتسمح بتحقيق نظام اجتماعي كامل**".[1]

ومن أنصار هذه النظرية '**هرتن وزلي**' **وتراقبز هيوزخ** ويرون ان الانحرافما هو إلا نتاج لحالة التحرر النسبي من الارتباط بالقيم والمعتقدات الاخلاقية التي تحكم السلوك والعلاقات اثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ضل التزام كل افراد المجتمع بهذه القواعد والاعراف، وقد طرح"**تراقبز هيوزخ**" فرضية مفادها ان ضعف رابطة الفرد بالمجتمع او تصدع علاقة الفرد بالمجتمع تنتج الافعال الاجرامية.[2]

اما "**وزلي**" فقد خلص إلى ان المجرمين يعانون من انفصال واع عن معاييرهم الاخلاقية والاجتماعية اما "**كلود**" و"**اوهلين**" يرون ان تعارض الطموحات والآمل والفرص مع الفرص المناسبة قد يشجع مجموعة من الذين يعانون مشكلة واحدة على التحرر من نسق المعايير، وبالتالي الخروج عن مجموعة القوانين الموجودة، ويعد هذا الرأي مقبولا اذا وضع في الاعتبار ضعف الروابط الاجتماعية جراء التباين والاختلاف بين أجزاء المجتمع وأهدافها والتغير الذي جعل ممن يعيشون في المجتمع كأنهم يعيشون بمفردهم دون احساس نفسي بوجودهم في جماعة اي

1 محمد غباري: **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1406هـ، ص179.

2 عبد الله احمد عبد الله: **في اجتماعيات الجريمة والانحراف**، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي، ص13، الموقع الالكتروني www.pdaftazctory.com

وجود من يراقب تصرفاتهم ومن يهتم بأمر تقييم سلوكياتهم وتوجيههم وفي المقابل تلح الطموحات والتطلعات خاصة منها المادة.[1]

ووضع الباحث **هيرشي** هو الآخر نظريته في الضبط الاجتماعي من خلال مقولته التي تسائل فسها **{اننا لا يجب ان نسأل لماذا يفعل المجرم ذلك؟ ولكننا تتساءل: لماذا نحن لانفعل ذلك؟ مؤكدا على اهمية الروابط الاجتماعية كميكانيزم لضبط السلوك** [2]**}**.

ويذهب **هيرشي** إلى ان تشكيل رابطة متوافقة بين الفرد والمجتمع يتحقق من خلال التنشئة الاجتماعية، اما عناصر هذه الرابطة فهي حسب **هيرشي**:

- **التعلق والالتصاق:** ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقعات الاخرين المهمين.
- **الانغماس:** ويشير إلى الوقت المبذول في النشاطات التقليدية الاجتماعية اذ وجد ان ممارسة هذه النشاطات ذات تأثير مانع للخروج عن المعايير.
- **الالتزام:** يعني عملية التبرير التي يفحص بموجبها الفرد نتائج سلوكه المرتبط بتحقيق الاهدافِ.
- **المعتقد:** يعني مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة.[3]

وبهذه الطرق الأربعة التي يرى **هيرشي** انه على الفرد القيام بها ليربط نفسه بالمجتمع، ويعمل على تقوية هذه الروابط وذلك بالامتثال،ليقي نفسه من احتمالات ارتكاب الفعل المخالف للمعايير.

ويرى **neye** صاحب نظرية التمركز العائلي في الضبط الاجتماعي إلى ان المجتمع يستخدم الضبط الاجتماعي لمساعدتنا على مراجعة غرائزنا الحيوانية او الميول المنحرفة حتى نصبح مواطنين ملتزمين بالقانون ،فالضبط هو عملية تمنع الانحراف وتؤكد الامتثال، ويؤدي غياب الضبط الاجتماعي إلى ظهور السلوك المنحرف.[4]

1 عبد الله احمد عبد الله: **مرجع سبق ذكره**، ص14.

2 امال عبد الحميد وآخرون: **الانحراف والضبط الاجتماعي**، ط1، دار المعرفة العربية، القاهرة، 2000، ص11.

3 أكرم عبد الرزاق المشهراني: **مرجع سبق ذكره**، ص144.

4 طلعت إبراهيم لطفي: **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، ط1، دار غريب، القاهرة، 2008، ص65.

ويقر "**ركلس**" في نظريته عن الضبط الاجتماعي ان هناك قوى شديدة تدفع الفرد إلى الانحراف ،هذه القوى يمكن ان تكون قوى خارجية او اجتماعية كالفقر او الحرمان،والصراعات والفرص المحدودة وانماط الجريمة، والثقافة النوعية للجناح .... الخ.

ويمكن ان تكون قوى داخلة أوسيكولوجية مثل الدوافع، البواعث، القلق، والشعور بالدونية... وعندما يتعرض الافراد لمثل هذه القوى الخارجة والداخلية يصبح لديهم اتجاهات قوية نحو الخروج على المعايير الاجتماعية[1].

2-2-6 نظرية الوصم الاجتماعي لبيكر ليمرت:

يشير مفهوم الوصم إلى العملية التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي على أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات، ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو الذي أساء التصرف أو كشف عن اي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء.[2]

ويعرف الوصم النفسي بأنه كل ما يمارس من ردود أفعال او مسميات تمنح بقصد او بغير قصد تعبر عن الاستهجان والتحقير وأحيانا الشفقة المبالغ فيها، وتشعر المريض بالدونيةوبانه يحمل صفة سلبية تميزه عن الآخرين وتوثر على ذاته وتحد من تفاعله الاجتماعي وتشعره بالنبذ والعزلة.

ظهرت نظرية الوصم خاصة في **اعمال بيكر Becker وأعمال ليمرت Lemert ومفهوم ميرتونmerton"خدعة الرضا الذاتي**" حيث ركز انصارها على اهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد منطلقين من ثلاثا مقدمات اساسية هي:

الاولى: ان الكائنات تسلك ازاء الاشياء في ضوء ما تنطوي عليه هذه الاشياء من معاني ظاهرة لهم. **الثانية:** هي ان هذه المعاني هي نتائج التفاعل الاجتماعي في المجتمع الانساني.

1 طلعت إبراهيم لطفي: **مرجع سبق ذكره** ، ص ص66-67.

2 أسامة محمد جابر: **الانحراف والمجتمع**، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1998، ص170.

الثالثة:هي ان المعاني تتعدل وتتشكل خلال عملية التأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه.[1]

تنطلق نظرية الوصم في تفسيرها للفعل الاجتماعي من عملية التفاعل بين الافراد،وأثر ذلك على الذات ورؤية الاخرين وردود افعالهم على السلوك الخارجي للفرد ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل، بمعنى ان الشخص يستجيب لمعنى الفعل (**الوصم**) وليس للفعل نفسه، وهو التوجه الذي اقره **كولي cooley**في نظريته مرآة الذات التي يوكد من خلالها اننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين حيث يتم تركيز الفرد على الذات وكيفية ظهورها والكيفية التي ندرك بها افعال الآخرين لهذه الذات.[2]

وبالنسبة للفعل الانحرافي ترى نظرية الوصم ان الدافع له ليس موجودا لدى المجرم،وانما في اجهزة المجتمع التشريعية والتنفيذية والتي تضممه بالمجرم والمنحرف فيتصرف طبقا لما وصمه به المجتمع، فما يؤدي إلى تكوين المجرم من وجهة نظر **فرانك تاننبام F .tannenbaum** هو الكيفية التي يعامله بها الاخرين، وما يصاحبها من عمليات مرحلية بما يلزمها من تأثير متبادل مشترك تؤدي إلى تأكيد الشر او الأثر او المبالغة في تصويرها،فالأفراد يجرمون نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم سواء على المستوى الرسمي او الغير الرسمي، حيث تساهم الجهات الرسمية – وسائل الضبط الاجتماعي والجنائي –في تكريس هذا التوصيم،فما تقوم به تلك الجهات من حصر الاساليب الاجرامية وتصنيفها ماهو إلا عملية تصنيف للأفعال التي يمكن اعتبارها فعل إجرامي.

ويرى **ليمرت lemert** ان الانحراف في السلوك بوجه عام هو حصيلة صراع ثقافي تظهر اثاره في التنظيم الاجتماعي القائم ويعتقد ان مثل هذا الانحراف قد يقع على مستويات ثلاثة:

فقد يقع على مستوى الفرد او على مستوى الظروف، او على مساوى التنظيم الاجتماعي[3].

ويؤكد **ليمرت** ان الانحراف على مستوى الفرد عندما يرتكب شخص ما الفعل (**غيرالسوي**) دون تمييز او وضوح (**الانحراف الاولي**)، وهذا الفعل يلاحظ من قبل الآخرين الذين يصنفونا لشخص كمجرم او جانح، وهذا

1 فوزي بن دريدي: **العنف لدى التلاميذ في المرحلة الثانوية الجزائرية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص70.

2 عايد عواد الوريكات: **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص125.

3 عدنان الدوري: **مرجع سبق ذكره**، ص265.

التصنيف يقصي الفرد من دائرة التفاعل التقليدي في المجتمع إلى التفاعل بين المنحرفين ثم استدماج الثقافة المنحرفية والسلوك تبعا لذلك (**الانحراف الثانوي**).[1]

ويرى **ليمرت** ان الانحراف الاولي لا يمكن التنبؤ به ويتميز المنحرف الاولي بعدم تكيف سلوكياته مع ردود الفعل المجتمعية ،اما الانحراف الثانوي فيشير إلى ارتكاب الشخص للفعل المنحرف بالانطلاق من النظرية المجتمعية للفرد التي تشكلت بعد حدوث الانحراف الاولي وتبعيات معاملة المجتمع لهذا الشخص كمنحرف.

وميز **ليمرت** بين ثلاث مستويات للانحراف هي:

1- **الانحراف الفردي**:وهو ما يمكن ارجاع اسبابه إلى الفرد.

2- **الانحراف الظرفي**:وهو ما يحدث تحت ظروف ومواقف لا يمكن للفرد معها تجنب الانحراف.

3- **الانحراف الاجتماعي**: وهو الذي يقع على مستوى التنظيم الاجتماعي ويتبلور من خلال تبلور قيمي او تنظيم ثقافي، حيث يصبح السلوك للمنحرف اسلوبا من اساليب العيش ومقبولا عند الناس[2].

ويضيف **بيكر** أحدأنصار هذه النظرية ان العلاقة بين الانحراف وبين ردود فعل المجتمع تجاه ذلك الانحراف ليست علاقة ثابتة واحدة في كل الظروف والأحوال،وإنما هي تختلف باختلاف الزمان والمكان وباختلاف الافراد الذين يصدر منهم الفعل نحو هذا الانحراف.

واستعمل **بيكر** مصطلح "**الغرباء او اللامنتمين او الخارجيين**" ليشير إلى اولئك الذين حكم عليهم من قيل الآخرين كمنحرفين، وبذلك يتم ابعادهم خارج دائرة الاعضاء المؤلفين في جماعة، كما ان هناك من الافراد ممن يحكم عليهم المجتمع بحكم الجنون او يصمهم بوصمة الشذوذ ،ولذلك لا يترك المجتمع امامهم فرصة لغير السلوك الشاذ الذي يتفق وما وصفهم المجتمع به او وصمهم به.[3]

ولهذا الجريمة والانحراف طبقا لنظرية الوصم هي منتج اجتماعي يصنعه المجتمع من خلال تحديده للمعايير التي يتضمن مخالفتها الوصم بالانحراف.[4]

---

1 أكرم عبد الرزاق المشهراني: **مرجع سبق ذكره**، ص145.

2 عدنان الدوري، **مرجع سبق ذكره**: ص ص 264-265.

3 **نفس المرجع**، ص266.

4 أكرم عبد الرزاق المشهداني: **مرجع سبق ذكره**، ص145.

وفي المجتمع الجزائري تمس عملية الوصم جنس المرأة أكثر من جنس الرجل نظرا للخصوصية الثقافية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري، الذي ينظر إلى المرأة نظرة خاصة ويوليها ايضا مكانة خاصة،وإذا ما ارتكبت فعلا يخالف المعايير الاجتماعية لمرة واحدة فان المجتمع ينبذها ويدينها.

2-2-7- نظرية الاحباط والعدوان جون دولار وميلر:

هذه النظرية هي من أشهرا النظريات التي حاولت تفسير السلوك العدواني والإجرامي، والكلام عن هذه النظرية يقودنا إلى ذكر زعيم هذه النظرية **جون دولار JohnDollar** وكذا أنصار هذه النظرية من **بينهم ميلر Miller وسبنسيSpence وسيرز Sars** ويرى أنصار هذه النظرية ان العدوان هو عبارة عن رد فعل طبيعي

لما واجهها لفرد من احباطات، حيث انه يولد طاقات في النفس من الضروري ان تخفف او تصرف بأسلوب معقول حيثشعرالفرد بالراحة منها، ومن اساليب التخفيف او الاستهلاك لهذه الطاقات السلوك العدواني.[1]

ويعرف **دولار الاحباط frustration** بأنه" كل فعل يمنع الفرد من الوصول إلى هدف كان قد حدده مسبقا" وعليه يتمثل جوهر هذه النظرية في الفرضيتين التاليتين وهما:[2]

- كل الاحباطات تزيد من احتمالات رد الفعل العدواني.
- كل عدوان يفترض مسبقا وجود احباط سابق.

وفي ضوء الاستعانة بهذه التصورات، توصل مجموعة من الباحثين **بجامعة يال yale** إلى تحديد العوامل التي يمكن ان تؤدي إلى ظهور السلوك العدواني والإجرامي او تؤدي إلى تحوله نتيجة الاحباط، وفيما يلي بعض العوامل:[3]

- ❖ اختلاف قوة الاعاقة او التدخل التي تحدث الاستجابة المحبطة او مدى قوة العائق.
- ❖ كلما زاد عدد المرات التي يحدث فيها الاحباط استجابة ما في فترة محدودة من الزمن تزايد الميل إلى العدوان.

1 جمال معتوق: **مرجع سبق ذكره** ، ص188.

2نفس المرجع، ص167.

3 عبد الحميد السيد أحمد منصور وزكريا أحمد الشربيني: **سلوك الانسان بين الجريمة–العدوان–الإرهاب**، دار الفكر العربي، القاهرة ص190.

❖ إذا استدعى الاحباط عدد من الاستجابات البديلة غير الملائمة، فإن الميل لإجراء مثل هذه الاستجابات يقل مع استمرار الاحباط ،كما ان انطفاء هذه الاستجابات البديلة يشكل بدوره احباط اخر ومن ثم يزداد التحريك نحز العدوان.

❖ كلما كانت النقطة التي يمنع عندها الفرد او الكائن الحي من تحقيق هدفه قريبة من الهدف كانت الاستجابة العدوانية أكثر قوة.

❖ كلما كانت الاستجابة المحبطة تعسفية او غير عادلة كلما زاد العدوان اتجاهها.

❖ يؤدي التسامح مع العدوان إلى قلة توقع العقاب من الشخص القائم به.

❖ يزداد الكف عن تحريك العدوان عندما يكون سبب الاحباط شخص ذا مقام محترم في نظر الشخص المحبط، كما لا توجه الاستجابات العدوانية نحو العقبة المسببة للإحباط فقط، وإنما توجه ايضا إلى المتغيرات التي يراها مشابهة لمصدر الاحباط.

2-2- 8 نظرية الأدوار الجنسية:

تعد من النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي للمرأة، فقد تأسست على القراءات النقدية والتحليلية للرواد الأوائل، فالملاحظة الأولى التى انطلقت منها هذه النظرية هي أن العلاقة بين الأدوار الجنسية واجرام النساء معترف بها ،فهي موجودة منذ القرن التاسع عشر،حيث يؤكد كل من **بومان** و**دوتوكفيل** أن النساء يرتكبن الجرائم بشكل أقل لأن الأدوار التى يقمن بها كأمهات وربات بيوت وزوجات يجعلهن أقل عرضة للاغراءات ،كما أن طموحاتهن أقل حدة وفرصة ارتكابهن بعض الجرائم تكون محدودة مقارنة بالرجل.

فالإغراء كدافع للإجرام يقف عائقا في طريق النساء للولوج لعالم الجريمة مقارنة بالرجل، إلا أنه ليس بالعامل المفسر ،حيث أكد **بولاك** على الدور الذي يلعبه التستر على جرائم النساء من طرف ضحاياها، بالإضافة إلى المعاملة التى تحظى بها المرأة من طرف الشرطة ،حيث نجد أن **بارسونز** فسر العديد من الممارسات السوية وغير السوية منها المكانة والأدوار التى يتقاسمها الأفراد داخل النسق الاجتماعي،وقد طور هذا فيما بعد العالم الاجتماعي **روبرت كينج ميرتون** عند تحليله للوظائف الاجتماعية وأنواعها ،فقد أكد **كوهن** أن جنوح عصابات الذكور يؤكد على وجود ثقافة فرعية ذكورية والتى تعكس الدور الاجتماعي للرجال،كما أنه ينفي نكرانه أو تقليله من حجم ومعنى الجنوح للفتيات ،كما أنه لا ينكر أن هناك ثقافة فرعية أنثوية،فحسب **كوهن** " أن وجود ثقافة فرعية انثوية يكون بالضرورة مختلفا عن الثقافة الفرعية الذكورية ،نظرا لتقسيم الأدوار حسب الجنس

،ومنه نستنتج أن هناك تباينا بين ثقافتين فرعيتين خاصة بالذكور وأخرى بالاناث وسلوكات الأفراد ما هي إلا ترجمة لهذه الثقافة الفرعية".[1]

في عام 1968 نادت الباحثة **هدينسون** إلى تحليل الاجرام النسوى من خلال الاعتماد على الأدوار الجنسية ،قائلة: بأن هذا سيصبح ميدان معبد من طرف التخصص،حيث نجدها تشتكي من الصمت المضروب حول اجرام النساء،وتنادي بالبحث المكثف في هذا الميدان حتى نتمكن من سد هذا النقص ،زيادة على هذا فانها تنادي باعتبار اجرام النساء حتمية من خلال أبعاده وليس من خلال العودة إلى اجرام الرجال،ذلك الاجرام الذي كان يأخذ كمعيار في تناول مسألة الاجرام النسوي،فهي تنادي بقطيعة تامة مع المقارنات التي سلطت أو وظفت لدراسة الجرائم الذكورية وعدم اعتمادها في دراسة الجرائم النسوية كون أن هناك اختلافا جذريا بين اجرام الاناث واجرام الذكور،فهي تقترح دراسة جرائم النساء من العلاقة مع الأدوار الجنسية الأنثوية كماهي محددة في المجتمع.

لقد لعبت لغة الأرقام والاحصاءات دورا بارزا في الدراسات الاجرامية، إلا أنها شكلت عائقا كبيرا في دراسة السلوك الاجرامي للمرأة، ونظرا لانتشار فكرة التباين في اجرام الذكور والإناث من حيث التضارب في الحجم ،فقد رأي العديد من الرواد الأوائل أن اجرام المرأة ليس ظاهرة اجتماعية تستحق الدراسة، بل هي حالات منعزلة ولا يمكن مقارنتها بإجرام الذكور هذه أكبر مغالطة.

تقول **بستمانت** أننا نعلم البنات الخمول،الطاعة والامتثالية كما أننا نراقبهن عن قرب أكثر من الذكور وتتعلم الفتيات عدم ارتكاب المخالفات عند قيامهن بالمغامرات،حيث جرائمهن تعبر عن الدور الجنسي،فهن منعزلات في بيوتهن فقليلا ما يلتحقن بالعصابات، كذلك يقمن بالسرقة على الرفوف في اطار حياتهن المنزلية،فعندما يرتكبن الجنح فانهن يلعبن دور الشريك مع الرجل بالوصاية الذكورية كما في حياتهن اليومية.[2]

2-2-9 النظرية النسائية لبولاك -أدلر:

في العقود الأخيرة ظهرت إلى العلن النظرية النسائية في تفسير الجريمة التي حاولت تقديم رؤى عن الظواهر الاجتماعية مع مراعاة خصوصية الفرد الأنثى، متحدية بذلك الطريقة التي ينظر بها علماء الاجتماع إلى المجتمع الذي يدرسونه من تبني منظور الرجال وتهميش أدوار النساء في تفسير الواقع الاجتماعي، ويوضح **Cain** بأن

1 جمال معتوق: **المرأة والجريمة، النظريات المفسرة للجرائم النسوية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2017، ص 164.
2 نفس المرجع، ص 167.

المرأة تختلف عن الرجل، وهذا هو الوضع الطبيعي مما أدى إلى إعادة تحليل الفروض وبناء هياكل نظرية جديدة تهتم بالمرأة المجرمة بعيدا عن التفسيرات الذكورية.[1]

وقد بدأت ملامح النظرية النسوية بالظهور مع العالم "**بولاك**" في كتابه "**إجرام المرأة**" سنة 1961 ثم "**أخوات في الجريمة**" **لأدلر** سنة 1975، ودراسة **المرأة المجرمة**" **لسيمون** سنة 1976، ثم كتابا لباحثة**كارول سمارت** بعنوان "**نقد نسائي**" سنة 1977 الخاص بتحليل جريمة المرأة.

ويعتبر كتاب "إجرام المرأة" لبولاك الدراسة المستفيضة التى تناولت المرأة والجريمة في تلك الفترة، والذي اقترح نظريته" عن "**الاختفاء النسبي**" لجريمة المرأة وبأنها ربما كان لها المجال الأكبر منال جريمة غير المحاكمة في المجتمع، وعلل **بولاك** ذلك بأن النساء مخادعات وحقودات وراثيا،وتعمل على استغلال الرجال مسلوبي العقول.[2]

انطلق **بولاك** من فرضية مفادها أن الجرائم التي ترتكبها المرأة يحتمل بصورة كبيرة أن تكون مختفية أو غير مسجلة، واستشهد على وجه الخصوص بعمليات الإجهاض غير الشرعية وسرقة بضائع المحلات.

ويرى **بولاك** أن السبب الرئيسي للعدد الصغير للجرائم النسائية المسجلة في الإحصاءات الجنائية يرجع حسب قوله: "في حالات كثيرة تتحيز الشرطة والمحاكمة لمصلحة المرأة المجرمة والإحصائيات الجنائية يجب أن تحلل بحذر.[3]

وقد انحاز **بولاك** للرجال في تفسيره للجريمة والانحراف، فهو يقول: أن المرأة أكثر انحرافا منال رجل لطبيعتها المخادعة، وان جرائم التسمم والدعارة تعكس خداع المرأة المتأصلة.[4]

ورغم تأكيده على الانحرافات الثقافية، فإن تفسيرات **بولاك** قائمة على حقائق بيولوجية تماما نعلم الاجتماع مما أوقع نظريته في فخ الإيديولوجية والتحيز.

إلى جانب **بولاك** يعتبر كتاب **أدلر** تحت عنوان "**أخوات في الجريمة 1975**" قيمها في تفسيرا لسلوك الإنحرافي عند المرأة حيث طرحت الباحثة فرضيتها التي تقول: " **بان تحرير المرأة أدى إلى زيادة الجريمة التي تعتبر مؤشر على درجة الجريمة التي تحصلت عليها المرأة**"، وتقول **أدلر**: " **حركة التحرير للمساواة لها**

1 Stephanies. Corington& Barbara EBloom, Gendred justice Women in the crime Justicesystem, carolinaacadenic press, 2003, p02.
2 Jennifer Campbell: How has the feminist critique Added to crimininologys oxford، BasilBlackwell، 2009، p04.
3 Ellen.A & claudiacurrie: Toofeaw to count: canadian women in with the law, Toronto, press Gang publishers, 1993, p31-32.
4 Jennifer Campbell : op cit. P04.

جانب مظلم ولم تحظى بتسليط الضوء من قبل الأسرة العالمة وبهذه الطريقة يطالبن النساء بتساوي الفرص، وعدد مماثل من النساء يشققن طريقهن بالقوة إلى عالم الجريمة الرئيسية".

وحسب **أدلر** لم تعد النساء ملزمات على العمل بالمطبخ أو حمل الأطفال في أمريكا، فعندما تمإعطاء هؤلاء النساء الحرية، اختارت عشرات الألوف منهن هجران هذه المطابخ والاندفاع إلى حياة العمل التي كانت مقصورة على الرجال، وتقر **أدلر** بأنه: – قد تم تحرير النساء بصورة متزايدة في الولايات المتحدة والعالم الغربي بصفة عامة، هذا التحرير أخذهن إلى "**مناطق رجالية**" جديدة من التجربة بما في ذلك الجريمة وخاصة الأنماط غير النسائية مثل العنف.

توجد علاقة ارتباطية بين التحرر وجريمة المرأة، فالتحرر زاد من نسبة الجريمة النسائية المسجلة، وقد استنتجت **أدلر** ذلك من تحليلها للإحصائيات الجنائية في أمريكا ففي سنة 1960اعتقلتا لشرطة.7%من النساء بجريمة السرقة مقابل 16,9% من الرجال، وزادت سنة 1972 بنسبة 39,3%من النساء مقابل 6,3% من الرجال.[1]

وعلى عكس **أدلر** ترى **سيمون** في **كتابها المرأة والجريمة** أن بعض الأعضاء من الحركة النسائية المعاصرة(**حركة التحرر**) كن من الناحية الاجتماعية متحديات للتقاليد فيما يخص دور المرأة التقليدي فلقد كان لديهن اتصال مع النساء المجرمات، ولقد كانت النساء المتحررات متعلمات ومنتميات للطبقة العليا لدرجة عدم استطاعتهن تبديل سلوك ووعي ومعتقدات وأساليب حياة نساء تورطن بالفعل فيالجريمة، وأعربت سيمون عن مخاوفها من أن يجعل من تحرير المرأة معاملة مجرمات على أيدي رجال الشرطة والمحاكم والسجون متساوية مع الرجال.[2]

وذهبت كارول سمارت نفس المنحى في دراستها المرأة المجرمة: **"حقيقة أم خرافة"** التي تهدف إلى كشف العلاقة السببية بين المرأة وزيادة ممارستها للجريمة، ووصلت الباحثة إلى نتيجة تزايد معدلات إجرام المرأة لكن التحرر ليس العامل الوحيد لذلك بل هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية يمكن أن تكون أكثر ارتباطا بإجرام المرأة عموما ما يمكن قوله عن النظرية النسائية في تفسير إجرام المرأة هو أنها فسرت هذا الفعل بانطلاق من فيزيولوجية المرأة واعتبرته العامل الأساسي لقلة إجرام المرأة عنإجرام الرجل.

1 Carol smart (1997): "the new femal criminal: reality or myth". british journal of criminology, vol:119, p51.

2 فرانسيس هيدسون: **المرأة والجريمة**، ترجمة: ريهام حسين إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة،طهران، 1999، ص151.

2-3 الاتجاه الاقتصادي في تفسير الظاهرة الانحرافية ماركس بون جيه:

تهدف هذه النظرية إلى الكشف عن أبعاد الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في تكوين السلوك الإجرامي وصياغة نظرية قادرة على حل مشكلة الجريمة أي يحاول أصحاب هذه النظرية الربط بين الجريمة والسلوك الاجرامي عموما وبين مجموعة من العوامل الاقتصادية كالفقر،انخفاضا لدخل، الأزمات الاقتصادية وغير ذلك، فيرى الكثير منه أنهذه الظروف الاقتصادية تلعب دورا هاما في تشكيل الجريمة غير أن هؤلاء لا ينفون أهمية العوامل الأخرى مثل:**المناخ، السن، الجنس الأسرة، الدين، الثقافة،** من هؤلاء **كتليه أندري ميشال غيري**[1] على أن الربط بين بعض الظروف الاقتصادية ليس وليد الساعة وإنما عالجه بعض المفكرين منذ القدم .

فقد ذهب كل من **أفلاطون وأرسطو** إلى أن الفقر يولدا لانفعالات المتدنية لدى الفرد نتيجة شعوره بالظلم وانعدام العدالة، مما يؤدي إلى الرذيلة بجميع صورها بما في ذلك الجريمة في الوقت الحاضر، واعتبارا من القرن الماضي أضحى الربط بين الفقر والجريمة مسألة علمية تأكدت بالكثير من النتائج الإحصائية المستخلصة من بحوث ميدانية كثيرة استطاعت أن تربط بأدلة إحصائية بين المتغيرين رغم وجود الكثير من الانتقادات الموجهة لها.

من العوامل الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة بالجريمة حسب أصحاب هذه النظرية، عامل الاستقرار الاقتصادي وقد أثار هذا الموضوع اهتمام الكثير من الباحثين الذين استنتجوا أن له تأثيرات اقتصادية واجتماعية خطيرة، فهو يدفع بالفقراء إلى المزيد من الفقر ويجعل الكثير من أصحاب الدخل المتوسط فقراء، بالتالي ينتاب الكثير من الناس الشعور بانعدام الأمن الاقتصادي مما يدفع بالطبقة البورجوازية إلى ارتكاب الجرائم الخاصة خوفا على مراكزها وفقدان امتيازاتها.

يفرق أصحاب هذه النظرية بين الجرائم تبعا لنوع النظام الاقتصادي، فالاقتصاد الزراعي سمته العنف والقسوة، وتشيع في المجتمعات الزراعية جرائم القتل والجرح والضرب والحريق العمدي والإتلاف والسرقة أما في الاقتصاد الصناعي قسمته الخبث والدهاء، تتكرر في المجتمعات الصناعية جرائم النصب والاحتيال والخيانة والسرقة والتزوير والرشوة والتهريب.[2]

كارل ماركس: لقد ظهر التفسير الاقتصادي للجريمة بوضوح على يد **ماركس** الذي رأى أن المجتمع الرأسمالي فيه التناقض والعداء بين طبقتين: الطبقة الرأسمالية العاملة على اعتبار أن الطبقة الرأسمالية هي التي تسيطر

1نبيل محمد توفيق السمالوطي: **الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي**، دار الشروق، جدة، 1983، ص ص 245– 246.

2 محمد عوض: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النجاح للطباعة والنشر، مصر، 1971، ص260.

على عملية التبادل في المواقع الاقتصادية بحكم تراكم الثروة لديها، بينما تصبح الطبقة العاملة خارج المجرى الأساسي للعملية الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيام هذه الأخيرة بالثورة للقضاء على أسباب قهرها.[1]

يذهب **كارل ماركس** إلى القضاء على هذه المشكلات الاجتماعية – ومنها ظاهرة الجريمة–إنها يتم بإصلاح النظام الاقتصادي.[2]

بونجيه: نجد أن من مؤيدي هذه النظرية الهولندي "**بونجيه**" الذي يعرف الجريمة والأوضاع الاجتماعية السيئة إلى النظام الرأسمالي وما يصاحبه من صراعات طبقية.

يعتقد **بونجيه** أن الجريمة مظهر من مظاهر السلوك الإنساني الذي ينبعث عن طبيعة الإنسان الأنانية، ذلك أنا مثل هذه الأنانية ليست فطرية موروثة، إنما هي مكتسبة تخضع إلى حد كبير لأسلوب الإنتاج وهذه الأنانية تؤدي إلى الانحلال الاخلاقي الذي يقود بدوره إلى الإنحراف والجريمة.[3]

من هنا كانت النظرية الاشتراكية نسبة **لماركس** تفسير الجريمة على أساس النظام الاقتصادي وتعد الجريمة من وجهة النظر **الماركسية** منتجا سماليا شأنه شأن الإنحراف الاجتماعي أي انها بمثابة رد فعل طبيعي ضد الظلم الاجتماعي الذي يولده النظام.[4]

من خلال ما تقدم ذكره حول النظرية الاقتصادية وما ذهبت اليه في إيجاد تفسير للجريمة نجد أن بعض العلماء أرجعوا الجريمة إلى النظام الاقتصادي، وآخرون أرجعوها إلى الفقروالدخلالمنخفضأو البطالة...إلخ، إلى آخر من العوامل الاقتصادية المتدنية والتي تدفع بصاحبها إلى ارتكاب الجريمة.

وعلى ذلك لا يمكن إرجاع الجريمة إلى الفقر وحده ولا إلى سوء الأوضاع الاقتصادية أو النظام الاقتصادي السائد وحده، وإنما تعتبر هذه المتغيرات كعوامل تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.[5]

---

1 محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت، ص104.

2 غريب محمد سيد وآخرون: **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 2003، ص30.

3 عدنان الدوري: **مرجع سبق ذكره**، ص 105-106.

4 بركات النمر مهيرات: **جغرافيا الجريمة**، ط1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص45.

5 عقال إسماعيل وعلي عراج: **مرجع سبق ذكره**، ص70.

2-4 الاتجاه التكاملي في تفسير الظاهرة التكاملية لركسل ودي تيليو:

يتضح من خلال النظريات السابقة تركيزها على عامل واحد، واغفالها عوامل اخرى في تفسيرها للسلوك الإجرامي،فاعتمدتا لنظريات الوضعية على العوامل البيولوجية، النفسية بينما اعتمدت النظريات الاجتماعية على العوامل الاجرامية المحيطة بالفرد سواء كانت ثقافية اقتصادية اجتماعية – غير أن كل من النظريات السابقة لم تقدم تفسيرا شاملا للظاهرة الإجرامية، لذلك اتجه بعض الباحثين إلى تفسير السلوك الإجرامي برده لعوامل ذات صبغة اجتماعية عضوية، نفسية ويطلق عليهم بأصحاب الاتجاه التكاملي الذي يجمع بين الاتجاهين السابقين التكويني والاجتماعي، فنجدهم وضعوا كل البحوث التي أجريت من قبل موضع الاعتبار والاهتمام عند إجرائهم دراسات للكشف عن عوامل وأسباب الجريمة.

تنطلق النظرية التكاملية في تفسيرها للجريمة من النقاط الرئيسية الثلاث التالية:[1]

1- **الشمولية:** أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد الفاعل فقط.

2- **عدم الارتباط باختصاص معين:** حالات الجمع بين الاختصاصات التي فسرت الجريمة.

3- **تعددا لعوامل:** أي أن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل مجموعة من العوامل.

يشمل هذا الاتجاه نظريات عدة لعل أهمها:الاحتواء**لركسل**، نظرية الاستعداد الإجرامي**لديتيليو**، نظرية الاغتراب أو كما يسميها البعض نظرية مفهوم الذات وكذا نظرية **"أنريكو فيري"**.

ترجع نظرية **الاحتواء لركس** الجريمة إلى ضعف أو فشل الاحتواء الداخلي للفرد، وهو القدرة على كبح رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية، والاحتواء الخارجي تعني به قدرة الجماعة او النظم الاجتماعية في تفعيل المعايير الاجتماعية كما اهتمت أيضا بتحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين الضغوط البيئية الاجتماعية وبين نشوء السلوك الإجرامي.[2]

كما يعتقد **ركلس** بأن ضعف أو غياب الاحتواء يجعل الفرد عرضة للإنحراف والجريمة.[3]

1أكرم عبد الرواق المشهداني: **مرجع سبق ذكره**، ص147.

2 بدر الدين علي: **عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسيرة الجريمة: النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1987، ص87.

3 أكرم عبد الرزاق المشهداني: **مرجع سبق ذكره** ، ص147.

كما ترى هذه النظرية أن الناس جميعا يتعرضون وبدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئية وغيرها تدفع إلى الجريمة، علما أن الناس أيضا لديهم الميول البيولوجية والنفسية للانحراف، وتشمل الضغوط الداخلية عوامل الشخصية مثل السلوك العدائي والتوتر والثورة والصراع العقلي والحاجة إلى الاشباع الآني، أما الضغوط الخارجية تشتمل الظروف الحياتية الصعبة كالفقر، الحرمان، البطالة وعدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة،وأخير عوامل الجذب الخارجية وتشمل رفاق السوء والعضوية في الثقافات الفرعية أو الجماعات المنحرفة وأثر وسائل الإعلام.[1]

من رواد هذا الاتجاه العالم "**وليام هيلي**"فالإجرام في نظره مشكلة خاصة بالشخصية والشخصية في تكوينها تتأثر بالعوامل البيولوجية والنفسية والعضوية والاجتماعية، ومن خلال دراسته التي أقامها على الجانحين وأسرهم بالإشراك من"**أوجست ابرونو** "توصلا إلى أن العوامل الأساسية التي تدفع إلى الإنحراف هي نتاج القسوة والتحيز ورفض تلبية رغباتهم.[2]

للإشارة فقطتعدكلا من نظرية "**أنريكو فيري**" ونظرية الاستعداد الاجرامي " **ديتيليو**" من نظريات الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة والانحراف، فالجريمة حسب **فيري** ترجع لمزيج من العوامل الداخلية العضوية والنفسية والعوامل الخارجية الاجتماعية.

– أبرز **فيرى** دور البيئة الاجتماعية في إنتاج الجريمة عندما أرجعها إلى ثلاث عوامل: طبيعي، جغرافي، شخصي عضوي وأخيرا للعامل الاجتماعي، كما أكد أن الجريمة هي وليدة تجاوب بين عوامل شخصية داخلية في المجرم وعوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية والعوامل الاجتماعية.[3]

أما إسهامات **أنريكو فينري** في مجال إجرام المرأة فقد قام بدراسة حول المرأة المجرمة والبغي بالتعاون مع **لومبروزو** تعد هذه المساهمة الوحيدة في تفسيره للجرائم النسوية.

1 عايد عواد الوريكات: **مرجع سبق ذكره**، ص122.

2سامية حسن الساعاتي: **علم الاجتماع الجنائي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص122.

3 أكرم عبد الرزاق المشهداني: **مرجع سبق ذكره**، ص132.

خلاصة الفصل:

تعتبر الجريمة فعل اجتماعي وعوامل ارتكابها تختلف من فرد إلى آخر و البحث في أسبابها يتطلب الوقوف على حيثياتها بدءا بالحالة النفسية والعقلية للفرد المنحرف ووصولا إلى موقف ارتكاب الفعل وظروفه وقد ترتكب الجريمة بسبب الشذوذ او الحاجة او الغضب او الوصم او بهدف التقليد وغيرها من الأمور التي توقع الفرد في الجريمة والانحراف وقد حاولنا في هذ الفصل التطرق إلى العديد من الأطر النظرية التي كان لها رؤيا في تفسير الفعل الاجرامي مع التركيز على النظريات السوسيولوجية، كونها تفسيرات اكثر شمولية من النظريات البيولوجية والنفسية وتبقى مشكلة وجود نظريات سوسيولوجية عربية في مجال الاجرام والانحراف تفسر الفعل المنحرف تبعا للخصوصية المجتمعية التي يتميز بها المجتمع العربي مشكلة يعاني منها الباحثين المهتمين بهكذا ظواهر في هذه المجتمعات.

وتقديمنا لمجموعة كبيرة من الرؤى النظرية لظاهرة الانحراف نابع من اعتقادنا بان فعل الانحراف هو فعل مركب ومعقد يستوجب الوقوف عنده ومعرفة كل الأطر النظرية التي عالجته من اجل فهمه واستيعابه والعمل عليه في مرحلة لاحقة من البحث.

الفصل الثالث: السلوك الإجرامي للمرأة

تمهيد

3-1 أبعاد ومظاهر جرائم المرأة في المجتمعات

3-2 مظاهر الإختلاف بين إجرام المرأة وإجرام الرجل

3-2-1 الإختلاف من حيث الكم

3-2-2الإختلاف من حيث النوع

3-2-3 الإختلاف من حيث الجسامة

3-3 نمطية الجريمة عند النساء

3-3-1 أنماط الجرائم العامة

3-3-2 أنماط الجرائم الخاصة

3-4 عوامل الجريمة النسوية

3-4-1العوامل الداخلية الدافعة بالمرأة لإرتكاب الجريمة

أ. العوامل الوراثية

ب. العوامل البيولوجية أو التكوينية

ت. العوامل النفسية

3-4-2 العوامل الخارجية الدافعة بالمرأءة لإرتكاب الجريمة

أ. العوامل الاجتماعية

ب. العوامل الاقتصادية

ت. العوامل الثقافية

3-5 الجريمة النسوية في الجزائر بالأرقام

تمهيد:

ان زيادة انخراط العنصر النسوي في قضايا الجريمة والانحراف يعد من الظواهر التي سجلت حضورا بارزا في السنوات الأخيرة ،فلقد تجاوز اجرامها الدعارة والزنا كجرائم مرتبطة بطبيعتها إلى الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى أبعاد ومظاهر جرائم المرأة وأهم أنواعها وهل هناك جرائم معينة ترتكبها.

3-1 أبعاد ومظاهر جرائم المرأة في المجتمعات:

ان الحقيقة التي لا يختلف عنها اثنان عن المرأة والجريمة هو أن المرأة تسهم بنسبة ضئيلة من إجمالي مجموع الجرائم، وهو ما جعل البحث في مجال جرائم النساء مجالا مهملا، وذلك أن تصوراتنا الثقافية واعتقاداتنا المرجعية عن المجرم دائما هو ذكر خارج عن القانون، وأن معظم البحوث في علم الاجرام واقعة تحت تأثير تلك القوالب الثقافية والاجتماعية ويرى البعض الاخر من العلماء أن قلة الاهتمام، العلمي بجرائم النساء يعزى إلى أن عدد النساء اللواتي يقعن تحت طائلة القانون أقل بكثير من عدد الرجال.

وعلى الرغم من ذلك وجه كثير من الباحثين أنظار العاملين في ميادين علم النفس الاجتماعي،وعلم الاجرام، إلى ضرورة البحث في هذه الظاهرة وعدم إهمالها ومن بين هؤلاء نجد ثورسين، **سيلين** Selin **Thorsen وولتر ريكلس**Reckless.W الذين أكدوا أن العلاقة بين الواقع وبين الظاهر فيما يتعلق بجرائم النساء لا بد أن تدرس وأن يكشف عنها وفي هذا المجال ثلاث تساؤلات رئيسية تفرض نفسها:[1]

- هل هناك جرائم خاصة بالنساء فقط أو جرائم تشتركن فيها اشتراكا واضحا ولكن لا يبلغ عنها إلا عن حالات اقل بكثير من الواقع؟
- هل النساء الخارجات عن القانون أقل تعرضا للقبض عليهن وللمساءلة القانونية؟
- هل النساء اللاتي يقبض عليهن تلقين معاملة لينة في الإجراءات التي تتخذ حيالهن؟

[1] سامية حسن الساعاتي: **علم اجتماع المرأة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص ص194- 195.

للإجابة على هذه التساؤلات يرى **بولاك** Pollack أنه من الواضح أن جرائم النساء أقل ذكرا في التقارير وبالذات بالنسبة لبعض الجرائم مثل: السرقة، والبغاء، وجرائم الإجهاض وجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة، فضلا عن بعض الجرائم الأخرى مثل الشذوذ الجنسي.

يقول **بولاك** في هذا الصدد: " **أن النساء المجرمات يتلقين الحماية من الرجال حتى ولو كانوا ضحاياهن فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات هذا من جهة، ومن جهة أخرى النساء هن في أغلب الأحيان المحرضات على الجرائم التي يرتكبها الرجال**"[1]

كما لاحظ **بولاك** وجود جرائم عديدة ترتفع نسبتها عندما يكشف عنها مقارنة بجرائم الرجل، في حين تنخفض بالنسبة للنساء، لأن أدوارهن كربات بيوت ومربيات أطفال وممرضات وزوجات وغير ذلك؛ تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم وأن يخفينها عن السلطات العامة مثل التسمم البطيء للزوج أو المعاملة السيئة للأطفال، وربما هذا ما دفع المتخصصين في الإجرام، إلى ملاحظة أن إجرام النساء إنما هو إجرام خفي ومقنع إلى درجة كبيرة.[2]

إن معرفة الطبيعة المتخفية لجرائم النساء يمكننا من فهم الأبعاد الحقيقية لجرائم النساء، فقد ترتكب النساء جميع الجرائم المعروفة والمسجلة رسميا وعندما توجد متطلبات قانونية لا تستطيع المرأة الوفاء بها كما في حالات الاغتصاب فقد تتهم بالمشاركة في الجريمة وتوجد جرائم معينة تتعلق بالمرأة في حد ذاتها كجرائم قتل الأطفال حديثي الولادة والدعارة وتقديم المتعة الحرام والأفعال المشابهة التي ترتكبها النساء.

ومن المهم الإشارة إلى أن مشاركة المرأة في شرائح الجرائم المختلفة مميزة بطريقة ملحوظة، ففي إنجلترا عام 1982 تتهم حوالي 200 سيدة أو يتم إنذارها بسبب السرقة بينما ارتفعت الأرقام الخاصة بالرجال خلال الفترة ذاتها من 3500 إلى 4300، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أكدت الإحصائيات المتعلقة بعمرهن تزداد بسرعة أكبر من تلك الخاصة بالرجال من 2 % إلى 3 % بينما المعدلات الخاصة بالنساء، تصل من 3% إلى 4 % بين عامي 1977 و1981.[3]

---

[1] سامية حسن الساعاتي: **علم اجتماع المرأة**، مرجع سبق ذكره، ص ص194- 195.

[2] نفس المرجع، ص195.

[3] فرانسيس هيدسون:**مرجع سبق ذكره**، ص9.

لقد ارتبط النمو بمعدلات ارتكاب النساء للجرائم بتحرير المرأة كما يزيد عن قرن من الزمن، ويقول العالم **بيك** beck في هذا الصدد " **أنه كلما ازدادت المرأة استقلالية فإنها تزداد إجراما** "ويناقش **يبشون** pichon وجود علامات لزيادة إجرام المرأة والذي أعزاه إلى تحرير المرأة، حيث لم يكن بمقدور النساء تحقيق المساواة مع الرجال لذلك فلا بد أن يتم التقدير الحقيقي لإجرام المرأة بالاستعانة بالمصادر غير الرسمية.[1]

ومن الذين اهتموا بتحديد الحجم الحقيقي لجرائم النساء **مارشيه** Marchais الذي تبين له أن المرأة فضلا عما ترتكبه من جرائم معلومة تلعب دورا رئيسيا فيما يسمى بالجرائم الخفية، حيث وجد أن نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء بلغ 10 % من جرائم السرقة ومن 5 % إلى 20 % جرائم القتل العمدي، 10% من جرائم القتل مع سبق الإصرار والترصد و40% من جرائم الآداب.

وقد لاحظ **ليونيه** في البحث الذي أجراه حول ظاهرة قتل المواليد، أن نسبة الجرائم الخفية تختلف من جريمة إلى أخرى من الجرائم التي ترتكبها الإناث. فجرائم قتل المواليد لا يصل إلى علم الشرطة سوى 20 %، وقد يصل في بعض الأحيان إلى 40 % كما هو الحال في فرنسا، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالجرائم الأخرى المرتكبة من قبل الإناث كالإجهاض والدعارة.

ويفسر العلماء هذا الارتفاع بطبيعة الجريمة في حد ذاتها، فالمعروف أن قتل المواليد يكتشف بسرعه في حين أن جريمة الإجهاض تتضاءل فيها غرض الكشف عنها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان النساء يفضلن ان يعهدن بتنفيذ الجريمة إلى رجل ويبقين بعيدا عن مسرحها حتى لا يقعن في يد العدالة.[2]

يمكن القول في ختام هذا العنصر أن جرائم النساء تبدوا منخفضة عن مختلف الدول والمجتمعات، وعلى الرغم من اختلاف وضع المرأة في هذه الدول وعلى الرغم من التغيرات المختلفة التي تستمدها المجمعات إلا انه يمكننا أن نلتمس تشابها متمايزا في جرائم المرأة لدى هذه المجتمعات وأن هذا التشابه يتعلق بانخفاض نسبة جرائم المرأة مقاربة بنسبة جرائم الرجال، وهذا الانخفاض يتعلق بالكمية لا بنوعية الإجرام ،فقد تبين إمكانية سيطرة المرأة بالجرائم النسوية.

---

1 سامية حسن الساعاتي:**علم اجتماع المرأة**، مرجع سبق ذكره، ص195.

2 مزوز بركو:**جريمة القتل عند المرأة (دراسة في علم الاجتماع الجريمة)**، مرجع سبق ذكره، ص ص 102- 103.

3-2 مظاهر الاختلاف بين اجرام المرأة وإجرام الرجل:

تدل الاحصائيات الجنائية في مختلف الدول علي وجود اختلاف كبير في اجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث عدد الجرائم المرتكبة أو من حيث نوعها وهذا الاختلاف يعود للاختلاف القائم في تكوينهما الطبيعي أي الاختلاف في التكوين العضوي والنفسي، والذي بدوره يؤثر في تكوينهم الاجتماعي، الامر الذي يفسر التباين في عملية التنشئة الاجتماعية، الموجهة لكلا الجنسين، ما أكده الباحثون في علم الاجرام،

أثبتت الدراسات التي اقيمت حول هذا الموضوع والتي كانت مستندة على احصائيات الجهات الرسمية أن الجرائم النسوية تختلف عن الجرائم الذكورية من حيث النوع (نمط)، الكمية (العدد)، ومن حيث الجسامة (الخطورة الاجرامية).

3-2-1 الاختلاف من حيث الكم:

اتفقت الكثير من الدراسات التي أقيمت في هذا الحقل على أن نسبة اجرام المرأة اقل من نسبة اجرام الرجل، حيث اثبتت الاحصائيات الجنائية في كثير من دول العالم في سنوات مختلفة أن اجرام المرأة اقل كمية من اجرام الرجل، فاحصاء سنة 1925 في ايطاليا أظهر ان كمية الجرائم المرتكبة من الرجال بلغت نحو خمسة اضعاف كمية ما ارتكبته النساء،أما إحصاء سنوات 1947- 1948-1949 فان اجرام الرجال في كميته ستة اضعاف اجرام النساء بل أكثر.[1]

وفي الاردن تشير الاحصائيات الجنائية أن نسبة المحكوم عليهن من الاناث البالغات عام 1999 تمثل نسبة 1,7%، وفي عام 2000 تمثل نسبة 3,37%وفي عام 2001 نسبة 1,78% اما في عام 2002 فقد بلغت النسبة 1,88% وفي عام 2003 بلغت 1,79% من المجموع الكلي للمحكوم عليهن المقيدين في سجلات مراكز الاصلاح والتأهيل سنة 2003.[2]

مما يعني ان معدل جرائم المرأة على مدار خمسة سنوات من 1999 إلى 2003 نسبة اجرام المرأة اقل من نسبة اجرام الرجل.

---

1 فوزية عبد الستار: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، ط5، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص98.

2 محمد عبد الله الوريكات: **أصول علمي الاجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص170.

كما تشير احصائيات الجريمة في المجتمع الجزائري ان اجرام المرأة لا يتجاوز 6% من مجموع الجرائم التي يرتكبها الرجل،حيث تبين ان المرأة في الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل كل 2744 جريمة يرتكبها الرجل، وهي نفس نسبة تقريبا في كل من المغرب وتونس.[1]

اتفق الباحثون في علم الاجرام على وجود اختلاف بين اجرام المرأة واجرام الرجل لكنهم يختلفون حول نسبة هذا الاختلاف وحقيقته، وتشير الاحصائيات في كافة الدول ان نسبة اجرام المرأة أقل بكثير من نسبة اجرام الرجل في كافة الدول وكافة العصور.[2]

كما حاول بعض العلماء إنكار وجود فروق بين اجرام المرأة والرجل من حيث الكم كما اعتبروه مجرد اختلاف ظاهري ومرده إلى أن الكثير من الجرائم النسوية تتم في الخفاء ولا يتم اكتشافها وفي كثير من الأحيان لا يتم التبليغ عنها، وبتالي لا تصل الجهات الأمنية وهذا ما أقره لوم بروز وقديما علي أن المرأةليستأقل اجراما من الرجل، وحتي وان أظهرت الاحصائيات عكس ذلك، ويبرر قوله أن الإحصائيات الجنائية لا تأخذ بعين الحسبان جرائم البغاء الذي لا تجرمه القوانين ولكن هذا لا ينفي أن البغاء لا يعد جريمة، فهو يعادل جرائم السرقة عند الرجال.

وذهب آخرون للقول إن ما تظهره الاحصائيات من نقص ظاهري في معدل اجرام الجنسين، لا ينبغي الاعتماد عليه لتقرير زيادة معدل اجرام الرجل عن اجرام المرأة وذلك لسببين هما:[3]

❖ **الاول:** ان كثير من جرائم النساء ترتكب في الخفاء ولا تسجل في الاحصائيات ومثالها جرائم السرقات من المحلات التجارية وجرائم الاجهاض في حين لا تتيح الظروف للرجل اخفاء ما يرتكبه، فالرقم المطموس أو الاسود في جرائم النساء يزيد عنه في جرائم الرجل.

ويرد على هذا الرأي الوريكات بقوله: "**أن الجرائم التي ترتكبها النساء في الخفاء فإنها لا تشكل إلا جزءا محدودا من مجموع الجرائم، ولو اضيفت إلى الجرائم المعلنة للنساء فإنها لا تساوي في**

1 سامية حسن الساعاتي: **جرائم النساء**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986، ص ص21- 22.

2 علي محمد جعفر: **الاحداث المنحرفون: عوامل انحراف، المسؤولية الجزائية والتدابير**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974، ص72.

3 فتوح عبد الله شاذلي: **علم الاجرام والعقاب**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص186.

مجموعها اجرام الرجل نظرا للفرق بين اجرام كل منهما ولذلك لا ينبغي عدم المبالغة في تقدير الجرائم المطموسة"[1].

❖ **ثانيا:** ان المرأة توحي إلى الرجل بارتكاب الجريمة دون أن تقدم عليها فكثير من الجرائم يرتكبها الرجال تكون استجلابا لرضاها ويعني ذلك أنالاحصائيات المتعلقة بالأحكام المدانة وسلب الحرية بالنسبة للمرأة تعد قناعا تخفي خلفه حقيقة اجرامها، فالبنسبة لهؤلاء الباحثين لن يكون اجرام المرأة اقل في حقيقته من اجرام الرجل وإنما سيكون فقط أقل ظهور منه.

مما يعني ان الجرائم التي يرتكبها الرجال يرجع سببها أو ظروف وقوعها للمرأة وحسب فتوح عبد الله الشاذلي " **أن قلة اجرام المرأة مردها الي أسباب اجتماعية خالصة تتعلق بدورها في المجتمع، ويترتب عليه بمفهوم المخالفة أنه كلما زادت مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية زاد تعرضها للمؤثرات الخارجية وارتفع بالتالي معدل اجرامها".**[2]

و مجمل القول ان تحديد حجم جرائم التي ترتكبها المرأة يجب ان تراعى فيه مسائل وعوامل عدة والتي من شانها التأثير في حجم اجرامها، وبتالي فان اجرام المرأة اقل من اجرام الرجل وهي حقيقة لا يمكن اغفالها ولا انكارها، بدليل ما اثبتته الدراسات والاحصائيات الجنائية التي انجزت في هذا المجال في كمثير من الدول إلا ان معدل الاختلاف لا يتسم بالثبات والاستقرار، بل يتغير تبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقاليد التي تسود المجتمع، كما ان اجرام النساء يرتفع خلال فترات الحروب ويرتفع في المدن عنه القري والارياف، ويختلف باختلاف مراحل العمر أيضا.

1 محمد عبد الله الوريكات: **مرجع سبق ذكره**، ص181.

2 فتوح عبد الله شاذلي: **اساسيات علم الاجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص ص 164- 165.

جدول رقم(01): يبين حجم اجرام كلا من الرجل والمرأة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006-2013.[1]

الجنس	الرجل		المرأة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
2006	135052	94.79	7411	5.20	142643	11.66
2007	130913	94.50	7608	5,49	138521	11.33
2008	127630	93.98	8173	6,02	135803	11.11
2009	130471	93.66	8826	6,33	139297	11.40
2010	137929	93.80	9114	6,19	147043	12.03
2011	154770	94.01	9852	5,98	164622	13.47
2012	162705	94.28	9861	5,71	172566	14.12
2013	170607	94.13	10632	5,86	181239	14.83
المجموع	1150077	94.14	71477	5,85	1221554	100

الجدول أن أعلى نسبة من الجرائم تتركز سنة 2013 بمعدل 14.83% لنجد أن جرائم الرجل في المرتبة الأولى بنسبة 94.13% تليها سنة 2012 نسبة جرائم تقدر ب14.12% لنجد في هذه السنة أعلى نسبة من جرائم يرتكبها الرجل بمعدل 94.28 % تليها سنة 2011 بنسبة ضئيلة تقدر ب13.47 %

دائما جرائم الرجل تمثل أعلى نسبة ب94,01 %، تليها سنة 2010 بنسبة جرائم تقدر ب12.03% ترتكز أعلى نسبة دائما في الجرائم التي يرتكبها الرجل والتي تمثل نسبة 93.80 % تليها سنة 2006 بنسبة جرائم تقدر ب11.66 % لتمثلها دائما جرائم الرجال في أعلى نسبة تقدر ب94.79%

ان الاحصائيات الجنائية بوجه عام تدل على أن نسبة الجريمة في المجتمع الجزائري عرفت ارتفاعا من سنة لأخرى،وأن اجرام المرأة يقل بكثير عن اجرام الرجل وهذا ما توصلت اليه الكثير من الدراسات والبحوث عن اختلاف اجرام المرأة عن اجرام الرجل من حيث الكمية

فمن خلال القراءة الإحصائية يتبين أن نسبة اجرام المرأة يمثل 5.85% من مجموع الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة لتقابلها نسبة 94.14% من الجرائم التي يرتكبها الرجل وهي نفس النتيجة تقريبا في كل من تونس والمغرب ومصر واليابان واليونان.

1 أمينة قزمير: **مرجع سبق ذكره**، ص220.

كما أن هذه النسبة عرفت التغيير خلال هذه الفترة ،اذ يتضح لنا من خلال الجدول ارتفاع حجم جرائم المرأة،ففي سنة 2006 سجلت 7411 جريمة ارتكبتها لترتفع ستة 2010 إلى 9114 جريمة ولترتفع أكثر سنة 2013 إلى 10632 لكن هذا الارتفاع في حجم الجرائم لم يقابله ارتفاع في النسبة التي بقيت تتراوح مابين 5 و6 من مجموع الجرائم،وهذا راجع لأن حجم جرائم الرجال عرفت هي الأخرى تزايد ملحوظ ويقل اجرام المرأة عن الرجل نتيجة لاتسام جرائم المرأة بالخفاء لقدرتها الفائقة على المراوغة والحذر

والحيطة أو نتيجة خصائص تنشئة المرأة في المجتمع التي كثيرا ما يتميز بالقدرة العالية في الامتثال للأوامر بخلاف الرجل الذي لديه هذا الاستعداد وكذا الفروق البيولوجية والمورفولوجية التي تميز كلا الجنسين والتي تلعب دورا كبيرا حتى على مستوى نوعية الجرائم.

3-2-2 الاختلاف من حيث النوع:

نقصد بنوعية الجرائم تلك الانماط من الجرائم التي تتميز بها المرأة وتختص بها أو بعبارة اخرى هي تلك الانواع من الجرائم التي يزداد ارتكابها عند المرأة مقارنة بالجرائم التي يرتكبها الرجل، أو هي نوعية الجرائم التي يمكن ان ننسبها للمرأة، أو بمفهوم آخر هي جرائمهن الرئيسية.[1]

حيث أثبتت الإحصائيات الجنائية في كثير من الدول حقيقة ما يتعلق بأثر الجنس على ارتكاب الجريمة وهي أن المرأة تختلف عن الرجل من حيث إقدامها مطلقا أو اقبالها بنسبة أكبر على نوع معين من الجرائم لا يقدم الرجل على هذا النوع من الجرائم بنفس النسبة، ومن أمثلة ذلك كثرة اقدام المرأة على جرائم الإجهاض، وقتل المواليد حديثي العهد، بينما يقل اهتمامها بجرائم الحريق، والاعتداء على العرض، وجرائم المضرة بالمصلحة العامة.[2]

هناك أنماطا من الجرائم تقتصر على جنس المرأة ولا يرتكبها الرجل، وهذا راجع لاعتبارات تكوينية جسمية وبيولوجية وهذا ما ذهب اليه **لومبروزو** الذي يرى ان المرأة غالبا ما تمارس الجرائم التي لها علاقة بالجانب الجسدي والفيسيولوجي مثل الدعارة ويتقاسم لهذا الرأي مع **فيريرو** ferrero.[3]

---

1 زهرة شريف وامينة قزمير: **ظاهرة اجرام المرأة من المنظور الاجتماعي، 2023/03/14 في**: https://www.asjp.cerist.dz

2 فتوح عبد الله شاذلي: **أساسيات علم الاجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ص160- 161.

3 Françoise Mallet-Jori,Du Criminel-né a La Femme coupable. Communicafion a La S Eance Mensuelle Du 9 Novembre 1996,Brucelle,Académie Royale De La Langue Et Littérature Francaises ,1996disponible Sur Le Site WWW.Arlltb.Be.Consulte Le 08/02/202

وقد اثبتت الاحصائيات الجنائية في ايطاليا تفوق المرأة على الرجل في جريمة قتل المواليد، اذ بلغ نصيبها في احصائيات 1930، 95%وفي جريمة الاجهاض بلغ نصيب المرأة 85%كما تتفوق المرأة على الرجل بالتسميم في حين يتفوق الرجال على المرأة في جرائم العنف والقتل والاعتداء على العرض وخيانة الامانة وبالإضافة إلى الجرائم المضرة بالمصلحة العامة وجميع الجرائم التي يتطلب تنفيذها قوة عضلية،في حين نجد أن نسبة اجرام المرأة تزداد في حالة ارتكاب جرائم السرقات البسيطة خاصة من المحلات الكبيرة وكذلك تشجيع الأولاد على الفجور وجريمة اخفاء الاشياء المسروقة.[1]

وقد بحث **بولاك** في مسالة وجود نوعية معينة أو انماطا شبه ثابتة لجرائم النساء فتبين له ان جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الاخلاق الجنسية أما في نطاق جرائم ضد الأشخاص أو جرائم ضد الأموال فان أنماط الاجرام الأنثوي ليس واضحا بصورة كافية.

مما لا شك فيه ان المركز الاجتماعي الذي تمارسه المرأة داخل المجتمع يؤثر تأثيرا كبيرا في تحديد اتجاه سلوكها الانساني فقد أكدت ذلك مختلف الدراسات الجنائية حيث بينت أنه كلما ازدادت مشاركة المرأة للرجل في تحمل مشاق الحياة والقيام بما يقوم به الرجل سلبا او ايجابا كلما ألجأتها ظروف الحياة إلى ممارسة السلوك الإجرامي[2].

تبدو أهمية النوع أو الجنس من العوامل المهيأة للجريمة فالاجرام يختلف كما ونوعا تبعا لما إذا كان الفاعل ذكرا او أنثى، كذلك فالمرأة نفسها تحكمها أطر فسيولوجية لا يخضع لها الرجل.[3]

فالمرأة تمتاز باللين والهدوء والسلوك غير العدواني الذي لا يصل إلى حد ارتكاب جريمة، فقد لوحظ ان اجرام المرأة يتضاعف عند انخراطها في الاعمال الخارجية والحياة الاجتماعية ولمواجهة ظروف الحياة في ظل غياب العائل، فجرائم المرأة تحدث نتيجة فقدانها القدرة على التحكم السليم في تصرفها بسبب ضغوط الحياة العنيفة التي تمارس عليها من قبا المحيطين بها.

1 نبية صالح: **دراسة في علمي الاجرام والعقاب**، دار الثقافة، عمان، 2005، ص87.

2 سامية حسن الساعاتي: **جرائم النساء**، مرجع سبق ذكره، ص35.

3 عبد الحميد أحمدرشوان: **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998، 168.

وعموما فإن نوع الجرائم التى ترتكبها المرأة تختلف عن جرائم الرجال وقد فسر ذلك **كتليه** حيث ارجع ذلك لكون المرأة مخلوق ضعيف وحساس ومن الصعب عليها ارتكاب الامور العنيفة وهذا يساعد بينها وبين جرائم العنف، فطبيعة المرأة وما خلقت عليه يؤثر في نوع الجريمة.[1]

جدول رقم (02): يوضح نمطية السلوكات الإجرامية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2013.[2]

الجنس / نمط الجريمة	الرجل		المرأة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضد الأشخاص(قتل ومحاولةالقتل.الانتحار. محاولةالانتحار.الاختطاف. كحاولة الاختطاف.جرح وضرب)	300799	41,45	23551	54,85	324350	42,20
جرائم ضد الممتلكات(السرقة بأنواعها.النصب.الاحتيال. خيانة الأمانة.الاختلاس. الرشوة.تزوير النقود.شيك بدون رصيد)	292169	40,26	10690	24,89	302859	39,40
جرائم أخلاقية	33029	4,55	7247	16,87	40276	5,24
جرائم الالكترونية	104	0,01	10	0,02	144	0,01
الهجرة غير الشرعية	3509	0,48	341	0,79	3850	0,50
جرائم المخدرات	91402	12,59	974	2,26	92376	12,20
جرائم التهريب	4525	0,62	122	0,28	4647	0,60
المجموع	725537	94,41	42935	5,58	768472	100

1 حنان زعرور: **العوامل السوسيو الثقافية في توجيه الفتيات نحو الجريمة في المجتمع الجزائري**، غير منشورة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع: تخصص الجريمة والانحراف، جامعة البليدة2، 2018- 2019، ص132.

2 أمينة قزمير، **مرجع سبق ذكر**، ص 222.

ما يلاحظ من خلال الجدول أن الجرائم المرتكبة من طرف النساء حسب ما تشير اليه الاحصائيات أن أعلى نسبة تمثلها جرائم الاعتداء على الأشخاص بنسبة 54.85% تليها جرائم الاعتداء على المال والممتلكات بنسبة 24.89% تليها الجرائم الأخلاقية بنسبة 16.87% لتأتي في المرتبة الرابعة جرائم المخدرات بنسبة 2.26% أما المرتبة الخامسة جرائم الهجرة غير الشرعية بنسبة 0.79 % تليها جرائم التهريب بنسبة 0.28 % وفي المرتبة الأخيرة جرائم الالكترونية بنسبة 0.02 %يتبين من خلال الجدول أن نمطية السلوكات الإجرامية عند الرجال لا تختلف عنها عند المرأة،فكلاهما يتجهان بالدرجة الأولى إلى ممارسة جرائم الاعتداء على الأشخاص،تليها جرائم الاعتداء على المال لتأتي في الأخير الجرائم ضد الأخلاق والمخدرات.

3-2-3 الاختلاف من حيث الجسامة:

فيما يخص هذا الجانب أثبتت الدراسات بصورة واضحة اتسام اجرام الرجل بالعنف والقسوة والبطش، وهو أكثر جسارة من المرأة على ارتكاب جرائم القتل والسرقة بالإكراه وحمل السلاح والابتزاز واقتحام المنازل والسطو على البنوك والمؤسسات بينما تميل المرأة في اجرامها على أسلوب المخادعة والغدر وعدم النزاهة أما إذا أقدمت على ارتكاب الجرائم الخطيرة فأنها غاليا ما تلجأ إلى أسلوب عدم

المواجهة المباشرة كاستعمال السم في القتل كما يكون سلاحها في مثل هذه الجرائم السكين الذي اعتادت على استعماله في شؤون الطبخ وغالبا ما تكون مساهمتها كشريكة لا تظهر على مسرح الجريمة وتكتفي بالتحريض على ارتكابها.[1]

وفيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الأموال فانها ترتكب جرائم السرقة من المحلات وجرائم النشل في الامكان المزدحمة وإخفاء الأشياء المتحصل عليها من السرقة وهكذا فان معظم السرقات المرتكبة من قبل النسوة هي سرقات غير مصحوبة بالعنف او السلاح وكذلك تتجه إلى ارتكاب جرائم النصب والاحتيال.

وفيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الأخلاق والآداب، فإنهن يرتكبن جرائم الفساد والأعمال الوحشية ضد الصبية الصغار. وافسادهن والمعاملة السيئة للخادمات والدعارة.

1 سامية حسن الساعاتي، **علم اجتماع المرأة**، مرجع سبق ذكره، ص194.

بينما تتميز جرائم الرجل بالقسوة والعنف فهو يستسهل القتل والتعدي والابتزاز، عكس المرأة التي تتسم جرائمها بكونها غير جسيمة، إذ يقل نصيبها من الجنايات ويزداد من الجنح والمخالفات، ومن ثم فهي أقل خطرا على المجتمع من الرجل، وتأكد الاحصاءات الجنائية التي تبين مدى انخفاض معدل العود للجريمة. فالنساء أقل عودا للجريمة من الرجال، وقد بين **لومبروزو** ذلك من خلال نموذج المجرم بالميلاد أكثر شيوعًا لدى الرجال منه عند النساء.[1]

3-3 نمطية الجريمة عند النساء:

لقد أضحت المرأة متواجدة في مختلف الجرائم الواقعة في المجتمع الجزائري وكذلك في المجتمعات الأخرى، ونافست الرجل في مختلف الميادين وحتى ميدان الجريمة حيث ترتكب معظمها وتشاركه في اخطرها مثل جرائم القتل، السرقة، السطو، جرائم المخدرات، الجرائم الأخلاقية...إلخ، وكل هذه الجرائم هي جرائم عامة يقوم بارتكابها كل من المرأة والرجل، كما ان هناك جرائم تختص بها المرأة مثل جريمة الدعارة وجريمة الإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة، ويمكن التمييز في اطار أنواع جرائم النساء بين الجرائم العامة والجرائم الخاصة التي ترتكبها المرأة في ضوء الشريعة الإسلامية وكذا قانون العقوبات الجزائري والذي ينص على "**انه لاجريمة ولاعقوبة ولا تدابير امن بغير قانون**".

3-3-1 أنماط الجرائم العامة:

يقصد بالجرائم العامة تلك الجرائم التي يستوي في ارتكابها بين الرجل والمرأة، وسنتطرق إلى تلك الجرائم وهي كالتالي:

- **جريمة القتل:**

إن السلوك الإجرامي لفعل القتل الذي تقترفه المرأة يضعنا أمام حقيقة ألا وهي أنه من الصعوبة استعارة فكرة السبب الواحد في إجرام المرأة، ولا بد أن نشير هنا إلى أننا حينما نحاول تفسير جرائم القتل لدى المرأة في المجتمع الجزائري فنحن لا نؤكد سببا على سبب آخر وإنما نحاول أن نؤكد كيف تؤدي عوامل معينة إلى ديناميكية وحركة جريمة القتل عند المرأة وكيف يدفع مثلا سوء المعاملة بالمرأة إلى اقتراف هذه الجريمة، فمن الواضح جدا أن عوامل مشتركة جعلت هذه الجريمة تأخذ مكانها على مسرح الحياة الاجتماعية. فالإجرام

1 وادي عماد الدين: **السلوك الاجرامي عند المرأة (دراسة قانونية، اجتماعية، نفسية)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013، ص60.

عموما يتسم بالتنوع من ناحية وبالتعدد من ناحية أخرى، فهي متنوعة لأن منهما ما يتصل بالتكوين العضوي أو النفسي للمجرمة أو بالظروف الطبيعية أو الاجتماعية المتعددة وثانيا لأنه داخل كل مجموعة من هذه الظروف يوجد عدد كبير من العوامل التي تقع كحافز لارتكاب الفعل الإجرامي.[1] ونتيجة لذلك فقد تتعددت مفاهيم جريمة القتل حسب دوافعها وأهدافها.

* **مفهوم جريم القتل في الشريعة الإسلامية:** هو فعل من العباد تزول فيه الحياة.[2]

* **مفهوم جريمة القتل في قانون العقوبات الجزائري:** مفهوم جريم القتل في الشريعة الإسلامية لا يختلف عنه في القوانين الوضعية، فقد رتبها ق. ع. ج. في المرتبة الثالثة يعد جرائم الخيانة والمساس بأمن الدولة، وقد صنفها ضمن الجنايات وعرف القتل بأنه:" **ازهاق روح الانسان عمدا"**، ويدخل في هذا الإطار قتل الأصول، قتل الام لولدها، والتسميم.[3]

حيث أن طريقة الارتكاب لهذه الجرائم تظهرأنها متشابهة مع الطرق التي ينتهجها الرجل، لكن نجد أن هناك أسلوبين يميزان المرأة عن الرجل في طريقة الارتكاب ويستخدمان خاصة في الجرائم العاطفية ويتمثلان في القتل بالسم أو عن طريق حمض الكبريت المركز، فنجد أن التسميم هو واحد من طرق ارتكاب النساء للجرائم حيث نجد أن سبعة من أصل عشرة جرائم التسميم هو من اقتراف المرأة ،في حين أن الهجوم على الأشخاص لا يمثل سوى نسبة 20% مما ترتكبه المرأة، وبالنسبة **لشاربونتييه** charpentier السم هو السلاح المفصل للقاتل الهستيري، لذا نجد أنه في غالب حالات المرأة المسممة هناك حاجة إلى الفحص العقلي، فمن خلال هذه الخبرة فقط يمكن تحديد مسؤولية المتهمة.[4]

1مزوز بركو: **جريمة القتل عند المرأة دراسة في علم الاجتماع الجريمة**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2 عزت حسنين: **جرائم القتل بين الشريعة والقانون**، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1993، ص46.

3 انظر المواد 258، 259، 290، من قانون العقوبات الجزائري، ص72.

4 فضيلة زرارقة: **عوامل اجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها، دراسة ميدانية على عينة من النزيلات في كل من سجن: سطيف، بجاية، باتنة**، غير منشورة، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016، ص149.

- **جرائم الاعتداء على الأشخاص بالضرب والجرح:**

وهي التي تصيب انسان في جسمه او صحته وتطاله بأذى، وهو صورة من صور العدوان على الضحية، وقد نص **قانونا لعقوبات** "على أن كل من أحدث جروحا للغير أو ضربة أو ارتكاب أي عمل من أعمال العنف يعاقب بعقاب الحبس".[1]

- **جريمة المخدرات:**

تعد هذه الأخيرة من أشد أنماط الجرائم تأثيرا على المجتمع والتي يمكن أن تقدم عليها المرأة كالتعاطي والاتجار بها، والتي تجرها إلى اقتراف جرائم أخرى لإشباع حاجاتها من المخدرات كالسرقة والنصب وصولا للقتل، ونظرا لصعوبة وضع تفسير شامل للمخدرات فسنتناول مفهومها في الشريعة الإسلامية والتطرق إلى مفهومها في ضل قانون العقوبات.

*** مفهوم المخدرات وفق الشريعة الإسلامية:**

"هي كل ما يذهب العقل ويجعل الفرد خارج ارادته كإتيان المسكر"

***مفهوم المخدرات وفق قانون العقوبات الجزائري:**

نظرا لصعوبة وضع تعريف شامل جامع للمخدرات فان القانون الجزائري لم يضع تعريفا إلا انه نص على تحريمها وفق المادة 17 من ق ع ج " **يعاقب بالحبس... كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو عرض أو بيع... أو تخزين أو توزيع... مواد المخدرات أو المؤثرات العقلية**" كما نصت المادة 12 بتحريم تعاط المخدرات:" **يعاقب بالحبس... كل شخص يستهلك أو يحوز من أجل الاستهلاك الشخصي مخدرات أو مؤثرات عقلية بصفة غير شرعية**" والعلة في تجريم المخدرات وتعاطيها أنها تحدث ضررا اجتماعيا واقتصاديا ليس فقط بمتعاطيها وإنما بأسرته ككل.[2]

***جرائم الاعتداء على الأموال:**

هي من الجرائم الشائع ارتكابها أوساط النساء رغم أن معظم الحالات لا يطالها القانون كسرقة المحلات التجارية الكبرى والسرقة في المناسبات...إلخ، الا أنها جريمة خطيرة لما لها من آثار سلبية على اقتصاد الفرد

1 انظر المادة 264، من قانون العقوبات الجزائري، ص73.

2 حيزية حسناوي: **مرجع سبق ذكره**، ص138.

والمجتمع، وتبقى كسبا غير مشروع وبغير وجه حق، ومن أنواعها: السرقة، النصب والاحتيال، الاختلاس، اصدار شيك دون رصيد، السطو، انتحال صفة، وعموما نص القانون الجزائري على معاقبة من يرتكب جرائم الاعتداء على الأموال التي تعد السرقة أكثرها ممارسة،وسنتطرق إلى أهم جرائم الاعتداء على الأموال كالآتي:

- **جريمة السرقة:**

تعتبر السرقة من أكثر أنماط الجريمة انتشارا والتي تلجأ اليها المرأة لعدد من العوامل والدوافع لتحقيق أهداف معينة وقد تعددت المفاهيم التي تناولت السرقة فنجد ان:

***مفهوم السرقة في الشريعة الإسلامية**:عرف الفقهاء السرقة بعدة توضح في مجملها أخذ مال الناس دون وجه حق، فقد عرفت في الحنفية بأنها:" **أخذ مكلف نصاب القطع خفية مالا يسارع اليه الفساد من المال الشامل للغير**"وقد عرفها المالكية بأنها:" **أخذ المال خفية بقصد الاجرام والفساد**" وعرفها الشافعية:" **أخذ المال خفية ظلما من حرز الآخرين مما يوجب العقاب عليه**"[1]

* **مفهوم السرقة في قانون العقوبات الجزائري**:وهي قيام الشخص باختلاس شيء مملوك له، وتختلف عقوبة السرقة باختلاف ظروفها،فإذا ارتكبت ليلا وباستعمال العنف او التهديد، فيعاقب بالسجن من 10 سنوات إلى 20 سنة"[2]

ان هذه الجريمة احتلت مرتبة ما بين مجموعة الجرائم التي ترتكبها المرأة داخل المجتمع، حيث انها لم تعد كتفي بسرقة المصوغات او المال في الحمامات وقاعات الحفلات أو أشياء ثمينة من الجارات والقريبات أثناء التجمعات النسوية بل تعدته إلى السرقة الموصوفة التي تقترفها بعد التخطيط جيدا والسرقة داخل المحلات التجارية، داخل حافلات الركاب، وحتى سرقة المنازل باستعمال مفاتيح مصطنعة وقد تنشط في شبكات مختصة وفي الكثير من الأحيان تشرف عليها النساء على رأس العصاية النسوية وحتى أنها أصبحت متورطة في سرقة السيارات.[3]

فالأدوار الاجتماعية العديدة للمرأة تعطيها فرصة غير عادية لممارسة هذا النوع من الجرائم وتمنحها حصانة كبيرة ضد القيض والمحاكمة والبغي كثيرا ما تكون سارقة، ولكن كونها داخلة في علاقة مع ضحاياها

1 محمود بن محمد عبد الله كسناوي: **ظاهرة النشل وآثارها الاجتماعية**، جامعة نايف العربية، الرياض، 2007، ص6.
2 انظر المادة 350، من قانون العقوبات الجزائري، ص99.
3 عبد الله يمينة: **مرجع سبق ذكره**، ص101.

باعتبارها بغي يمتنعون عن التبليغ عنها وكثيرا ما تكون البغي شريكة للص فهي تستخدم البغاء من اجل النصي والاحتيال.[1]

- **جريمة الاختلاس:**

ترتكب هذه الجريمة عندما يتم وضع الثقة في شخص معين ويتم تسليمه النقود أو الملكية، فيقوم هذا الشخص بالاستلاء عليها بطريقة غير قانونية من اجل الاستخدام الشخصي.[2]

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها:" قيام الموظف العمومي بإتلاف أو إزالة بطريق الغش او بنية الاضرار وثائق أو سندات او أموال منقولة سلمت اليه بسبب وظيفته".[3]

- **جريمة الرشوة:**

يعرفها قانون العقوبات الجزائري:" **هي امتناع الموظف عن أداء عمل من أعمال وظيفتهإلا بطلب عطية أو هدية أو منافع أخرى**".[4]

- **جريمة التزوير:**

" هي التلاعب أو التزييف أو التقليد في أوراق نقدية أو سندات ذات أهمية بغرض الحاق الخزينة العمومية أو الغير"[5]

وقد أصبحت المرأة بحكم مزاولتها للأعمال الادارية والاقتصادية تساهم في مثل هذه الأنواع من التجاوزات والخروقات.

- **جريمة النصب والاحتيال:**

هي استلام الأموال أو سندات عن طريق الاحتيال لسلب ثروة الغير باستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خالية أو احداث أمل الفوز بأي شيء وهمي.[6]

1سامية حسن الساعاتي: **علم اجتماع المرأة**، مرجع سبق ذكره، ص194.

2 طلعت إبراهيم لطفي: **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، 2008، ص245.

3 انظر المادة 120، من قانون العقوبات الجزائري، ص42.

4 انظر المادة 127، من قانون العقوبات الجزائري، ص44.

5 انظر المادة 22، من قانون العقوبات الجزائري، ص66.

6 انظر المادة 374، من قانون العقوبات الجزائري، ص105.

وغالبا ما يدفع المرأة إلى الاقبال على هكذا سلوكيات الحاجة المادية، كما ساهم في ضلوع المرأة في مثل هذه الانتهاكات زيادة تعليم المرأة وخروجها للعمل.[1]

- **جريمة الاختطاف:**

هي من الجرائم الخطيرة، لها ضرر كبير على سلامة وأمن المجتمع، وتشتمل على التخويف والسيطرة على حريات الآخرين بغرض الابتزاز المادي أو المساومة لأهل المختطف، وعرف حديثا الاختطاف بغرض القتل والمتاجرة بالأعضاء البشرية، وبالنسبة لقانون العقوبات الجزائري يمثل الاختطاف اعتداء على حرية الأشخاص بإبعادهم عمدا وحجزهم بدافع طلب فدية والحصول على المال من ذويهم.[2]

- **جريمة الهجرة غير الشرعية:**

زادت حدتها في المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة وأصبحت المرأة الجزائرية تقدم عليها، هذه الجريمة أعطى لها العقل الاجتماعي الشعبي وليس النخبوي مفهوما أصبح متداولا ومعتمدا من جهة الجميع وهو الحرقة، وحسب قانون العقوبات تعرف على أنها:" مغادرة الإقليم الوطني عبر الحدود، أو أي منافذ أخرى بصفة غير شرعية.[3]

- **جريمة الإرهاب:**

تعد جريمة الإرهاب ظاهرة عالمية عانى منها المجتمع الجزائري والدولي، انخرط فيه العنصر النسوي بشكل موسع في السنوات الأخيرة سواء بحمل السلاح أو النكاح وغيرها ومشاركة النساء في الجماعات الارهابية اما طوعا أو كرها بالنسبة للمختطفات ويشير الإرهاب إلى كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، بإيذائهم أو تعريض حياتهم او حريتهم أوأمنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الاستلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.[4]

---

1 ريمة زنانزة: **العوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري (دراسة ميدانية على عينة من النساء اللواتي ارتكبن فعلا اجراميا لبعض ولايات الشرق الجزائري)**، غير منشورة، شهادة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020-2022، ص142.

2 انظر المادة 293، من قانون العقوبات الجزائري، ص79.

3 انظر المادة 175، من قانون العقوبات الجزائري، ص57.

4 محمد الأمين البشري: **التحقيق في الجرائم المستحدثة**، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2004، ص142.

إلى جانب ممارسة الإرهاب يعتبر تمويل الإرهاب جريمة يعاقب عليها القانون وتعرف في قانون العقوبات بأنها:" **كل فعل غير مشروع يقوم به الشخص من خلال تقديم الأموال بهدف استخدامها لارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية.**[1]

ويدخل ضمن تمويل الإرهاب أيضا تزويد الجماعات الإرهابية بالأكل والمؤونة.

3-3-2 أنماط الجرائم الخاصة:

الجرائم الخاصة هي تلك الجرائم المتميزة التي تختص بها المرأة ،ويمكن أننطلق عليها جرائم النساء أو هي ذلك النوع من الجرائم الذي يزداد ارتكابه من قبل النساء، أو هي بمعنى آخر:" **جرائمهن الرئيسية**"،كما يمكن أن نطلق عليها" **جرائمهن الشائعة أو الغالبة**"[2]

وكما نلاحظ أن المرأة ترتكب جرائم تتعلق أكثر بأنوثتها كالدعارة والخيانة الزوجية، الإجهاض، الشعوذة، التسول، وقتل المواليد، حيث أنأغلب هذه الجرائم تدخل ضمن ما أسماه "**بولاك**" في كتابه " **اجرام المرأة 1961**" بالإجرام الخفي الذي لا تطاله يد القانون لأن المرأة ذات طبيعة مخادعة وحقودة، تعمل على استغلال الرجال مسلوبي العقول.[3]

ورغم نظرته الذكورية في تفسير الجريمة عند المرأة الاأن المرأة يمكنها ارتكاب الجريمة دون أن تكتشف كالإجهاض وقتل المواليد اهمالا والخيانة الزوجية وممارسة الجنس خارج الإطار الشرعي، وهذه الجرائم هي التي سيتم التركيز عليها في الدراسة الحالية.

وحسب "**بولاك**" يعتبر النساء أكثر اجراما من الرجال وأكثر ميلا إلى الرغبات الانتقامية وبطريقة ما أكثر سترا مستشهدا بذلك بعمليات الإجهاض غير الشرعية وسرقة بضائع المحلات وسرقته الخادمات لمخدوميهم بصورة دائمة وجرائم الدعارة.[4]

---

1 انظر المادة 03، من قانون العقوبات الجزائري، ص03

2سامية حسن الساعاتي: **علم اجتماع المرأة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص204.

3 Jennifer Campbell: How Has The Feminist Critique Added To Crimininologys Oxford, BasilBlackWell, 2009.

4 فرانسيس هيندسون: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 115-116

وبالتالي فهي جرائم موجودة على ارض الواقع ولكن لا تندرج ضمن الإحصائيات الجنائية وسوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى هذه الجرائم الخاصة كما أقرها قانون العقوبات الجزائري نظرا لكون المجال المدروس يقع ضمن المجتمع الجزائري.

- **الجرائم الجنسية:**
  - **الزنا:**

تعرف جريمة الزنا في الشريعة الإسلامية:" **بأنها كل اتصال بين رجل وامرأة لم يسبقه زواج شرعي بينهما، سواء كان كلاهما أو أحدهما متزوج من شخص ثالث أو غير متزوج"**[1]

وتعتبر من أخطر الجرائم الاجتماعية لما يجره من تبعات سلبية على ممارسيه وأسرهم والمجتمع(**الامراض الخبيثة، أولاد غير شرعيين، جلب العار، الابتزاز...إلخ**).

وحسب قانون العقوبات الجزائري هو:" **مواقعة امرأة عازبة لرجل برضاها دون أن ترتبط بينهما علاقة شرعية زواج"** [2]

- **جريمة زنا المحارم:**

تعتبر فعل الفاحشة بين المحارم من أبشع الجرائم التي يمكن ،أن تقدم عليها المرأة وهي من الجرائم المخالفة للطبيعة والفطرة البشرية السليمة ومع ذلك فهي من المشكلات التي باتت تظهر في مجتمعنا المحافظ، ولقد ورد النص على هذه الجريمة في ستةفقرات تضمنتها المادة 337 مكرر من قانون العقوبات حيث نصت على " **تعتبر من الفواحش العلاقات الجنسية التي تقع بين الأصول والفروع وهي كل فعل جنسي طبيعي تام يقع بين شخص أو أحد محارمه من أقاربهأوأصهاره بتراض منها صريح ومتبادل"**[3]

وعرفه الأستاذ **سعد عبد العزيز** بأنه:" **كل وطئ أو جماع تام غير شرعي يقع من رجل متزوج أو مع امرأة متزوجة استناد إلى رضاهما المتبادل وتنفيذا لرغبتهما الجنسية".** [4]

---

1 سهير كامل أحمد: **دراسات في سيكولوجية المرأة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص12.

2 انظر المادة 339، من قانون العقوبات الجزائري، ص25.

3انظر المادة 337، من قانون العقوبات الجزائري، ص95.

4 عبد العزيز سعد: **الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري**، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص52.

- **الدعارة:**

الدعرة جريمة أخلاقية، وأقدم مهنة في تاريخ البشرية، اشتهرت بها المرأة جرمتها الشريعة الإسلامية وأغلبية التشريعات الوضعية.

وفد تعددت المفاهيم التي تناولت جريمة الدعارة باختلاف وجهات النظر التفسيرية لهذه الجريمة فتعرفها الدكتورة **نوال السعداوي** بأنها:" **حدوث عملية جنسية بين رجل امرأة لتلبية حاجة الرجل الجنسية ولتلبية حاجة المرأة الاقتصادية،**[1]" أي أن المرأة تتقاضى أجرا مقابل فعله.

أما الداعرة فهي" **المرأة التي تبيح جسدها للجميع، وتستخدمه لإشباع الغريزة الجنسية لدى أي شخص دون تفريق ولا تمييز من أجل الحصول على أجرأو على منفعة مقابل ذلك**".[2]

أما حسب قانون العقوبات فهي:" **ممارسة الجنس مقابل المال، أو هي ممارسة الجنس مع عملاء بغرض الحصول على المال**"[3]

ومن أهم العوامل التي تساعد على اقبال المرأة على الدعارة نجد الفقر و التفكك الاسري، وفقدان العذرية إلى جانب الأمومة غير الشرعية، الاغتصاب، الاعتداء الجنسي، وكذا ارتفاع الطلب على الدعارة، بالنسبة لهذه الأخيرة نجد بعض الدول السياحية تعطي فرص عمل أفضل أجرا للنساء اللواتي يعملن في الدعارة، خاصة غير المتعلمات، كما أن طغيان المادية في العصر الحديث على حساب القيم يعد سببا هاما في زيادة انتشار الدعارة.

فممارسة الدعارة بجعلها عرضة للانخراط في الجرائم التي يرتكبها الرجال، ويقر علماء النفس أن الجرائم الجنسية غالبا ما ترتكب من أشخاص يعانون من الصراع النفسي والأزمات الداخلية، فيرتكبن هذا التنوع من الجرائم أو نتيجة خبرات مضطربة عاشها الانسان في طفولته، أو كتعبير عن حاجات نفسية غير مشبعة.

أما علماء الاجتماع فيرجعون ارتكاب المرأة للجرائم الجنسية إلى مجموعة أوضاع تعيشها المرأة خلال نموها كتفكك الاسرة وضعف الرقابة على الصغار، وسوء التنشئة الاجتماعية، فساد القيم والمعايير الأخلاقية إلى جانب فساد البيئة الاجتماعية المباشرة كالحي والجيران والأصدقاء.[1]

---

1 نجية إسحاق عبد الله: **سيكولوجية البغاء**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984، ص24.

2 عبد العزيز سعد: **الجرائم الاخلاقية في قانون العقوبات الجزائري**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2015، ص144.

3 القسم من قانون العقوبات الجزائري، ص96.

- **جريمة قتل مواليد حديثي العهد بالولادة:**

يعد قتل المواليد نوعا من أنواع الجرائم التي تتميز بها النساء، فقتل المواليد هو الطريقة التي تلجأ اليها النساء لإخفاء تورطهن في العلاقات غير الشرعية تجنبا لنبذ المجتمع لها.[2]

فبعد تطورات كثيرة أصبح قتل الطفل الرضيع فعلا جنائيا وأعتبر كجريمة قتل،[3] وعلى هذا الأساس يقصد بجريمة قتل المواليد:" **هي تلك الجريمة التي تقوم فيها المرأة بقتل وليدها الحديث العهد بالولادة،اما اتقاء للعار أو خوفا من الفضيحة، وإما لسبب آخر، سواء في ذلك ان كان الولد شرعيا او ابن زنا**".[4]

وقد أعطت بعض التشريعات نفس حكم القتل العهد بالنسبة لجريمة قتل الرضع وبعض التشريعات أعطت لهذه الجريمة طابعا خاصا ،كما ذهب اليه المشرع الجزائري الذي سار على نفس نهج المشرع الفرنسي، وذلك بموجب المادة 259 من قانون ع ج التي يقول نصها:" **قتل الطفل هو ازهاق روح طفل حديث العهد بالولادة**"[5]

- **جريمة الإجهاض:**

أجمع العديد من الباحثين أن الإجهاض من بين أكثر الجرائم التي ترتكبها النساء من حيث عدم الظهور في الإحصائيات الجنائية فهو من الجرائم الخفية التي ترتكبها الاناث، ومن الملاحظ ان الإجهاض أصبح يتخذ أبعادا تثير القلق نتيجة الانفلات الأخلاقي نتيجة انعتاق المرأة من قيود العادات والتقاليد الاجتماعية معتمدة على نفسها في الحصول على معيشتها، مبتعدة عن محيطها العائلي الذي كان بمثابة الرقيب على سلوكها، حيث اكتسبت الحياة الجنسية لديها معنى جديد مرادف لمفهوم الحرية بالتصرف بجسدها وكل ذلك أدى إلى زيادة جرائم الإجهاض التي تقوم بها المرأة،وتلجأ إلى ارتكاب هذا النوع من الجرائم عندما تكون حملت نتيجة لمعاشرة جنسية خارج نطاق الزواج، أو نتيجة لمعاشرة رجلا آخر غير زوجها، فتلجأ إلى الإجهاض خوفا من

---

1 شهيب عادل: **الفقر الدعارة بالمدينة الجزائرية**، غير منشورة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة2، 2015-2016، ص33.

2 شفيق محمد: **الجريمة والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص189.

3رينيه غارو: **موسوعة قانون العقوبات العام والخاص**، ترجمة: لين صلاح مطر، المجلد 6 و7، منشورات الحلبي الحقوقية، ص214.

4 عبد العزيز سعد: **الجرائم الواقعة على نظام الأسرة**، دار هومة، الجزائر، 2013، ص131.

5 انظر المادة 259، من قانون العقوبات الجزائري، ص72.

العار والفضيحة، بالإضافة لظروف اقتصادية قاهرة وعدم القدرة على توفير مطالب الأبناء فتلجأ الام إلى الإجهاض.[1]

وتعتبر جريمة الإجهاض من الجرائم التي حرمها الإسلام باعتبار الجنين فيه روح، وقتل النفس لا يكون إلا بحق، لقوله تع إلى «**وإذا الموؤودة سئلت بأي ذنب قتلت**»[2]

اما في قانون العقوبات فهي:" **إنزال المرأة لجنينها عمدا، أو موافقتها على استعمال الطرق والوسائل التي تقتضي إلى التخلص من الجنين**".

وقد صنف القانون الجزائري هذه الجريمة ضمن جرائم القتل العمدي وفرض عقوبة على المرأة مقترفة لهذه الجريمة.[3]

لم يعرف المشرع الاجهاض إلا أن بعض الفقه عرفه:" بأنه اخراج الجنين عمدا من الرحم قبل موعده الطبيعي، أو قتله عمدا في الرحم"، ويزيد البعض هذا التعريف ايضاحا بأن بتم الإجهاض باستعمال وسيلة صناعية.[4]

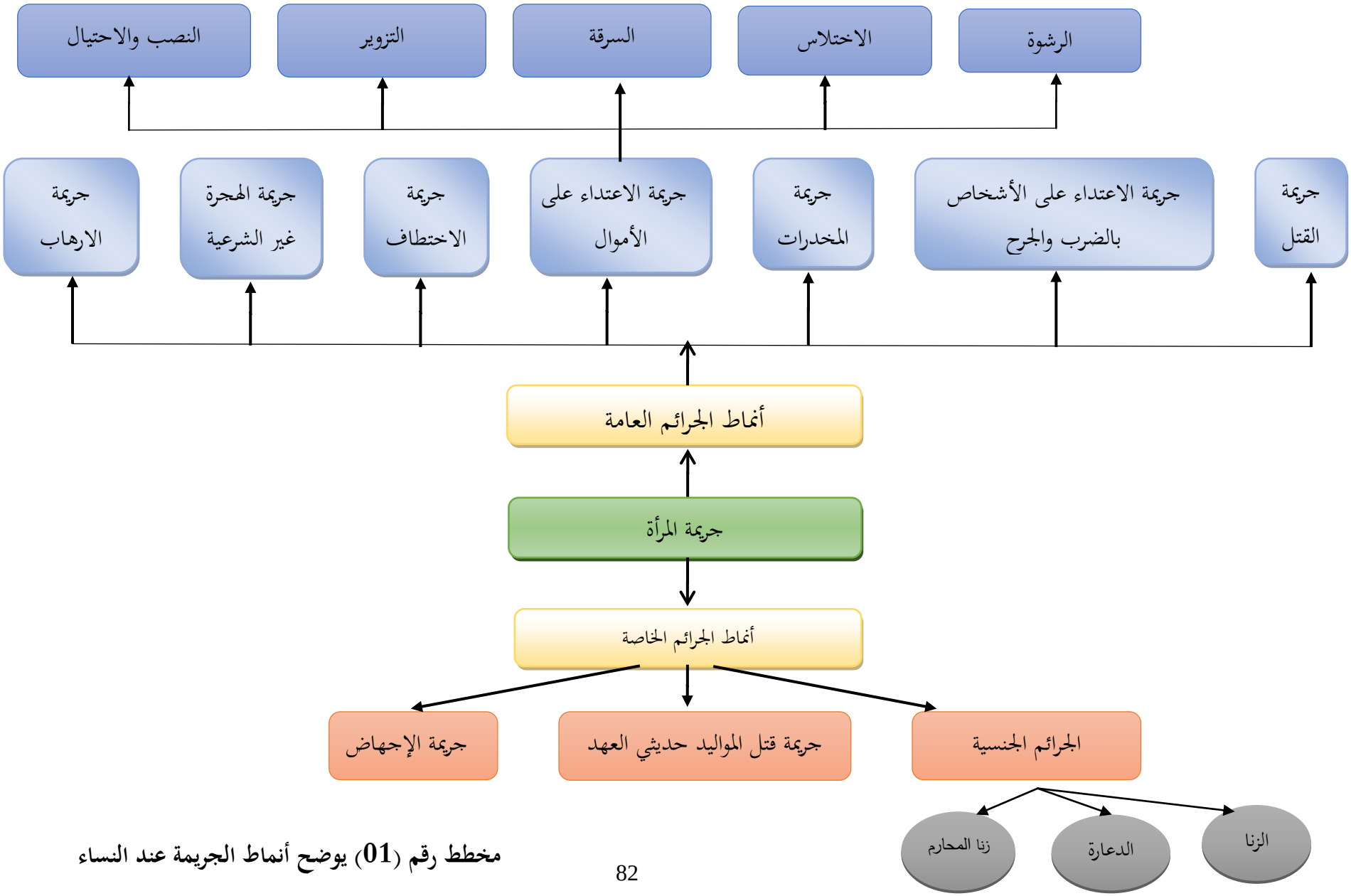
ويمكن القول أن هذه الأبعاد لجرائم النساء لاشك تختلف من مجتمع لأخر حسب اختلاف التشريعات والأنظمة والقوانين ورؤية المجتمع لنوع الجريمة وكيفية معاقبة مرتكبيها،الأمر الذى سنبينه بصورة أكثر وضوحا في الجزء الخاص بالدراسة التطبيقية .

1 أبو الروس أحمد: **دروس في علم الجنائي الجريمة والمجرم**، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980، ص315.

2 القرأن الكريم، سورة التكوير، الآية 08.

3 وادي عماد الدين: **مرجع سبق ذكره**، ص77.

4 انظر المادة 309، من قانون العقوبات الجزائري، ص88.



مخطط رقم (01) يوضح أنماط الجريمة عند النساء

3-4 عوامل الجريمة النسوية:

هناك بعض العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالمرأة والتي تكمن وراء ارتكابها للسلوك الإجرامي من بينها:

3-4-1 العوامل الداخلية الدافعة بالمرأة لإرتكاب الجريمة:

تعتبر العوامل الداخلية عوامل ذاتية فردية وهي سبب وراء لجوء المرأة إلى عالم الجريمة، والتي نعني بها تلك المتعلقة بذات المجرمة سواء من قريب أو بعيد وقد تكون مكتسبة (**تتعرض لها بعد الميلاد**)، **أو أصلية** (تلازمها منذ الوالدة) فالجريمة ظاهرة اجتماعية يتأثر بها الفرد ويتأثر بها المجتمع،فالمجتمع يدفع الفرد إلى الجريمة وهي سلوك فردي ففي القديم كان الاعتقاد أن الجريمة سلوك مرضي أما عوامل ارتكابها مرتبطة بعوامل داخلية، فهناك عوامل تشويهية مرضية عصبية تأخذ أربعة أشكال نذكر منها الوراثية التطابقية (**تتطابق الفتاة مع أمها**) والوراثية التشابهية (**الاختلاف في الصفات مع والدتها**) والوراثية المباشرة تتمثل أن الصفات تكون منقولة من الجد والوراثية الغير المباشرة أي انتقال صفات المرأة تكون من طرف أحد أجدادها (**السلالة**)،وأهم هذه العوامل:

أ. العوامل الوراثية:

يقصد بها انتقال خصائص وصفات معينة سواء كانت عضوية أونفسية كالعاهات والامراض العضوية.. الخ من الأباء الي الأبناء، فيمكن لتلك الخصائص والصفات الوراثية أن تدفع الفرد الي ارتكاب الجريمة وقبل البحث في علاقة الوراثية بالجريمة يتعين إلىالإشارة أنالمقصودليس وراثة الجريمة ذاتها ولكن المقصود هو وراثة بعض الامكانيات والاتجاهات التى تعتبر مهيأة لارتكاب الجريمة إذ ما صادفتها ظروف معينة.[1]

هناك اختلاف بين العلماء في الاتجاهين:

الاتجاه الاول: يري أن ميراث خصائص إجرامية معينة بدنية، عقلية، نفسية هو الذي يقود حتما الي ارتكاب الجريمة وذلك هو فحوى نظرية **لومبروزو** عن المجرم بالميلاد الذي يولد حاملا خصائص تجعله حتما مجرما[2]

الاتجاه الثاني: ذهب هذا الاتجاه الي إنكار دور الوراثة في ارتكاب الجريمة، مؤكدا على أن ارتكابها يرجع إلى بعض العوامل البيئية المحيطة بالفرد.[3]

---

1 أحمد عوض بلال: **النظرية العامة والتطبيقات**، ط1، دار القافة العربية، د س، ص73.

2 محمد نجيب حسيني: **دروس في علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص21.

3 بشير سعد زغلول: **علم الاجرام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007، ص47.

فمن الصعب إغفال دور البيئة المحيطة في تكوين شخصيتهالاجرامية، كما أن ما ينتقل بالوراثة ليس خصائص إجرامية معينة وإنما مجرد إمكانيات واتجاهات قد تولد لدى الفرد (احتمالات) الميل والاستعداد لارتكاب الجريمة.[1]

يعني أن هذه الامكانيات أو القوى الكامنة يمكن أن تحقق عاملا رئيسيا في السلوك الإجرامي، نظرا لما تتميز به من قابلية علي النشاط والتحقيق في كل ما يعرف من وجود إشباع الرغبات الغريزية، ومن ثم احتمال اقترافه للجريمة.[2]

وفي دراسة الباحثين للعلاقة بين الوراثة والجريمة يلجؤون الي أحد الاسباب الثلاثة:

دراسة شجرة العائلة، دراسة الاحصائيات لبعض العائلات، دراسة التوائم.

- **دراسة شجرة العائلة:** تقوم هذه الذراسة على ملاحظة الاجرام بين أفراد الأسرة على مدى عدة أجيال ومقارنتها بعينة ضابطة تتمثل في أسرة أخرى لم يجرم أفرادها ،ومن أقدم الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص الدراسة التي أجراها دوجال بخصوص أسرة جوك الأمريكية ،وهذه الأسرة متمثلة بجوك مدمن الخمر وزوجته لصة وأحفاده من محترفي الدعارة والمتشردين والمصابين بأمراض عقلية والأمراض التناسلية،كما أجريت دراسات بخصوص أسر معروفة بالورع والاستقامة منها أسرة الواعظ جوناثان ادواردز، لم ينحرف أي فرد من أفرادها.ان لدراسة شجرة العائلة أهميتها ف بيان دور الوراثة في سلوك الأفراد[3].
- **الدراسة الاحصائية لبعض العائلات:**

هذه الوسيلة لدراسة العلاقة بين الوراثة والجريمة لا تركز علي دراسة الاجرام في ذرية فرد معين، كما ذهب في ذلك دراسة شجرة العائلة : إنما تقوم علي رفض مفادها ان توارث الاستعدادات الجثمانية وانتقال الصفات البنائية، كالطول القامة، لون الشعر، العينين، الخصائص العقلية، وقد استخدمت مدة السجن كمعيار كم بغرض المقارنة الإحصائية بين اجرام الاباء وإجرام الابناء ومن أشهر الدراسات في الشأن تلك الدراسة التى قام بها العالم الأماني **Stumpio** حيث أجري دراسته علي عدد من المجرمين العائدين وعدد من المجرمين الذين ارتكبوا الجريمة

1 محمد نجيب حسيني: **مرجع سبق ذكره**، ص22.

2 محمد شلال حبيب: **أصول علم الاجرام**، ط1، مطبعة جامعة بغداد، العراق، 1985، ص166.

3 جلال ثروة ومحمد زكي أبو عامر: **علم الإجرام والعقاب**، الدار الجامعية، بيروت، 1983، 136.

لأول مره من غير المجرمين، كما شملت الدراسة حوالي 20 الف من ذوى قرباهم وكانت من النتائج الدراسة أن نسبة الاجرام الخطيرة يكثر ارتكابها في العائلات الاجرامية الخطيرة .

- **دراسة التوائم:**

تقوم هذه الدراسة على مقارنة توأمين متطابقين، وتوأمين آخرين غير حقيقيين، يفترض في الوراثة أن يتوافق التوأمين الحقيقيين ومن أشهر الدراسات التى تناولت التوائم دراسة الباحث الألماني Manlange طبيب الامراض العقلية دراسته على عدد من التوائم المتماثلة، كان هدف هذه الدراسة وغيرها في هذا المجال هو إظهار مدى تشابه والاختلاف بين التوائم من حيث السلوك الإجرامي.

لقد أظهرت نتائج هذه الابحاث أنالتشابه في السلوك الإجرامي بين التوائم المتماثلة بلغ نسبة مرتفعة في حين كانت النسبة منخفضة فيما يتعلق بالتوائم غير المتماثلة.

في دراسة أجراها **ديكريستيان** وسط 6000 من التوائم خلص الي القول بأن سلوك الإجرامي قد ظهر في 66.70% بالنسبة للتوائم من نفس الجنس مقابل 30.40% بالنسبة للتوائم من جنسين، إلا أنه أضاف قائلا:"**بأن التقارب في السلوك الإجرامي لم يكن نتيجة الوراثة فحسب بل كان العيش في ظروف بيئية واحدة سببا مؤثرا في تشابه السلوك**"[1]

مما سبق ومما يمكن استخلاصه من كافة الدراسات التي أجريت لبيان دور الوراثة في انتقال السلوك الإجرامي أنها ليست عامل حتمي وانما تعتبر احتمال، وان هذه الصفات والخصائص لاتعنى ان من تحملها تكون بالضرورة مجرمة إذا كان سلفها مجرما.

ب. العوامل البيولوجية أو التكوينية:

يقصد به التكوين العضوي للمرأة والذي يحتوي على مجموعة من الخصائص الجسدية أو البدنية الظاهرة ووظيفةأجهزة جسمها الداخلي، والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد يتعلق بما إذا كان لهذه الخصائص الجسدية الظاهرة ووظيفة الاعضاء الداخلية للمرأة دور فيدفعها في ارتكاب الجريمة؟

لقد عنى العلماء من القديم بفحص المرأة جسمانيا والمقارنة بينها وبين الرجل،فماتناوله الفحص في ايطاليا لهيكل جسدها ودماغها وملامح وجهها ودمها وافرازها وقوتها وأمراضها وشيخوختها وكذلك أطرافها، كان هدف

1 محمد الأمين البشيري: **أنماط الجرائم في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية، الرياض، 1999، ص36.

الباحثين الاوائل في المدرسة الإيطالية ايجاد صلة تربط اقتران الخصائص الجسمانية للمرأة ونفسيتها بوجه خاص، وفي هذا الصدد صرح الأديب **Gulemichel** أن المرأة لا تفعل أي شيء مثلنا وأنها تفكر وتتكلم وتتصرف بطريقة مغايرة لطريقتنا، وان حركتها تختلف عن حركاتنا وليست لها ذات الدورة الدموية لدمنا ولا تتنفس الطريقة التى نتنفس بها نحن،اضافة إلى ذلك المرأة تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي الي تغيرات فيزيولوجية تؤدى الي اضطرابات تؤثر علي حالتها النفسية والعصبية مثال ذلك حالة الحض وانقطاعها عن بلوغ سن اليأس، حالة العمل، حالة الوضع،حالة الرضاعة، وهى في هذه المراحل التى تمر بها تكون أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للاثارة وسهلة الاستجابة للمؤثرات الخارجية، وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة الي ارتكاب الجرائم.[1]

هذا ما أكدته دراسة (**رباب عنتر السيد**) حيث توصلت إلى أن الفترة التى تسبق نزول دم الحيض تقترن بتغيرات هرمونية عديدة، ثبت طبيا أنها تؤدى الي أعراض نفسية وعصبية متعددة منها الاكتئاب الذي يؤدي إلى الانتحار أو في حالات يمكن أن تؤذي الأم وليدها، ربما تصل إليحد القتل والميل الي الحد والعنف الذي يؤدى بها الي فقدان السيطرة والاعتداء على الاخرين، وربما تدفعها هذه التغيرات على الخمول مما يؤدي بها الي إهمال الأطفال.[2]

و إلى جانب ذلك نجد أن الخلل الذي قد يصيب افرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤدي إلى حد كبير في غريزتها الجنسية خاصه في مرحلة المراهقة والشباب قد يدفع المرأة الي تلبية رغباتها الجنسية بطرق غير مشروعة وذلك تحت تأثير قوة غريزتهاالجنسية، في ظل وجود عوامل اجتماعية مهيأة مثل البيئة الأسرية، وبتالي تنشأ عن ذلك الجرائم الأخلاقية.[3]

- **عامل السن:**

يقصد به المراحل العمرية التي تمر بها المرأة، وتختلف خصائص المرأة من حيث التكوين البدني والنفسي في كل مرحلة من هذه المراحل العمرية، كما أن البيئة المحيطة بها دورها في تحديد اتجاهات سلوكها في كل مرحلة عمرية.[4]فالسن عامل مساهم في دفع المرأة في ارتكاب الجريمة حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها، ومعظم الدراسات والابحاث كدراسة (**هدى عزام 2005**)، (**أحمدحمدي عطيه 2003**)، (**محمد ابراهيم الريدى**

1 السلوك الاجرامي عند المرأة، في: 2023/03/30، http// www.startimes.com

2إسماعيل عقال وعلي عراج : **مرجع سبق ذكره**، ص97.

3 السلوك الاجرامي عند المرأة، في: 2023/03/30، http// www.startimes.com.

4 بشير سعد زغلول: **علم الاجرام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007، ص47.

2003) (**هادية العود البهلول 2005**)،(**احسان محمد الحسن 2008**)،(**مزوز بركو 2008**) كلها توصلت إن أغلب الجرائم المرتكبة من قبل المرأة خاصة الجرائم الأخلاقية، السرقة، ترتكب في مرحلة المراهقة والشباب، ويرجع ذلك إلي ما تتميز به المرأة في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة، ذلك من حيث ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها، وزيادة غريزتها الجنسية، مما يجعلها عرضة للاغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، فهذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة، وخاصة في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي، كما أن تهورها وعدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتهاو قلة خبرتها في الحياة في هذه المرحلة العمرية، اضافة إلى سوء ظروفها المعيشة قد تدعوها في حالات عديدة الي ارتكاب الجرائم القتل الخطأ، والايذاء الجسماني،والسرقة.[1]

الأأن جرائم القتل تزداد في مرحلة النضوج (**36 سنة فأكثر**) كما بينت **دراسة** (**جيرتي2005**) الي مشاكل أسرية تعاني منها المرأة والعنف المسلط عليها واستغلالها اقتصاديا،جسديا،جنسيا، بالإضافة إلى الحرمان العاطفي خاصه المتزوجة مما يدفعها الي ارتكاب جريمة القتل لدفع الظلم عنها أو الانتقام لكرامتها.[2]

أما المراحل العمرية الأخرى كالشيخوخة التى تمر بها المرأة فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة والشباب، حيث أثبتت احصائيات الجنائية الرسمية انخفاض نسبة الاجرام خلال هذه المرحلة (الشيخوخة) عموما، فالمرأة في مجتمعاتنا العربية إذا بلغت الكبر كثيرا ما تمسي مخدومة لا خادمة، تتلقي السعادة والدعم وتعيش في رعاية أبنائها، أما عن اقترافها للجريمة في هذا السن فربما يرجع لمصارعتها الفاقة والحرمان وشعورها بالوحشة.[3]

- **عامل المسكرات:**

يقصد بالمسكرات كل ما يذهب العقل ويجعل تصرفات المرأة خارجة عن ارادتها من مخدرات وخمور وأدوية.

أكدت دراسة ميدانية أنجزها المركز الوطني لترقية البحث العلمي بالجزائر أما المخدرات بدأت تتفشى في الوسط النسوي خاصة فيما يتعلق بتناول المهلوسات والقنب الهندي،حيث أنه خلال الفترة الممتدة من 1998 على 2008 تم تسجيل نحو 12000 امرأة مدمنة على المخدرات من ضمن 27000 شخص من مختلف الأعمار

1 السلوك الاجرامي عند المرأة، في: 2023/03/30، http// www.startimes.com.

2 محمد شلال حبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص216.

3 عائشة ولد أحمد و فايزة بلعور: **عوامل الجريمة النسوية وأشكالها (دراسة ميدانية)**، غير منشورة، مذكرة ماستر، قسم علم الاجتماع، تخصص الجريمة والانحراف، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2019-2020.

بين 18 و25 سنة 13% من الطالبات يتعاطين المخدرات و18% يدخن السجائر و09% يتناولن المشروبات الكحولية داخل الإقامات الجامعية.[1]

وعن أثر المخدرات فلها أثر كبير على المراة ذلك لأنها تفقدها وعيها وإدراكها، كم لا يقتصر تأثيرها على المراة فحسب وإنما يكون على ذريتها أيضا.[2]حيث توصلت الأبحاث إلى أن المرأة تكمل المخدرات يغلب عليها الإهمال في أحوالها الصحية مما يكون له أثارا سيئة على الحمل وعلى الجنين، وكذلك على عملية الوضع نفسها،وبالتالي تزداد في حالة هؤلاء النساء نسبة المضاعفات التي تصاحب الولادة، من ذلك حالات الإجهاض وموت الجنين داخل الرحم والنزيف اللاحق للولادة[3]، وعن الصلة بين تناول المسكرات أوالمخدرات وبين الجريمة فقد تبين أن المخدرات تؤثر على شاربها تأثيرا غير مباشر يمسه عبر الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فخناك علاقة ظاهرة وجلية مابين الجريمة وتعاطي المواد المخدرة. [4]

ب. العوامل النفسية:

نقصد بالعوامل النفسية المؤثرات أو العوامل الداخلية التى تدفع المرأة الي ارتكاب الجريمة، عندما نتحدث عن العوامل النفسية نقصد: الشعور بالحرمان، عدم الاستقرار العاطفي، الميولات العدوانية، الشعور بالإحباط،الكبت، الاحساس بالظلم، الشعور بعدم الاهتمام والتقبل من الاخرين وغيرها من العوامل التى تحفز الدوافع داخل المرآه مثل الغيرة،الكراهية،الحسد، الرغبة في الانتقام مما يؤدي بها إلى حد الجريمة، كالانتحار وايذاء الاخرين وربما القتل، حيث يؤكد المختصون في علم النفس أن عوامل النفسية من أهم العوامل الدافعة لجريمة المرأة، ومعنى كون العامل النفسي أن يكون من فعل النفس التى تختل وتتأثر بذاتها وليس باختلال وظائف بعض أعضاء الجسم.[5]

فالعوامل النفسية لها أثر لا يستهان بهعلى سلوكها الإنساني خير أمشرا، فقد ترتكب المرآه الجريمة إذا شعرت بفقد شيء من ذاتها أو ما يخصها سواء من العنصر الروحاني أو العنصر المادي، ولذا فإنها اقترف الجريمة متي ميت

1 (نساء دخلن عالم الإجرام والمخدرات)، في: 2023/03/30، http// www.djazairess.com

2 محمد أحمد المشهداني: **أصول علمي الإجرام والعقاب**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2008 ، ص 86.

3 مصطفى سويف: **المخدرات والمجتمع**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص93.

4محمد أحمد المشهداني: **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

5 مجد الهاشمي: **موسوعة جرائم النساء**، دراسة أسامة النشر، عمان، 2005، ص60.

مشاعرها مسلسل جارحا أو عرضت مصالحها للخطر، ولذا فإن أي محفز خارجي يستفزها يمكن أن يساعد على ظهور بعض العوامل الكامنة في نفسها ومن ثم يؤدى الي غضبها واقترافها الجريمة.[1]

وعليه الجريمة تنشأ من تغليب بعض الدوافع النفسية بدافع التملك،الخوف، الكراهية،الحب،العدوان، الغيرة،...الخ، حيث أكدالأخصائيونالنفسانيونأن هناك جرائم خاصه بالمرأة ترتكبها غالبا بدافع الحب والخوف، فتلجأ المرأة الي قتل زوجها بدافع الغيرة، ويكون تخيل الخيانة هو المحرك الأساسي لذلك الشعور فتقتله حتى لا تأخذه امرأة غيرها.[2]

وأكدت دراسة حديثة أجريت في سوريا أن 75.5%من جرائم النساء ورائها دوافع **نفسية(الحرمان العاطفي، الانتقام، الخوف من العار، الغيرة).**[3]

يري علماء النفس أن المرض النفسي الذي هو عبارة عن خلل يصيب الجانب النفسي من الانسان فيؤدى الي اضظرابالغرائزوالعواطف، ويضعف من الوظيفة الرقابية للضمير ويفقد الفرد قوته وقدرته على التكيف مع المجتمع والقيم السائدة فيه.[4]

وعندما تصاب المرأة بأحد الأمراض فإنها يمكن أن تقع في السلوك الإجرامي و أهم هذه الأمراض النفسية والتي عنيت بها دراسات علم الاجرام العصاب والسيكوباتية.

- **العصاب:**يظهر في صورة اضطراب يمس الجانب الانفعالي لدى المرأة، يظهر علي شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحاجته المرضية مثل الهستيريا، القلق، الخوف[5]والتي تقود المرأة الي اقتراف العديد العديد من أنماط الجرائم كالانتحار وايذاء الآخرين،السرقة المرضية، الجرائم الأخلاقية حيث أظهرت دراسة **ايزينك** حول الجريمة والشخصية أجراها على النساء مجرمات مقارنة بنساء سويات، فتحصلت المجرمات على درجات مرتفعة من عامل العصابية مقارنة بمجموعة السويات.[6]

---

1 محمد شلال حبيب: **مرجع سبق ذكره**، ص ص187- 188.

2 جرائم النساء، في: 2023/04/01، http://www.lebmoon.com.

3نفس المرجع.

4 عمر السعيد رمضان: **دروس في علم الاجرام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص53.

5 احمد بن موسى محمد حنتول: **أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات**، غير منشورة، رسالة ماجيستر، جامعة ام القري، السعودية، 1425هـ، ص36.

6مجدي احمد محمد عبد الله: **السلوك الاجرامي وديناميكياته**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د س، ص233.

● **السيكوباتية:** لاتنطوي السيكوباتية على خلل يصيب الجانب العضوي أو العقلي، انما هي عبارة عن شذوذ في الشخصية يرتبط به اختلال في القيم الأخلاقية والاجتماعية حيث يأخذ الشخص السكوباتى من هذه القيم موقف عداء أو عدم الاكتراث.[1]

أهم ما يميز المرأة السيكوباتية أنها مضطربة في تفكيرها ومشاعرها وخيالاتها وقلقها وحياتها الخاصة بالإضافة إلى ذلك نجدها مضطربة في علاقاتها الاجتماعية بالناس، اذ يؤثر سلوكها في كل شخص في بيئتها.[2]

كما تتميز بالأنانية الشديدة، الشراسة والوحشية التى تدفعها الي استعمال أبشع الوسائل في ارتكاب جرائمها[3].

لقد شرح **Loudet** فيما يخص المرض النفسي في مؤتمر 1950 بأنه يشكل حالة خطيرة كامنه عند المجرم وعلينا أن نفهم فيما تنحصر طبيعتها، وعليه فالسلوك الإجرامي هو انتقام او عبور الي الخارج أو الانتقال الي الفعل لحالة خطرة أولشخصية جرمية.[4]

فالشخصية الجرمية كما يري **كولن ولسون** غير مدركة للواقع الخارجي الا من خلال خيط واه وهو عبارة عن طلباتها الملحة العاجلة واعراضها الأنية.[5]

التى تعمل على تحقيقها بطرق غير شرعية وتظهر في صورة أنماط اجرامية مختلفة، لقدأرجع علماء النفس أسباب هذه الأمراض النفسية التى تؤدى بالمرأة لارتكاب الجريمة الي الخبرات النفسية الأليمة التى تعرضت لها في مرحلة الطفولة حيث يبين **فرويد** "أن اجرام الكبار هو امتداد مباشر لمعركة وضعت خططها في عهد الطفولة المبكرة".[6]

اذن فالقاعدة النفسية لجريمة المرأة تؤكد بأن كل جريمة ورائها دافعنفسيأو شخصية مرضية،مما يعنى أن العوامل النفسية لها الأثر الكبير في اجرام المرأة.

---

1 محمود نجيب حسني: **مرجع سبق ذكره**، ص69.

2 مجدي احمد محمد عبد الله: **مرجع سبق ذكره** ، ص225.

3 احمد عوض بلال: **مرجع سبق ذكره**، ص292.

4 عباس محمود مكي: **الخبير النفسي، جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية**، ط1، مجد للنشر، لبنان، 2007، ص116.

5 كولن ويلسن: **سيكولوجية لعنف، أصول الدافع الاجرامي البشري** ترجمة: مالك الايوبي، ط1، الاهلية للنشر، الأردن، 2006، ص178.

6 مجدي أحمد محمد عبد الله: **السلوك الاجرامي وديناميكياته**، نفس المرجع، ص117.

3-4-2 العوامل الخارجية الدافعة بالمرأة لإرتكاب الجريمة:

أ. **العوامل الاجتماعية**: التي تتمثل في التفكك الأسري أي انشقاق بين الزوجين بتطور وتعقد المشاكل الاجتماعية أو غياب أحد الطرفين مما تنعكس بالسلب على نفسية الأطفال الذين يشعرون بعدم الأمان والاستقرار، هناك التفكك الأسري الجزئي ويتمثل في ترك احد الوالدين الحياة **الزوجية (قد يكون الهجر مؤقتا او دائما)**، عادة ما يحدث من طرف الزوج ومغادرة الزوج البيت يخلق للمرأة فراغا عاطفيا لا يمكن تعويضه وقد يخلق أثارا سلبية على شخصيتها المستقبلية وعلى سلوكها بصفة عامة، أما التفكك الأسري الكلي والذي يؤدي إلى انهيار البناء الأسري ويتمثل في الانفصال التام بين الزوجين أما بسبب الطلاق أو بوفاة أحد الزوجين،وافتراق الوالدين من الأسباب التي تهدد التوازن النفسي والعاطفي داخل الأسرة والذي يحرم الفتاة من الرعاية والتوجيه الذي تحتاج إليه وقد يشكل في حد ذاته شرطا مشجعا إلى سلك طريق الجريمة.[1]

فالإجرام يرتبط بطبيعة العلاقات الأسرية السائدة وكذا المناخ الأسري الذي يتميز بالقسوة والحرمان من الحب وكثرة المشاحنات والمشاجرات الأسرية مما يعود على نفسية الفتاة بالسلب، وكذا الحالة المدنية للوالدين،فتعرض المرأة للعنف سواء أكان لفظيا أو جسديا هو الذي يدفعها إلى ارتكاب الجريمة، فالمرأة تقوم بهذا الفعل الإجرامي إما دفاعا عن نفسها أو تعبيرا عن العنف المرتكب ضدها من طرف الرجال سواء أكان من الأب أو الأخ أو تسلط وأنانية الزوج أي (استعمال العنف) ومعاملتها بقسوة التي تبحث عن الرضا الوجداني أي الحاجة إلى الاهتمام والعناية وهذا ما ذكره **توماس** في تحليله لحاجات الفرد ومنها ذكر الحاجة إلى الأمن والاعتراف والتقدير، ن بين الأسباب أيضا السوابق الإجرامية للمرأة المجرمة تحت ما يطلق عليه (بالوصم الاجتماعي)، ومجتمع المدرسة ومشكلة التسرب المدرسي أي فشل وسيلة اتصال المعلمين مع التلاميذ وبالتالي فشل هذه الأخيرة في تربية الأجيال مما يؤدي بهم إلى الهروب والتسكع في حضن الشارع الذي يعرضهم إلى الانحراف أو دخول الفتاة ضمن جماعات يقومون بأفعال مخالفة للمعايير الاجتماعية[2] وبسلوكيات منحرفة مما يجعلها تتأثر بهم وتقلدهم في جميع سلوكياتهم وتخالطهم وحسب ما ذكرته مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع والتي حملت عنوان "العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل"، فقد اعتبر **سترلاند** "الاختلاط التفاضلي" أن الجريمة سلوك متعلم يتم عن طريق التفاعل والاتصال مع أشخاص آخرين يتم الاختلاط بهم، في حين اعتبر أن الاختلاط التفاضلي يختلف

1 عائشة ولد أحمد وفايزة بلعور: **مرجع سبق ذكره**، ص13.

2 نفس المرجع، ص ص13-14.

بحسب التكرار والاستمرارية فكلما كرر الفرد الاتصال مع الآخرين لمدة أطول يتأثر بثقافة وسلوك الآخر كما أن المرأة تعيش ظروف اجتماعية خاصة.[1]

ب. العوامل الاقتصادية: المرأة التي تعيش ظروف اقتصادية معينة (الفقر، الأحياء الهامشية) هي الأقرب لارتكاب الجريمة بغرض استرجاع قيمة الذات، فهذه الأنثى تسعى إلى الاستقلال الاقتصادي بغرض الهروب من الفقر والبطالة كعامل من العوامل الاقتصادية التي تدفع هذه الأخيرة إلى اقتراف الجرائم، فمشكلة البطالة تؤدي بالمرأة إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية وذلك بسبب الدخل الغير مستقر مما يحرمها من الاستقرار، كما تؤدي أثار هذه المشكلة إلى انتشار ظواهر وأمراض اجتماعية ونفسية تصيب المرأة مثل حالات الإحباط وفقدان الثقة بسبب انعدام القدرة في الحصول على العمل فهذا الفراغ يؤدي إلى التعاطي والاتجار بالمخدرات وبهذا تميل إلى ارتكاب جرائم ذات طبيعة رجولية كالإيذاء والسرقة والانخراط في العصابات ويعتقد أن جرام النساء سوف تزداد في المستقبل وذلك لتقارب أدوار النساء مع الرجال، حيث تحدث المؤرخ الإنجليزي" **توماسمور**" عن ازدياد عدد الجرائم في عصره لسبب فعال مرتبط بسبب سوء الوضعية الاجتماعية والفقر والبطالة الناجمة عن إنتزاع أراضي الأفراد لصالح الإقطاعيين [2]ولذلك فإن سوء الأحوال الاقتصادية وحرمان الناس من العيش المشروع هي من الأسباب الرئيسية لارتكاب الجرائم من كلا الجنسين.

ت. العوامل الثقافية: قد تكون سبب في اقتراف المرأة للفعل الإجرامي (الوازع الديني، وسائل الإعلام، التعليم، العادات والتقاليد)، فهذا الأخير كعامل ثقافي يدفع المرأة إلى انتهاج السلوك انحرافي

كما يعتبر الدين ظاهرة مميزة لكل المجتمعات البشرية الحاضرة والمقبلة وهذا ما أجمع عليه كبار المنظرين للظاهرة الدينية في مطلع القرن العشرين[3]، كما يعتبر هو الأخير عامل ثقافي يدفع بالمرأة إلى دخول ميدان الاجرام،فالظروف الداخلية للمرأة في المجتمعات الإسلامية من زواج بنات في سن مبكر وفرض زي لا يسمح بظهور مفاتن النساء قد يولد لديهن نوع من التعقيد ويشعرون بانعدام الحرية مما قد يكون هذا العمل سببا في انحراف المرأة وهذا ما نجده عند بعض الأسر التي تعرف بالأسر المحافظة أو المتدينة فيفرض على الفتاة ارتداء

1 أ م د واحدة حمة وبين نصر الله: **العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "دراسة ميدانية للنزلاء إصلاحيتي الرجال والنساء في مدينة السليمانية** " مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع- العدد 26 – جامعة السليمانية كلية العلوم الإنسانية،كردستان، العراق – يوليو 2018 -ص 64.

2 عائشة ولد أحمد وفايزة بلعور: **مرجع سبق ذكره**، ص14.

3 خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1984، ص107.

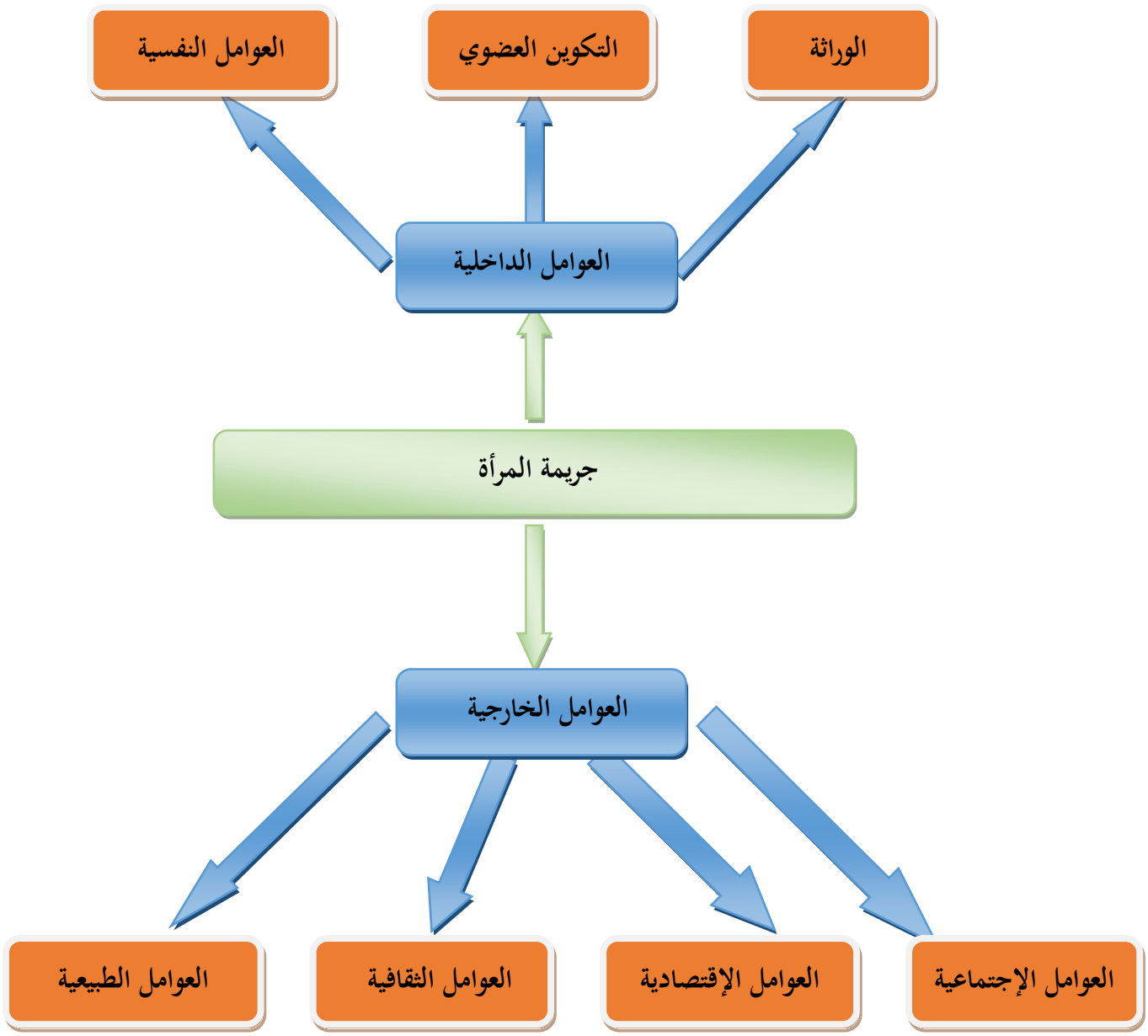
الحجاب في سن مبكر أو طفولتها وقد تحرم من الاختلاط مع أطفال ذكور فتحرم من الدراسة في سن مبكر وتتكون لديها عقدة عدم الثقة أو الخوف من الجنس الذكر، كما أن هناك عامل ثقافي آخر يعد دافعا وجيها لارتكاب السلوك الإجرامي وهو عامل الإعلام الذي يعتبر وسيل تشمل (التلفاز، الأفلام، المجالات، الموسيقى والمواقع الإلكترونية)،هذه الوسيلة التي تقوم بنشر العلم والمعرفة وتبادل الأفكار والقيم قد يكون لها أيضا دور في الترويج للجريمة عن طريق الانحلال الأخلاقي وعن طريق الأفلام الإباحية والأنترنت خصوصا للأنثى في سن مبكرة، مما قد يؤثر عليها نفسيا فالاستخدام اللاوعي وغير مراقب لهذه الوسائل خاصة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة ساهم وبشكل كبير في اجرامالمرأة كالخيانة الزوجية، فهذه العوامل الخارجية قد تؤثر بالسلب على نفسية المرأة مما يحدث لها متغيرات نفسية[1].

ث. العوامل الطبيعية: وهي مجموعة الظروف الجغرافية التي تسود في منطقة معينة ومثالها حالة الجو من حرارة وبرودة وكمية الأمطار ونوع درجة الرياح وطبيعة الأرض والتربة وعلى ذلك قال" **جالوفالو**": (أن الجريمة تختلف في الزمان والمكان)، فالطبيعة الجبلية للمكان تساعد على ارتكاب الجرائم لسهولة اختفاء المجرمين وصعوبة القبض عليهم بين السهول والوديان وكذا تؤثر طبيعة التربة في ظاهرة الإجرام وقد أكد العالم الفرنسي **دوركايم** أن ارتفاع درجة التحضر يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجريمة وأثبت أن جرائم النساء ترتفع في المدن الكبيرة بالمقارنة في الريف فالمرأة الحضارية تتمتع يقدر كافي من الحرية، كما يؤثر المناخ على الظاهرة الإجرامية، درجة الحرارة تزيد من حيوية الإنسان في نشاطه وأن الظلام هو من العوامل الذي يسهل للمرأة في ارتكابها للفعل الإجرامي في الخفاء.[2]

ان فهم ظاهرة الجريمة عند النساء تقتضي الاعتماد على هذه العوامل متكاملة دون اغفال أي منها مع ابراز دور كل منها،فلابد من الفهم أن كل تغير داخل المجتمع وكل تنظيم داخله لابد أن تفرز عنه مجموعة من التوترات الداخلية والانحرافات السلوكية لأسباب متعددة ومتغيرة،وتتعدد المعايير والقيم الضابطة للسلوك واختلاف التراكيب النفسية ومدى تعرض الفرد للضغوط تؤدي به إلى انحراف وارتكاب الجرائم.

1 عائشة ولد أحمد و فايزة بلعور: **مرجع سبق ذكره**، ص15.

[2] نفس المرجع، ص16.



مخطط رقم(2) يوضح العوامل المؤدية لجريمة المرأة.

3-5 الجريمة النسوية في الجزائر بالأرقام:

حسب مقال لياسمين بوعلي والذي نشر في الجزائر نيوز سنة 03 ـ 08 ـ 2009 فإن القيادة العامة للدرك الوطني كشف عن تورط 1068 امرأة في مختلف أنواع الجرائم ومختلف الأنماط ومن خلال هذا المقال فإن ارتكاب المرأة للجريمة في الجزائر لقي تزايد مرتفع بالمقارنة مع الإحصائيات التي تم ضبطها لدى الدرك الوطني لسنة 2007 ب 1065 امرأة مجرمة.

وحسب الإحصائيات فإن واقع إقبال المرأة على ارتكاب الجريمة خلال السداسي الأولمن2009 يبين تورط النساء في ارتكاب أكثر من 25 نوعا من الأفعال الإجرامية من بينها جريمة الضرب والجرح العمدي تنتمي إلى الأفعال الإجرامية العنيفة، وقد عالجت وحدات الدرك الوطني على مستوى 48ولاية من بينهم 99 امرأة ارتكبن هذا الفعل الإجرامي العنيف الذي يلحق الأذى بالضحية، وقد يكون مع سبق الإصرار والترصد، بعد ذلك تم توقيف 97 امرأة من أجل مغالطة حواجز الدرك الوطني عبر الشريطين الشرقي والغربي للبلاد كما تورطت 67 امرأة في السرقة، وتم توقيف 30 امرأة بتهمة السرقة خلال الشهرين الأوليين لهذه السنة، ومن هنا تم تسجيل ارتفاع تورط النساء في هذه الأفعال الإجرامية، من جهة أخرى تم توقيف وحدات الدرك ل40 امرأة بتهمة ممارسة الدعارة، ولا حظت الدراسة أن هذه الجريمة انتشرت في مختلف مناطق الوطن رغم تفاوتها من ولاية لأخرى وفيما يخص الجرائم المتعلقة بالأفعال المخلة بالحياء فقد أوقفت مصالح الدرك 36 امرأة، وتكمن خطورة هذه الجريمة في كونها تساهم بشكل كبير ومباشر في تفكك وإنحالالأخلاق وبالتالي تفكك المجتمع وهذا ما ينتج عنه جرائم أخرى[1] .

حيث أصبحت المرأة ترتكب هذا الفعل الإجرامي الخطير المتمثل في المتاجرة بالمخدرات وتهريبها وقد لوحظ من خلالالإحصائياتلسنة2008 حول جرائم المرأة والتي تم معالجته من قبل وحدات الدرك الوطني خلال السداسي الأول لسنة 2009لكلا الجنسين 1586 قضية أوقف على إثرها 2451 شخصا كانت من بينهم 32 امرأة، وقد ارتفع التورط في الجريمة المنظمة، حيت سجلت المصالح في الإحصائيات السابقة لسنة 2009تورط 10 نساء، نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن المرأة اقتحمت جميع الجر ائم حتى التي يتم ارتكابها من طرف الرجل

1 عائشة ولد أحمد و فايزة بلعور: **مرجع سبق ذكره**، ص21.

الاتجار بالمخدرات وجريمة التهريب، الكيف المعالج وكذلك انضمت في شبكات إجرامية منظمة وجماعات أشرار أصبحت تقحم النساء في هذه المنظمات والشبكات وذلك من أجل مغالطة الدرك الوطني [1].

استنادا على تقارير والإحصائيات الحديثة التي أعدت من طرف الدرك الوطني والتي نشرت في الأخبار يوم 07-03-2011 حول ارتفاع الجريمة النسوية في الجزائر فإن ولاية تلمسان تصدرت القائمة من حيث عدد الجرائم ب 119 متورطة تليها العاصمة ب 115 متورطة وعين تموشنت ب 76متورطة، وهران ب 69متورطة، بشار ب 53متورطة، مستغانم ب 49متورطة، تندوف ب 45 متورطة وتيارت ب36 متورطة ثم ميلة ب 34 متورطة وما تبقى من الجرائم تتقاسمها نساء من عدة ولايات من الوطن.

أكدت مصالح الشرطة القضائية عن تورط النساء في الجرائم الاقتصادية، حيث بلغ عدد الموقوفات في قضايا الرشوة 12امرأة،و62 أخرى في المساس بالاقتصاد الوطني،و14 امرأة متهمة بتزوير النقود، و118 موقوفة بتهمة التزوير والاستعمال المزور و16امرأة بتهمة إصدار صك بدون رصيد، و84 موقوفة في جريمة خيانة الأمانة، و110 في قضايا الاحتيال وامرأة واحدة بتهمة الغش، و18 امرأة متورطة في قضايا التهريب و123امرأة موقوفة في جرائم المخدرات.

حسب التقرير فإن قضايا الضرب والجرح العمد تأتي في مقدمة القضايا التي تورطت فيها فئة النساء وذلك ب 2864 امرأة، تليها الجرائم الأخلاقية أي كل ما يتعلق بالآداب العامة ب 1001متورطة، ثم السرقات بأشكالها، منها السرقة الموصوفة ب 182امرأة، السرقات البسيطة 703 امرأة وحتى سرقة السيارات ب 15موقوفة.

ومن خلال هذا التقرير نلاحظ أن المرأة لم تقنع وتكتفي فقط بسرقة المجوهرات أو سرقة المال فيالحمامات أو قاعات الحفلات أو سرقة أشياء ثمينة من عند الجارات والقريبات أثناء التجمعات النسوية بل تعدت ذلك إلى السرقة الموصوفة التي تقوم بها من خلال التخطيط لها والسرقة داخلا لمحلات التجارية وداخل حافلات الركاب وسرقة المنازل باستعمال مفاتيح مصطنعة وقد تنشط حتى في شبكات إجرامية منظمة تقودها في بعض الأحيان امرأة تترأس العصابة النسوية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى توقيف 31 امرأة بتهمة الاختطاف والحجز أي تحويل القصر،و125 امرأة24 تهمة المساس بالنظام العام والسكينة العامة مثل بشار،بسكرة، اليزي [2] .

1 https://www.djazairess.com/djazairnews/1302: 23/04/2023.

2 https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/2156 23/04/2023

ومن هنا يمكن القول أن الجريمة النسوية لا يحددها العامل الجغرافي فالجرائم تختلف شكلا من الناحية الإحصائية والموقع الجغرافي والعوامل الفردية وإنما هناك عوامل تتداخل من بينها عوامل البيئة الاجتماعية والعوامل الثقافية،العوامل الاقتصادية كالمستوى المعيشي،الفقر، البطالة.

كما تختلف الجريمة النسوية في الجزائر من منطقة إلى أخرى ومن ولاية إلى أخرى وذلك حسب إحصائيات التي وردت من قبل الدرك الوطني حسب سنوات 2008 و2009 و2011 و لم تقتصر هذه الظاهرة على المدن الكبرى فقط مثل وهران، الجزائر، عنابة بل شملت جميع المناطق والمدن الصغيرة مثل تلمسان وذلك بتعدد أشكالها وأنماطها حيث لوحظ أن المرأة أصبحت ترتكب نفس جرائم الرجل مثل الإتجار بالمخدرات وعمليات التهريب كما أن جرائم النساء ارتفعت حسب الأشكال الممارسة من طرف الجنس النسوي مثل جرائم الإجهاض والدعارة أما الجرائم الشائعة عند المرأة في المجتمع الجزائري هو الضرب والجرح التي أتت في مقدمة هذه الجرائم[1] .

1 ولد أحمد عائشة وفايزة بلعور، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

خلاصة الفصل:

ان التغير في دور ومكانة المرأة ساهم في زيادة انخراطها في الجريمة والانحراف نتيجة اتساع حرية تنقل المرأة في المجال الجغرافي، وزيادة تعليمها وكذا خروجها للعمل،فممارستها لهذا الفعل يعتبر خللا وظيفيا تؤدي اليه مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها فمن جهة تعاني المراة من ضغوط نفسية تتعلق بالمحيط الاسري ومجموعة صدمات تعود الى مرحلة الطفولة الاولى تجعلها مهيأة نفسيا لارتكاب الفعل الانحرافي والاجرامي أكثر من غيرها، منذلك التعنيف في الصغر والرقابة الزائدة او غياب الرقابة، وغيرها من الضروف التي لها تاثير بالغ على نفسية المراة وهناك من العوامل الاجتماعية كالرفقة السيئة والمعاملة الاسرية مايدفعها الى محاولة الهروب من هذه الضغوط بطرق التوائية تجعلها تخالف المعايير الجمعية وتخرق القانون الاجتماعي من اجل ضمان استقراره وتوازنه.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

4-1 منهج الدراسة

4-1-1 المنهج الوصفي

4-1-2 منهج دراسة حالة

4-2 التقنيات المنهجية المستعملة في الدراسة

4-2-1 الملاحظة

4-2-2 المقابلة

4-3 مجتمع وعينة الدراسة وطريقة اختيارها

4-3-1 مجتمع الدراسة والعينة

4-3-2 طريقة اختيار العينة

4-4 مجالات الدراسة

4-4-1 المجال الزمني

4-4-2 المجال المكاني

4-4-3 المجال البشري

4-5 صعوبات الدراسة

خلاصة الفصل:

تمهيد:

ان الدراسة الميدانية مهمة وضرورية في البحث السوسيولوجي، فهي تضفي على البحث الصيغة العلمية، وسوف نبين في هذا الفصل البيانات الميدانية التي تم الحصول عليها من خلال الأمن الحضري وكذا محكمة ولاية المدية،بالإضافة إلى عرض للحالات المدروسة والتي أقدمت على ارتكاب الجرائم، لنحلل البيانات ونستخرج النتائج التي تم جمعها والتي تساهم في تحديد اهداف البحث والاجابة على التساؤلات، وتحديد العلاقة بين متغيراتها.

4-1 منهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المناهج المتبعة حسب أهداف الدراسة، باعتبار أن البحث العلمي يمثل الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسة معينة وتحديد أبعادها بشكل شامل يسهل التعرف عليها والتقرب منها.[1] فالمنهج هو عبارة عن مجموعة من الخطوات المنظمة التي يستخدمها الباحث لفهم الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا يعني أن المنهج يجيب عن سؤال مرده كيف يمكن حل مشكلة البحث والكشف عن جوهر الحقيقة والوصول إلى قضايا يقينية.[2]

تنتمي الدراسة الحالية الموسومة بنمطية الاجرام عند المرأة في المجتمع الجزائري إلى الدراسات الوصفية "التي تستهدف تقرير خصائص مشكلة معينة، ودراسة الظروف المحيطة بها، أي كشف الحقائق الراهنة التي تتعلق بظاهرة ما مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفاتها، بهدف وصف هذه الظاهرة وصفا دقيقا شاملا من كافة جوانبها، ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة، وهي لا تقف عند جمع البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، وتحديدها بالصورة التي هي عليها كميا وكيفيا، بهدف الوصول إلى نتائج نهائية يمكن تعميمها".[3]

حيث جاءت الدراسة الحالية من أجل تشخيص واقع الانحراف النسوي في المجتمع الجزائري واقدام المرأة على ممارسة أنواع مختلفة من الانحرافات كممارسة الدعارة وتعاطي المخدرات والحمل خارج الإطار الشرعي... إلخ، وارتباط هذه الأفعال التي اقل ما توصف به في مجتمعنا انها أفعال إجرامية وخارقة للبناء القيمي والمعياري،

1 أحمد الصباب: **الأسلوب العلمي في البحث**، دار النهضة، جدة، 1981، ص107.

2 حسن عبد الحميد احمد رشوان: **العلم والبحث العلمي**، دراسة في مناهج العلوم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1982، ص142.

3 محمد شفيق: **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص108.

وعملا بفكرة أنه: " **مهما يكن موضوع البحث، فإن قيمة نتائجه تتوقف على قيمة المناهج المستخدمة**"[1]، وعليه تم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، ومنهج دراسة حالة.

4-1-1 المنهج الوصفي: هو الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية، ولا يقتضي المنهج الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل لابد من تصنيف هذه المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا، بحيث يؤدي إلى فهم علاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر، والأسلوب الوصفي لا يهدف إلى وصف الواقع كما هو بل الهدف من استخدامه للوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره،[2] وسنطبق هذا المنهج على 08حالات من خلال المحاضر القضائيةو05 حالات هي عينة البحث، ونهدف من خلال استعمالنا لهذا المنهج إلى الوصف والتحليل والتفسير للظاهرة المدروسة، وهذا ما يتوافق مع مسعى البحث لمعرف أنماط الجريمة عند المرأة في المجتمع الجزائري.

4-1-2 منهج دراسة حالة: هو منهج يمكن الباحث من النفاذ إلى أعماق الظاهرة، ويقصد به أيضا البحث في الدوافع الحقيقية الكامنة وراء السلوك وذلك باستخدام جملة من التقنيات كالملاحظة والمقابلة، وتعد بذلك دراسة الحالة من اكثر المناهج أهمية وثراء لموازاتها مع التغيرات المفرزة للعديد من المشكلات السلوكية منها موضوع البحث واستخدامنا لهذا المنهج نظرا للاعتبارات التالية:

- ✓ يتيح إمكانية دراسة ديناميكيات التغير لعدد محدد من الأشخاص بمزيد من التعمق وبشكل يتيح دراسة الوحدات الاجتماعية بطبيعتها الكلية مع الاكتفاء بالوصف الظاهري للموقف.
- ✓ أنه منهج يتناسب مع موضوعات شتى خاصة ما يتعلق منها بالعادات والتقاليد والدوافع والاتجاهات.
- ✓ يحاول كذلك كشف العمليات الاجتماعية التي تؤثر في المواقف المختلف.[3]

ومن مميزات هذا المنهج قلة عدد افراد العينة وقد تم توظيف هذا المنهج على عينة مشكلة من**05**حالات من نساء مرتكبات للجرائم وكذلك تحليل لمحاضر قضائية تضم **08**حالات.

---

1 موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، ترجمة: بوزيد صحراوي مراجعةمصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص97.

2 دوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر، 2012، ص ص181- 182.

3 محمد إسماعيل قباري: **مناهج البحث في علم الاجتماع، مواقف واتجاهات معاصرة**، منشأة المعارف، القاهرة، 1982، ص156.

4-2 التقنيات المنهجية المستعملة في الدراسة

تعتبر تقنيات البحث وسائل تسمح لما بجمع المعطيات من الواقع وتحليلها، وهي بمثابة الطريق الذي يسهل للباحث الوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

4-2-1 الملاحظة:

تعتبر الملاحظة أداة من أدوات البحث العلمي، عن طريقها يتم جمع البيانات عن حال الظاهرة وما يصدر عنها من سلوك الافراد الصادر عن تصرفاتهم عند تعرضهم لبعض المواقف الطبيعية او المصطنعة التي يمكن مشاهدتها.[1]

وهي طريقة هامة من طرق جمع البيانات يستخدمها الباحث للوصول إلى المعلومات المطلوبة والمتعلقة بموضوع الدراسة.[2]

وترتبط الملاحظة في معناها العام بالمقابلة، أي أن استعمال المقابلة كأداة لجمع البيانات يسمح للباحث بالاستفادة مما يلاحظ أثناء محادثته للمبحوث، وان يتعرف على دلالات ومعاني الإشارات والحركات التي يستعملها المبحوث أثناء اجاباته، وتعتبر احدى تقنيات البحث في العلوم الاجتماعية الهامة، واستخدمنا تقنية الملاحظة البسيطة بغرض جمع معلومات حول الموضوع في عموميته.

ولقد كانت هذه الملاحظة اول ما لفت انتباهنا لموضوع الدراسة، فانتشار ظاهرة الجريمة في أواسط النساء لا يمت بأية صلة للقيم الدينية والاجتماعية.

4-2-2 المقابلة:

تعرف المقابلة بأنها تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة ان يستثير معلومات واراء ومعتقدات شخصأخرأوأشخاصأخرين.[3]

وتستخدم المقابلة بالأساس من اجل التعرف على الآراء والتصورات وكل ما له علاقة بوجدان أو عقل المبحوث، مما لا يمكن رصده مباشرة بوسائل تقنية أخرى.[4]

---

1 موريس انجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية (تدريبات عمليتيه)**، ترجمة: بوزيد صحراوي ومراجعته: مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص314.

2 صلاح مصطفى الفوال: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، مكتبة غريب، القاهرة، 1980، ص158.

3 السيد أحمد محمد غريب: **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص42.

4عمار حمداش: **تقنيات البحث السوسيولوجي**، ط1، سلسلة دفاتر طالب علم الاجتماع، المغرب، 2006، ص25.

استخدمنا في هذه الدراسة المقابلة نصف الموجهة التي تهدف إلى توجيه الحالة نحو البحث والسير في اتجاه واضح مع المحافظة على تعابير المبحوثة والبحث، فهذا النوع من المقابلات يتميز بنوع من الخصوصية، وهي عبارة عن حوار تتحدث فيه الحالة بشيء من الحرية، يقوم الباحث بتوجيه الحوار بمجموعة من الأسئلة المضبوطة نحو ما يخدم البحث وتركز على تنظيم المعلومات والمعطيات التي تساعد في إيجاد سلوك معين للحالات.[1]

4-3 مجتمع الدراسة والعينةوطريقة اختيارها

4-3-1 مجتمع الدراسة والعينة:

يعرف مجتمع البحث بأنه: "**مجموعة كل الحالات التي تطابق في مجموعة من المحددات**"[2]، وبذلك فمجتمع البحث مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، والتي يجري عليها البحث والتقصي، ومجتمع البحث في الدراسة الحالية هن جميع النساء اللاتي يمارسن أفعالا انحرافيه وخارجة عن المعايير الاجتماعية بالمجتمع الجزائري، غير أن بعض الأحيان تكون الحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة بخصوص مشكلة البحث أو الظاهرة أو وجود ظروف خارجة عن نطاق الباحث تجعل من الصعب دراسة جميع عناصر المجتمع ما يدفع الباحث إلى استخدام أسلوب العينة بدلا من أسلوب المسح الشامل، وتعرف العينة احصائيا على أنها:" **ذلك الجمع الذي يضم عددا كبيرا أو قليلا من الأفراد المتغيرة في الشكل أو اللون أو القياس، لكنها تعود إلى أصل واحد، وهي أن تتشابه في احدى الصفات على الأقل، مأخوذة من المجتمع الذي يطلق عليه العينة**"[3]

وهي أيضا:" **من أبرز الطرق التى يستعملها الباحث في جمع المعطيات والبيانات التي تساعده في دراسته وتحليله وتفسير الظاهرة التي يكون الباحث بصدد دراستها وهي تنقسم إلى عدة أنواع حسب نوع الموضوع ونوع ومجتمع الدراسة**"[4].

وعينة الدراسة الحالية هن مجموعة من النساء يمارسن أفعال انحرافية واجرامية كتعاطي المخدرات وممارسة الدعارة والاجهاض...إلخ، ولقد تم اختيار هذه العينة عن طريق القصد او ما يطلق عليها في منهجية البحث العلمي بالعينة القصدية والتي تعرف:" **على انها عينات يتم انتقاء افرادها بشكل مقصود من قبل الباحث،**

1 مزوز بركو: **جريمة القتل عند المرأة في علم اجتماع الجريمة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص150.

2 موريس أنجرس: **مرجع سبق ذكره**، ص298.

3عبد القادر حلمي: **مدخل الى علم الإحصاء**، ط10،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص20

4 عبد الباقي زيدان: **قواعد البحث الاجتماعي**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1974، ص117.

نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الافراد دون غيرهم"[1]،أي يتدخل الباحث ويختار الذين تتوفر فيهم المقاييس، وقد تم الاعتماد على هذه العينة باعتبارها الأنسب للوصول إلى عينة تتضمن المؤشرات التي تخدم طبيعة الموضوع.

4-3-2 طريقة اختيار العينة:

من المعروف علميا انه من الصعب على أي باحث اجراء دراسات شاملة لكل مفردات المجتمع الخاص بالدراسة ولهذا فمعظم البحوث العلمية تكتفي بعينة من المجتمع المدروس، حيث تم اختيار عينة هذه الدراسة عن طريق القصد متمثلة في مجموعة من النساء يمارسن أنماطا من الأفعال الانحرافة والاجرامية، والمقدر عددهم 05 حالات تم الوصول اليها عن طريق كرة الثلج والتي تقوم على اختيار فرد معين قادنا إلى بقية المفردات، وجاء استخدامنا لعين كرة الثلج كون الموضوع الحالي من الطابوهات والقضايا المسكوت عنها.

هذا النوع من العينات لا يمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، وانما تمثل العينة نفسها فقط فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينة بطريق الصدفة، أي يحصل على معلومات من الذين يصادفهم، كما ان نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي وانما تعطي فكرة عن مجموع الافراد الذين اخذ منهم الباحث المعلومات المجتمعية لديه.[2]

تناسب هذه العينة لدراسة ظاهرة الانحراف والجريمة اين يصعب على الباحث تحديد حجم العينة ومعرفة جميع مفرداتها، ولإثراء الدراسة تم مقابلة محامي من ولاية المدية والذي طلب منا عدم ذكر الاسم حيث تم تزويدنا بثمانية حالات من المحاضر القضائية تم القائها علينا شفهيا.

4-4 مجالات الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية دراسة اجتماعية تجسدت من خلال ثلاث حدود زمنية ومكانية وبشرية موضحة كالاتي:

4-4-1 المجال الزمني:

لقد بدأ التحضير لهذا البحث منذ استئناف الدراسة وكانت الحدود الزمنية لهذه الدراسة منذ شهر ديسمبر 2022 إلى غاية شهر ماي 2023 أي استغرقت منا حوالي ستة (06) أشهر تجلت في القراءات المتعلقة حول الموضوع وجمع المراجع من مختلف المصادر، ثم التركيز على سياقة الإشكالية وطرح تساؤلات لموضوع البحث وكذا

1 خالد حامد: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط1، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص130.

2 خالد الهادي وقدي عبد المجيد: **المرشد المهني في المنهجية وتقنيات البحث العلمي**، دار المهومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص56.

صياغة الفرضيات التي تعتبر بمثابة اجابة عن التساؤلات في انتظار التحقق منها ميدانيا، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المزج بين القراءات النظرية والميدانية، هذا الأخير تم فيه الاتصال بجهات ساهمت قي توجيه البحث وتحديد زاويته ومختلف ابعاده.

4-4-2 المجال المكاني:

نقصد بالمجال المكاني النطاق الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية ونظرا لضيق الوقت والسرية المهنية وكذا الصعوبة في اجراء بحث على مستوى المؤسسات الحكومية (**كالسجن والمحاكم...الخ**). تم الاعتماد على عينة كرة الثلج وكذا الاستفادة من بعض محاضر تم الحصول عليها من خلال محامي من ولاية المدية.

4-4-3 المجال البشري:

هو المجال المتعلق بالعناصر الممثلة لوحدات العينة يعبر عن المجتمع الذي نريد دراسته وتكوين فكرة عنه ومنهم الأشخاص الذين قمنا بالمقابلة معهم، وبالنسبة لبحثنا فالمجال البشري تمثل في النساء اللواتي قمن ببعض الجرائم المختلفة وتم اختيار العينة وفقا للمقاييس التالية:

- **السن**:19 سنة فما فوق.
- **الجنس**:أنثى.
- **نوع الجريمة**: الجرائم بمختلف أنواعها.
- **المجتمع**: الجزائري.
- **الحالة المدنية**: عازبات، مطلقات، متزوجات، امهات عازبات.

4-5 صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ولعل أبرزها التي واجهت الدراسة من الناحيتين النظرية والميدانية نذكر :

- مشكلة قلة المراجع حول اجرام المرأة وندرتها.
- اغلب الدراسات التي تناولت موضوع اجرام المرأة بصفة عامة كانت من منطلقات نفسية وقانونية.
- ضيق الوقت لإجراء بحث تناول فئة حساسة في مجتمع معروف بالمحافظة كون الموضوع من الطابوهات والقضايا المسكوت عنها.
- طول الإجراءات وكثرة الانتظار للحصول على احصائيات متعلقة بجرائم المرأة في المجتمع الجزائري .
- صعوبة الحصول على حالات واقعية تمثل عينة الدراسة نظرا للسر المهني.
- تكتم وتحفظ بعض الحالات بالادلاء بالمعلومات.

خلاصة الفصل:

نظرا لطبيعة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي كونه الانسب لدراسة الظواهر الاجتماعية حيث يقوم على وصف الظاهرة وجمع المعطيات وتصنيفها وتعبير عنها كميا وكيفيا من اجل فهم علاقتها مع غيرها من الظواهر والوصول الى استنتاجات تسهم في فهم واقع الظاهرة كما استخدمنا منهج دراسة حالة، وقد تنوعت ادوات الدراسة في هذا البحث الموسوم بنمطية الاجرام عند المراة في لمجتمع الجزائري، نظرا لخصوصيته الشديدة، وقد تمت الدراسة على عينة من النساء التي مارسنا افعال انحرافية واجرامية ويجرم غالبيتها القانون الجزائري، كما قمنا من خلال هذا الفصل بعرض مجالات الدراسة الثلاث، (المجال الماني والزمني والبشري) قد تم جمع المعطيات من خلال تقنية الملاحظة وكذا المقابلة.

الفصل الخامس: تحليل نتائج الدراسة

تمهيد

5–1 القراءة الإحصائية

5–1–1 على مستوى مصالح محكمة ولاية المدية

5–1–2 على مستوى مصالح أمن ولاية المدية

5–2 عرض وتحليل الجداول وفقا للمحاضر القضائية

5–3 عرض وتحليل الحالات

5–3–1 عرض البيانات السوسيو–ديمغرافية للحالات

5–3–2 عرض والتعليق على الحالات

5–4 تفسير النتائج في ضوء الفرضيات

5–4–1 تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى

5–4–2 تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية

تمهيد:

بعد أن قمنا بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة, سنحاول في هذا الفصل عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية من خلال دراسة البيانات المتحصل عليها من قبل المصالح القضائية ومن المبحوثين للوصول إلى إجابة منطقية وموضوعية لتساؤلات الدراسة وصولا إلى استخلاص النتائج العامة للدراسة.

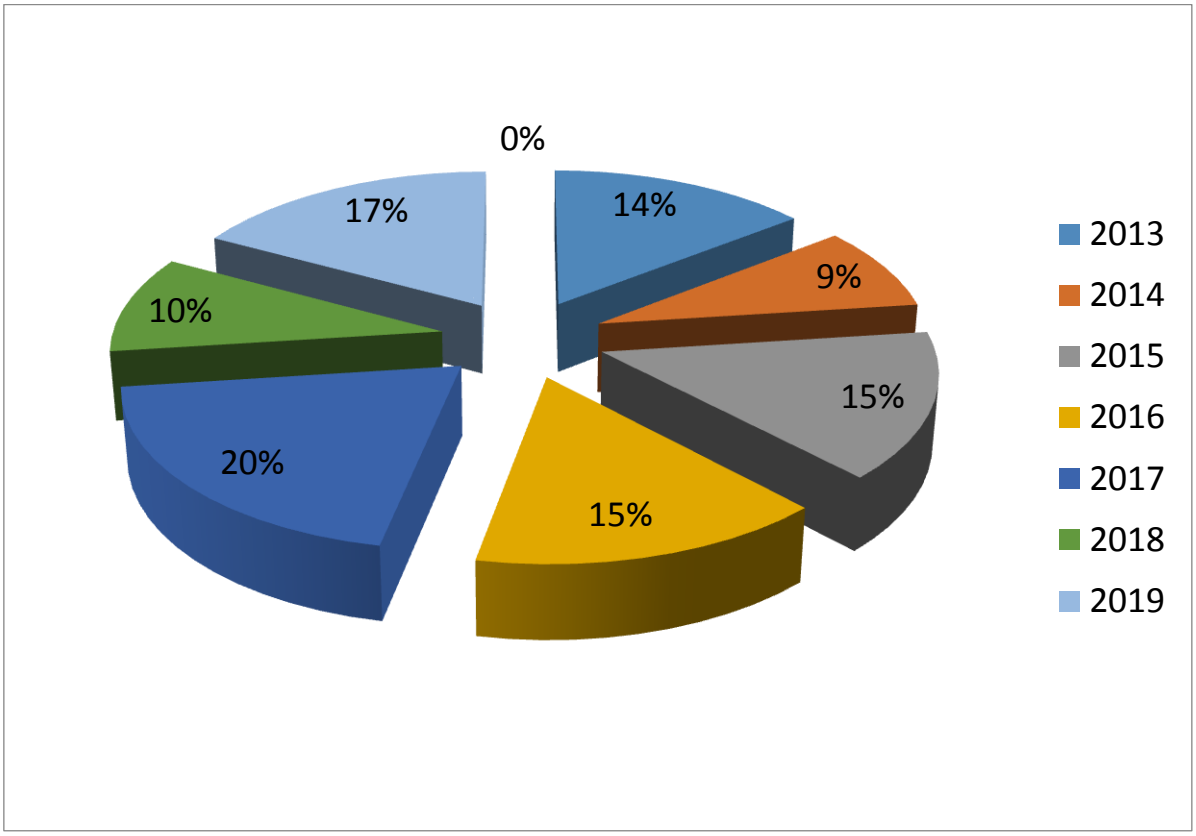
5-1 قراءة إحصائية لحجم و نمطية جرائم المرأة لولاية المدية خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2013-2022:

ظاهرة الجريمة من السلوكات المضادة للمجتمع لما لها من أثار سلبية تمس الفرد و المجتمع على حد سواء تسعى الدراسات والأبحاث إلى تشخيصها ومعرفة أسبابها وحجمها ودرجة انتشارها وتوزيعها الجغرافي ولن يأتي ذلك إلا بالحصول على معلومات وبيانات تظهر لنا مختلف جوانب الظاهرة ،وهذا ما يوفره لنا الإحصاء الجنائي ،فلم يعد محصورا في الميادين العلمية التي تتعامل بالأرقام، بل تعداه إلى العلوم الأخرى واصبح له مكانة بما يوفره من فهم للظواهر الاجرامية ،ولكن على الرغم من هذه الأهمية نجد دائما أن الأرقام التي تعبر عنها هي أرقام سوداء ولا تعبر عن حقيقة الظاهرة وخاصة فيما يخص الجرائم النسوية، اذ يوجد عدد كبير من الجرائم التي لا يتم اكتشافها او لا يبلغ عنها، لكن هذا لا ينفي ان هذه الاحصائيات تعطي لنا فكرة عن حجم الجرائم ومعدل زيادتها أو نقصانها وخصائص الأشخاص الذين يرتكبون أنماط معينة من الجرائم، ومعرفة التوزيع الجغرافي للجريمة ،ومن الاحصائيات التي اعتمدنا عليها في دراستنا إحصاءات الأمن الحضري وكذا إحصاءات محكمة ولاية المدية والتي توضح أنماط الجرائم المرتكبة خلال عشر سنوات مابين سنة 2013 إلى 2022.

5-1-1 على مستوى مصالح محكمة ولاية المدية:

جدول رقم(03): يبين الجنح المرتكبة من طرف المرأة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019.

نوع الجريمة / السنوات	مستأجرة	ضرب	تهديد	سب	إهانة	إنتهاك حرمة بيت	سرقات بسطلة	تخطيم ملك الغير	نصب	زنا	إنشاء محل للفسق	تحريض قاصر على فساد الأخلاق	المجموع	%
2013	06	17	25	30	-	01	09	01	04	-	-	-	93	14.44
2014	13	04	-	12	02	03	16	-	04	01	-	-	55	8.54
2015	07	29	-	36	03	-	12	04	01	01	01	02	96	14.91
2016	08	19	01	45	02	06	12	01	02	01	-	01	98	15.22
2017	31	26	-	45	02	02	09	06	05	-	02	-	128	19.83
2018	03	26	06	12	-	-	10	02	02	-	-	03	64	9.94
2019	05	26	12	44	-	-	13	04	02	02	-	02	110	17.08
المجموع	73	147	44	224	9	12	81	18	20	05	03	08	644	100



الشكل رقم(01): يبين الجنح المرتكبة من طرف المرأة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019

- من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين إحصائيات الجنح المرتكبة من طرف المرأة على مستوى محكمة المدية، في الفترة الممتدة مابين 2013-2019.

- أعلى نسبة من الجرائم تتركز سنة 2017 بنسبة (19.83%) جريمة السب (45 حالة) في أول الترتيب لهذه السنة مقارنة بباقي الأنواع الإجرامية ،

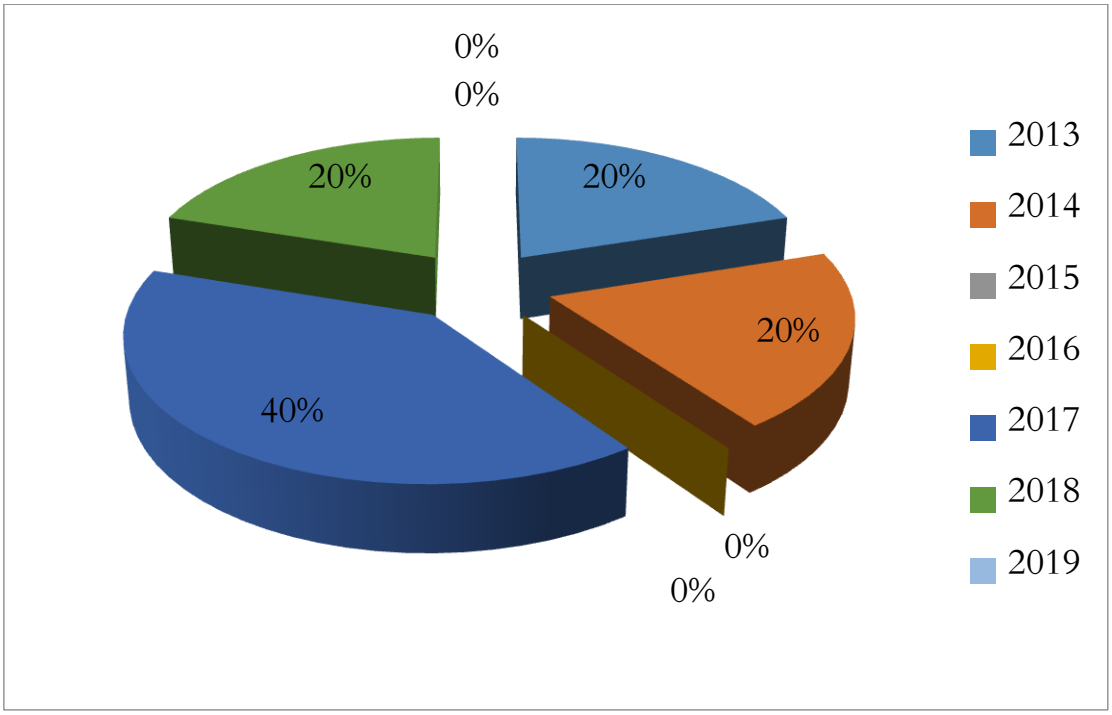
- تلي سنة 2019 بنسبة (17.08%) كذلك إحتلت المرتبة الأولى جنحة السب (44 حالة)، من ثم سنة 2016 بنسبة (15,22%) لنجد في هذه السنة كذلك جريمة السب (45 حالة) بأعلى عدد حالات ،

- تلي سنة 2015 بنسبة (14.91%) نفس الشيء جنحة السب هي في أول ترتيب مقارنة بباقي الأنواع (36 حالة)، بعد ذلك سنة 2013 بنسبة (14.44%) بتحصيل (30 حالة) سب .

- تلي سنة 2018 بنسبة (09.94%) لنجد (26 حالة) سجلت في جنحة (الضرب) لتكون أدنى نسبة ما بين السنوات كلها (08.54 %) سنة 2014.

جدول رقم(04) يبين الجنايات المرتكبة من طرف المرأة خلال الفترة الممتدة مابين 2013 إلى2019

نوع الجريمة السنوات	تكوين مجموعة أشرار	السرقات الموصوفة	مخدرات	المجموع	%
2013	-	-	01	01	%20
2014	-	-	01	01	%20
2015	-	-	-	-	-
2016	-	-	-	-	-
2017	-	-	02	02	%40
2018	-	-	01	01	%20
2019	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	05	05	%100



شكل رقم(02) يبين الجنايات المرتكبة من طرف المراة خلال الفترة الممتدة مابين 2019/2013

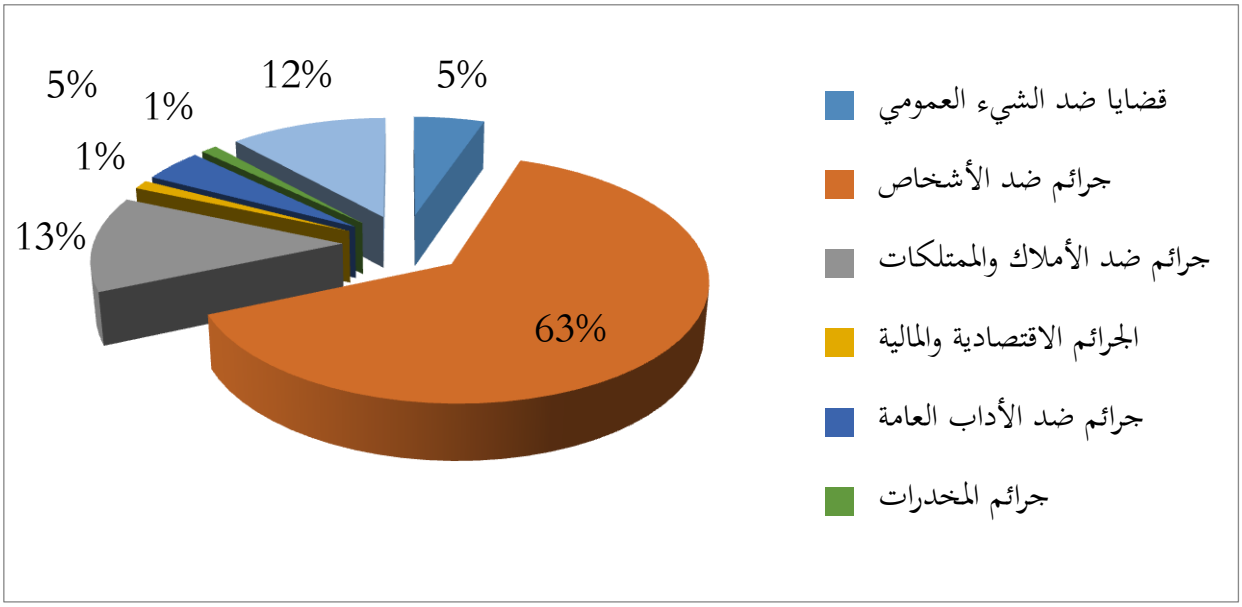
من خلال الجدول رقم(04) الذي يبين مجموعة إحصائيات تخص جرائم النساء على مستوى محكمة المدية فى الفترة الزمنية من 2013 - 2013

- أعلى نسبة سجلت سنة 2017 (40%) بتحصيل حالتين تستهلك المخدرات فيما لم تسجل أي عدد بالنسبة لباقي الأنواع، تلي نسبة (20%) في كل من سنوات 2013 - 2014-2018 تسجيل حالة واحد تستهلك المخدرات في كل سنة منهم بينما لم تسجل أي نسب في كل من سنة 2015 - 2016 - 2019

5-1-2 على مستوى مصالح أمن ولاية المدية.

جدول رقم (05) : يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2020.

أنواع الجرائم	سنة 2020	%
قضايا ضد الشيء العمومي	13	%05.24
جرائم ضد الأشخاص	157	%63.31
جرائم ضد الأملاك والممتلكات	32	%12.90
الجرائم الاقتصادية والمالية	03	%01.21
جرائم ضد الأداب العامة	11	%04.44
جرائم المخدرات	03	%01.21
الجرائم المعلوماتية	29	%11.69
المجموع	248	%100



الشكل رقم (03): يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2020.

-يظهر من خلال الجدول رقم (05) الذي يقدم مجموعة احصائيات تخص جرائم متنوعة لقضايا مسجلة على مستوى أمن ولاية المدية، لسنة 2020.

-سجلنا أعلى نسبة في جرائم ضد الأشخاص ب (63.31%) ب(157) حالة من أصل (248) حالة. لتلي جرائم ضد الأموال والممتلكات بنسبة (12.90%) أي (32) حالة من إجمالي (248) حالة. ثم نجد الجرائم المعلوماتية بنسبة (11.69%)(29) حالة من اجمالي (248) حالة. بعد ذلك جرائم ضد الآداب العامة بنسبة (04.44%)أي (11) حالة من اجمالي (248) حالة. لنجد في الأخير خلال سنة 2020 تساوي النسب بين الجرائم الاقتصادية والمالية مع جرائم المخدرات بنسبة (01.21%) (03) حالات من اجمالي (248) حالة.

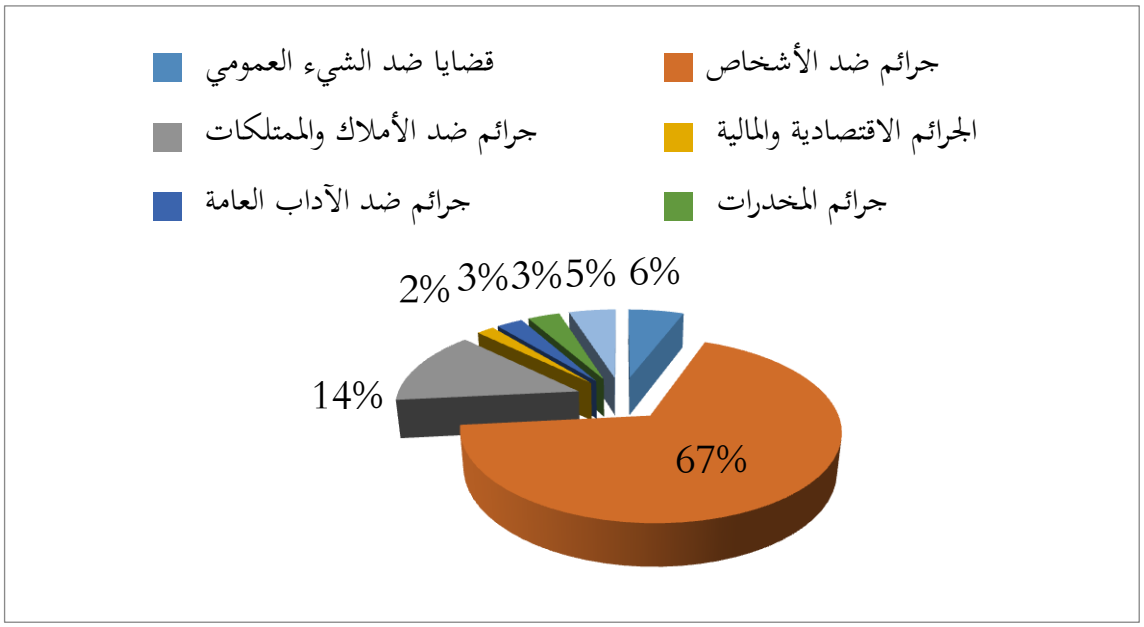
- سجلت جرائم ضد الأشخاص أعلى نسبة من بين مجموع النماذج الاجرامية الأخرى،وهدا راجع للتغير في نمطية الاجرام والخروج عن جرائمها الرئيسية إلى الجرائم العامة نتيجة التغير الاجتماعي و الثقافي.

فما هو مصاحب لهذه الفترة الزمنية وباء كورونا حيث عانت النساء من أزمات نفسية شديدة من رعب،كبت،انطوائية نتيجة الخوف من انتقال العدوى لتلجأ إلى الضرب والجرح العمدي كفعل يعبر عن تنفيسها كذلك السب والتهديد اللذان كانا نتاجا لتراكمات.

-لجأت بعض النساء إلى ضرب وتعنيف الأولاد نتيجة اعتيادهم على مزاولة أولادهم الدراسة وعدم القدرة على تحمل مسؤوليتهم يوميا طوال اليوم. كذلك نجد السب والشتم بين الأزواج فلم يعتد كلا منهما على الوضع

جدول رقم (06): يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2021.

نوع الجريمة	سنة 2021	%
قضايا ضد الشيء العمومي	19	%05.92
جرائم ضد الأشخاص	221	%66.98
جرائم ضد الأملاك والممتلكات	45	14.02%
الجرائم الاقتصادية والمالية	06	%01.87
جرائم ضد الآداب العامة	09	%02.80
جرائم المخدرات	11	%03.43
الجرائم المعلوماتية	16	%04.95
المجموع	327	%100



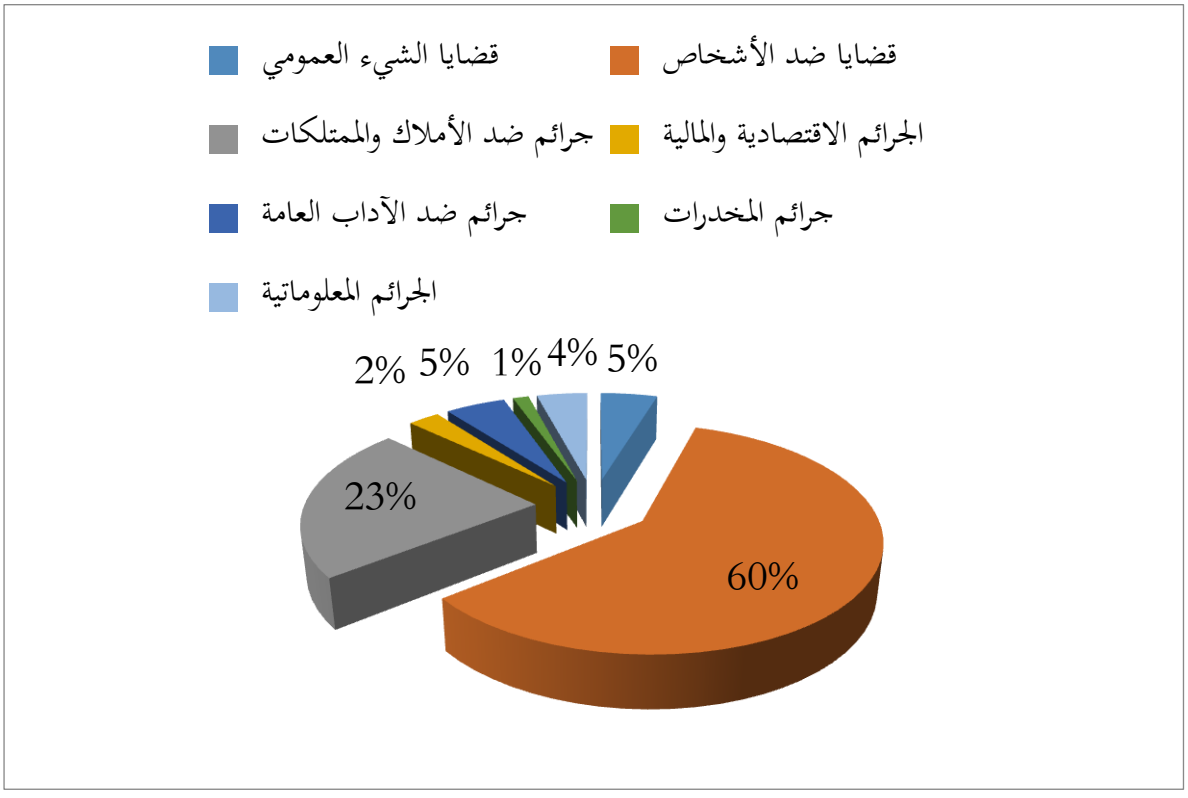
الشكل رقم (04): يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2021.

يظهر من خلال الجدول (06) الذي يقدم مجموعة احصائيات لجرائم متنوعة قامت بها نساء لقضايا مسجلة على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2021.

- في أول الترتيب نجد جرائم ضد الأشخاص، بنسبة (66.98%) ب (221) من اجمالي (327) حالة. في ثاني الترتيب جرائم ضد الأموال والممتلكات بنسبة (14.02%) ب(45) حالة من اجمالي (327) حالة. من ثم قضايا الشيء العمومي بنسبة (05.92%) ب(19) حالة من اجمالي (327) حالة. بعد ذلك نجد الجرائم المعلوماتية بنسبة (04.95%) (16) حالة من اجمالي (327) حالة.لتلي جرائم المخدرات بنسبة (03.43%) ب (11) حالة من اجمالي (327) حالة من ثم جرائم ضد الآداب العامة بنسبة (02.80%)ب(09) حالات وأخيرا نجد الجرائم الاقتصادية والمالية بنسبة (01.87%) ب(6) حالات من اجمالي (327) حالة.
- لنجدأن الجريمة ضد الأشخاص حافظت على أعلى نسبة مثل ما تم ملاحظته خلال السنة الماضية.

جدول رقم (07): يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2022.

نوع الجريمة	سنة 2022	%
قضايا الشيء العمومي	18	%04.69
قضايا ضد الأشخاص	229	%59.64
جرائم ضد الأملاك والممتلكات	87	%22.66
الجرائم الاقتصادية والمالية	10	%02.60
جرائم ضد الآداب العامة	19	%04.95
جرائم المخدرات	05	%01.30
الجرائم المعلوماتية	16	%04.17
المجموع	384	%100



الشكل رقم (05) : يبين الجرائم المرتكبة من طرف المرأة لسنة 2022.

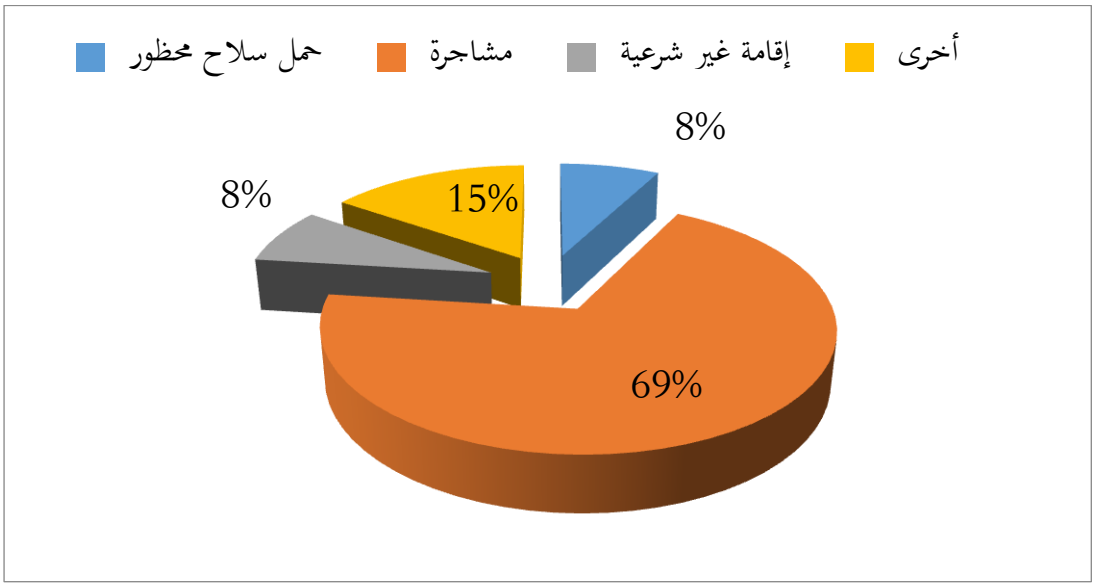
يوضح الجدول رقم (07) مجموعة احصائيات تخص عدة جرائم قامت بها نساء لقضايا مسجلة على مستوى أمن ولاية المدية سنة 2022.

- في أول الترتيب نجد قضايا ضد الأشخاص بنسبة (59.64%)ب (229) حالة من اجمالي (384) حالة. في ثاني الترتيب جرائم ضد الأملاك والممتلكات ب (22.66%)أي (87) حالة من اجمالي (384) حالة. من ثم جرائم ضد الآداب العامة بنسبة (04.95%) ب(19) حالة من اجمالي (384) حالة، لتلي قضايا ضد الشيء العمومي ب (04.69%) ب(18) حالة من اجمالي (384) حالة. بعد ذلك الجرائم المعلوماتية ب (04.17%) ب(16) حالة. لتلي الجرائم الاقتصادية والمالية (02.60%) ب(10) حالات من اجمالي (384) حالة. وأخيرا كأدنى نسبة متحصلة سنة 2022 جرائم المخدرات ب (01.30%) ب(5) حالات.

- من بين مجموع النماذج الإجرائية المطروحة كذلك نجد سنة 2022 قضايا ضد الأشخاص تمثل أعلى النسب كون المرأة عموما تقدم بكثرة على مثل هكذا نموذج إجرامي،رغم الارتفاع في الحجم لكن لم يقابله ارتفاع في النسبة وهذا راجع لزيادة حجم الجرائم الأخرى

جدول رقم (08): يبين قضايا ضد الشيء العمومي لسنة 2020.

تكييف القضية	سنة 2020	%
حمل سلاح محظور	01	%7.69
مشاجرة	09	%69.23
جمعية أشرار	-	-
إقامة غير شرعية	01	%7.69
أخرى	02	%15.38
مجموع الشيء العمومي	13	%100



الشكل رقم (06): يبين قضايا ضد الشيء العمومي لسنة 2020.

يظهر من خلال الجدول رقم (08) الذي يقدم مجموعة احصائيات تخص جرائم ضد الشيء العمومي قضايا قامت بها نساء مسجلة على مستوى أمن ولاية المدية. لسنة 2020.

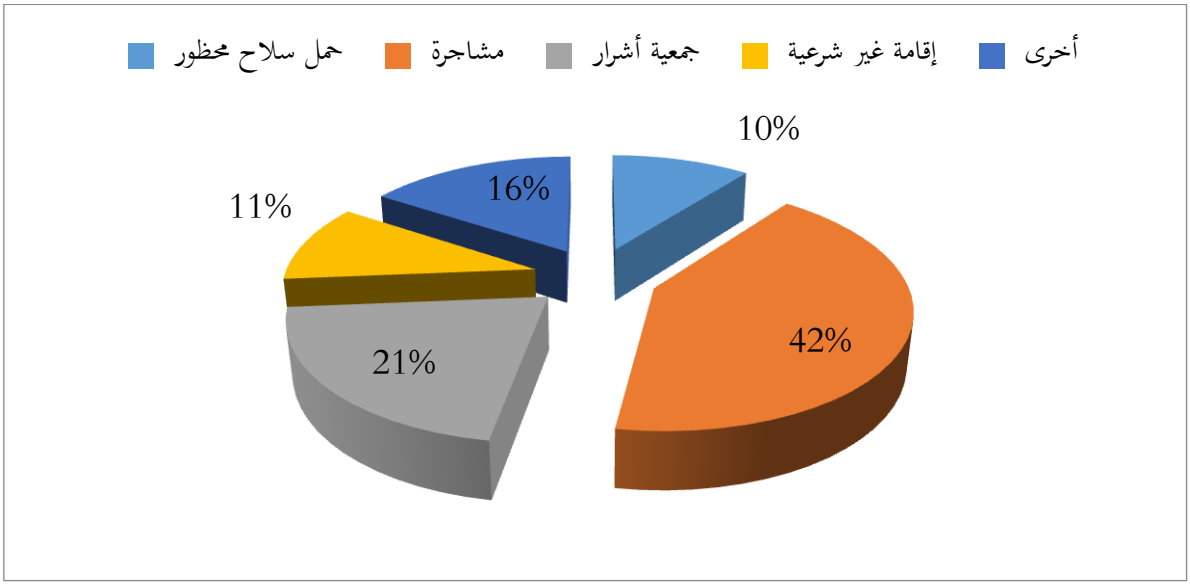
- سجلت جريمة المشاجرة أعلى نسبة (69.23%)ب(09) حالات من اجمالي (13) حالة. لتلي جرائم من نوع آخر بنسبة (15.38%) بحالتين، ليكون هنالك تساوي النسب في كل من جريمة حمل سلاح محظور والإقامة غير الشرعية ب (07.69%) حالة واحدة من اجمالي (13) حالة بينما لم نسجل أي نسبة في جريمة تكوين جمعية أشرار.

– تقدم المرأة على ارتكاب فعل المشاجرة بكثرة مقارنة بباقي الأنواع. قيامها بالمشاجرة راجع لعوامل منها الامراض أو التشوهات أو العاهات الجسمية هذه الأخيرة تجعل المرأة تشعر بالقلق الدائم وانعدام الثقة بالنفس نتيجة التعرض للاستفزاز. كما ذكر فرويد من أهم الأسباب اهمال الجنس الآخر بالمختصر الشعور بالنقص كذلك نجد الإحباط والكبت وحب الانتقام نتيجة الخيانة الزوجية مثلا أو عنف مرتكب ضدها أو الشعور بعدم التقدير بالتالي تقدم على أي نوع اجرامي خاصة المشاجرة دون وعي وادراك في حالة قلق.

نجد "دوركايم" قد أكد ان المرأة الحضرية تتمتع بقدر كافي من الحرية لتقدم على ممارسة مختلف حالات الاجرام من مشاجرة وضرب .... كذلك قد أكدت بعض الابحاث ان للمناخ دور في سلوك الاجرامي واكدوا على العلاقة بين المناخ وظاهرة الاجرام فمثلا عند الرطوبة تنخفض جرائم العنف بنسبة كبيرة أن المناخ يؤثر على الظاهرة الاجرامية من بينهم كتليه، جيري فقد اثبتت البحوث العلمية والاحصائيات الجنائية في العديد من الدول عن وجود علاقة بين المتغيرات المناخية والسلوك الاجرامي حيث اصبح من المستقر ان لكل فصل من فصول السنة نوع معين من الجرائم تظهر فيه اكثر من ظهورها في الفصول الاخرى، فما هو معروف عن ولاية المدية باردة شتاءا ومناخها حار صيفا. كذلك هناك علاقة بين السن والجريمة اذن الجريمة تتزايد كلما بلغت القوة البدنية ذروتها أي بلوغ ربيع أو مرحلة الشباب، ثم تبدأ بالانحدار والضعف حتى تتلاشى نهائيا كلما مال العمر نحو خريفه أو شيخوخته. فيما نجد وباء كورونا حيث ازدادت حالات الشجار خاصة بين الأزواج نتيجة الحجر الصحي والمكوث لساعات طويلة بالمنزل. وخاصة بسبب المشاكل المادية بالنسبة للعامل اليومي الذي لم يجد القوت ليعيل عائلته.

جدول رقم (09): يبين جرائم ضد الشيء العمومي لسنة 2021

تكييف القضية	سنة 2021	النسبة%
حمل سلاح محظور	02	%10.53
مشاجرة	08	%42.11
جمعية أشرار	04	%21.05
إقامة غير شرعية	02	%10.53
أخرى	03	%15.79
مجموع الشيء العمومي	19	%100



الشكل (07): يبين جرائم ضد الشيء العمومي لسنة 2021

يظهر من خلال الجدول رقم(09) الذي يقدم مجموعة من الاحصائيات، تخص قضايا قامت بها نساء قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2021 من نوع جرائم ضد الشيء العمومي

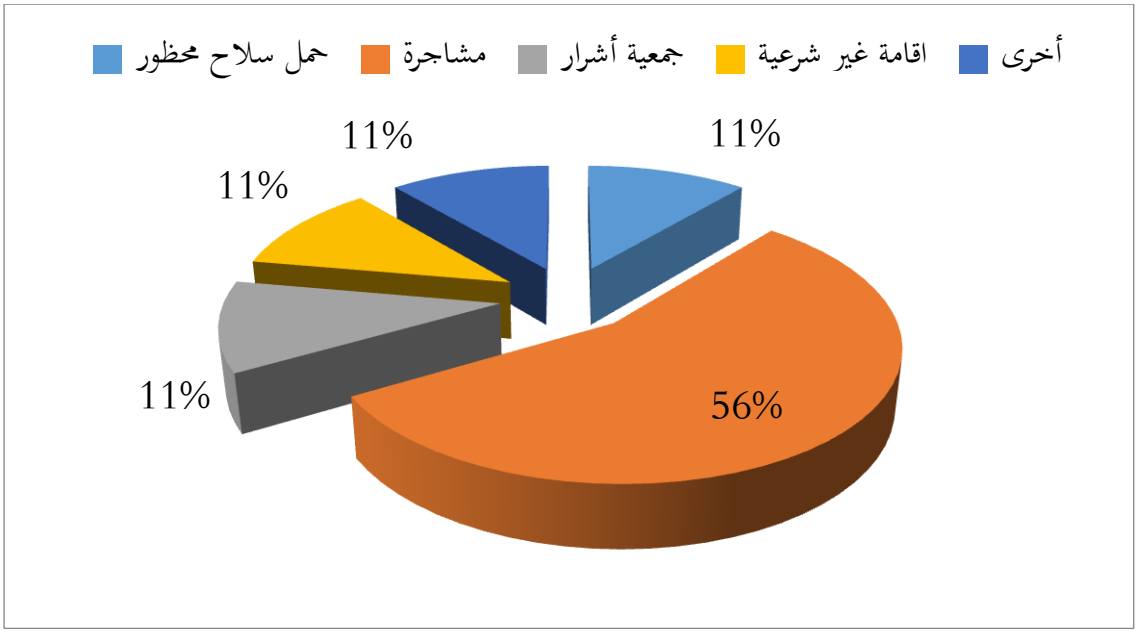
سجلت جنحة المشاجرة أعلى نسبة (42.11%)ب (08) حالات من اجمالي (19) حالة لتلي جناية تكوين جمعية أشرار ب (21.05%)ب(04) حالات من اجمالي (19) حالة. ثم نجد جرائم من نوع آخر بنسبة (15.79%) ب(03) حالات من اجمالي (19) حالة لتنخفض أكثر وتكون أدنى نسبة (10.53%)ب حالتين في كل من جريمة حمل سلاح محظور والإقامة غير الشرعية.

يتضح من خلال الجدول السابق ان جريمة المشاجرة خلال سنة 2020 احتلت أكبر نسبة. كذلك الحال خلال سنة 2021 لكن انخفضت نوعا ما مقارنة بما مضى. هذا راجع لطبيعة المرأة على الاعتياد والصبر والتحمل. كذلك نقص الخوف من الوباء بالتركيز على الاحتياطات المتبعة لتفادي الاصابة. نتيجة كذلك كثرة التوصيات من الأخصائيين النفسانيين.

بينما ارتفعت الحالات بالنسبة لتكوين جمعية أشرار كون الوضع الصحي استقر. فتم فتح المرافق العامة وكثرت التجمعات ما أدى بالنساء إلى استغلال الفرص لتحقيق أهدافهن الخاصة للحصول على المال عن طريق الاحتيال والخداع.

جدول رقم (10): يبين جرائم ضد الشيء العمومي لسنة 2022

تكييف القضية	سنة 2022	%
حمل سلاح محظور	02	%11.11
مشاجرة	10	%55.56
جمعية أشرار	02	%11.11
اقامة غير شرعية	02	%11.11
أخرى	02	%11.11
مجموع الشيء العمومي	18	%100



الشكل (08): يبين جرائم ضد الشيء العمومي لسنة 2022

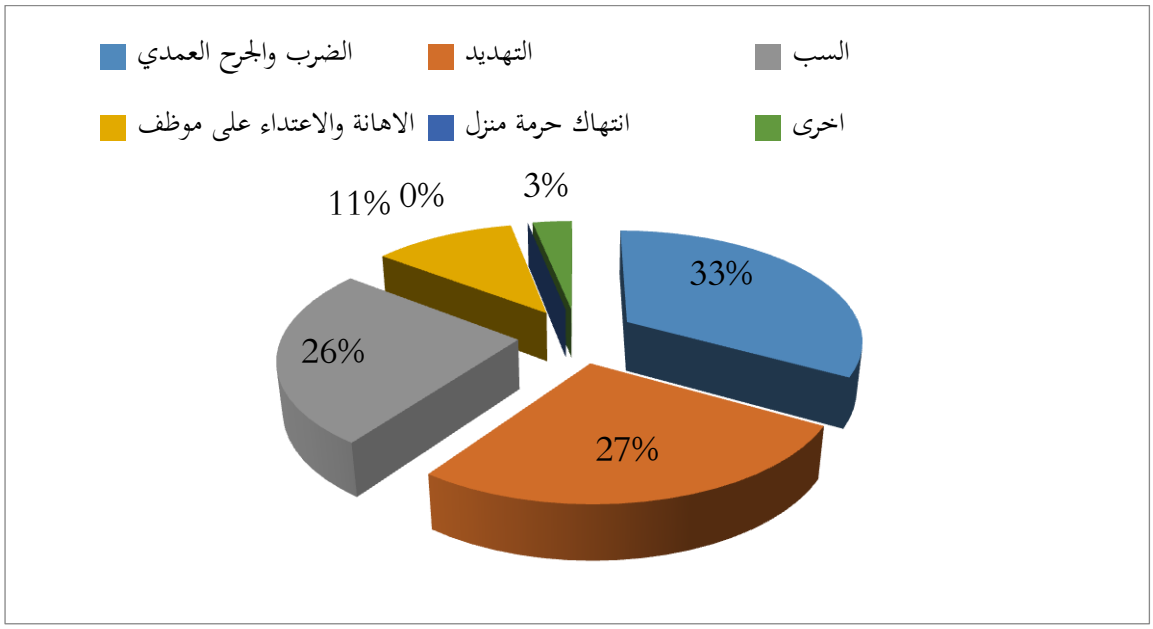
يظهر من خلال الجدول رقم (10) الذي يقدم مجموعة احصائيات تخص قضايا ضد الشيء العمومي. قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2022.

سجلت جنحة المشاجرة أعلى نسبة (55.56%)ب(10) حالات من اجمالي (18) حالة. لتلي جريمة حمل سلاح محظور وجريمة تكوين جمعية أشرار والاقامة غير الشرعية وجرائم من نوع آخر في التصنيف الثاني بتساوي النسب (11.11%) بحالتين من اجمالي (18) حالة.

رغم استقرار حجم جرائم المشاجرة الا أن النسب متفاوتة نتيجة ارتفاع في حجم الجرائم الأخرى

جدول رقم (11): يبين جرائم ضد الأشخاص لسنة 2020.

تكييف القضية	سنة 2020	%
الضرب والجرح العمدي	52	33,12%
التهديد	42	26,76%
السب	40	25,48%
الاهانة والاعتداء على موظف	18	11,46%
انتهاك حرمة منزل	0	–
اخرى	05	3,18%
مجموع جرائم ضد الأشخاص	157	100%



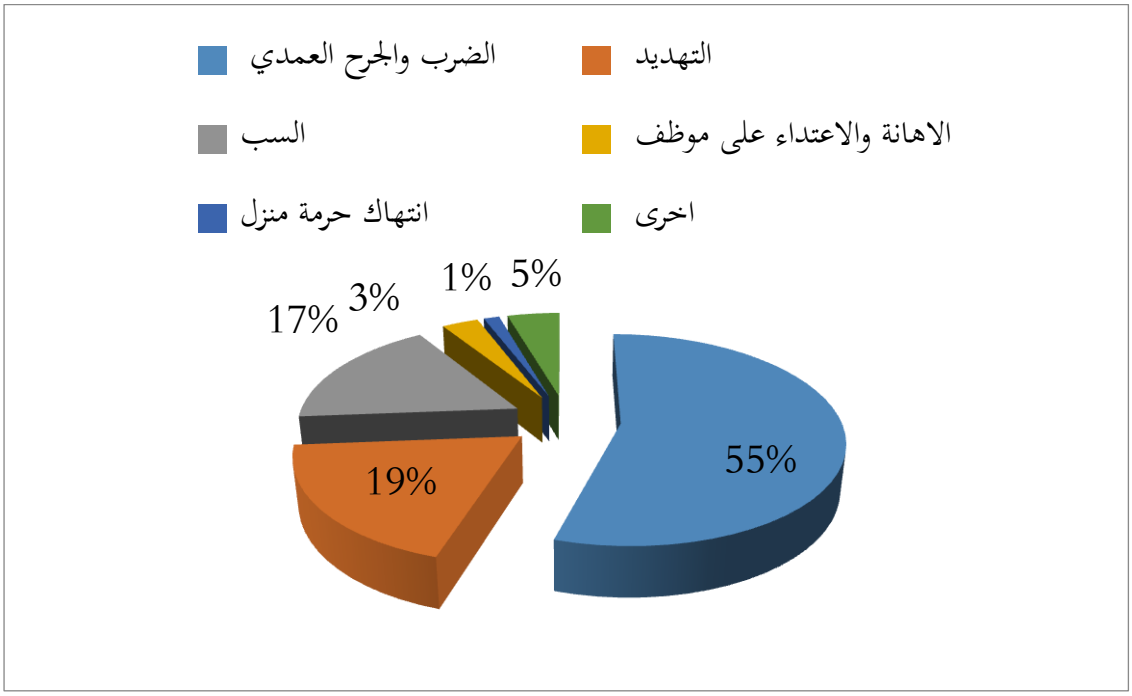
الشكل رقم (09): يبين جرائم ضد الأشخاص لسنة 2020

يظهر من خلال الجدول رقم(11) الذي يقدم مجموعة إحصائيات تخص جرائم قامت بها نساء قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2020.جرائم ارتكبت ضد أشخاص. سجلت الضرب والجرح العمدي أعلى نسبة ب(33.12%)ب(52) حالة من اجمالي (157)حالة.

ثم نجد التهديد ب(26.76%) أي (42)حالة من اجمالي (157)حالة لتلي جريمة السب بنسبة (25.48%) ب(40) حالة من اجمالي (157)حالة. بعد ذلك جريمة الإهانة والاعتداء على موظف (11.46%)اي (18)حالة من اجمالي (157)حالة. من ثم جرائم من نوع آخر ب (03.18%)ب(05)حالات لتكون أدنى نسبة متحصل عليها. بينما لم تسجل جريمة انتهاك حرمة منزل أي حالة، من بين النماذج الاجرامية التالية نجد جريمة الضرب والجرح العمدي تحتل المرتبة الأولى .

جدول رقم (12): يبين جرائم ضد الأشخاص لسنة 2021.

تكييف القضية	سنة 2021	%
الضرب والجرح العمدي	121	%54.57
التهديد	42	%19
السب	38	%17.19
الاهانة والاعتداء على موظف	07	%3.16
انتهاك حرمة منزل	03	%1.36
اخرى	10	%4.52
مجموع جرائم ضد الأشخاص	221	%100



الشكل رقم (10): يبين جرائم ضد الأشخاص لسنة 2021

يظهر من خلال الجدول رقم (12) الذي يقدم مجموعة احصائيات حول جرائم ضد الأشخاص. قامت بها نساء. قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية.سنة2021.

سجلت جريمة الضرب والجرح العمدي أعلى نسبة ب(54.75%) أي(121) حالة من اجمالي (221) حالة من ثم جريمة التهديد ب(19%)(42)حالة من اجمالي (221)حالة. لتلي جريمة السب ب(17.19%) أي(38) حالة من اجمالي (221) حالة. ثم جرائم من نوع آخر ب(4.52%) أي(10) حالات من اجمالي (221) حالة. لتلي جريمة الاهانة والاعتداء على موظف ب(03.16%) ب (07) حالات من اجمالي (221) حالة. لتسجل أدنى نسبة جريمة انتهاك حرمة منزل بنسبة (01.36%) ب(03) حالات مناجمالي (221) حالة.

خلال سنة 2021حققت جريمة الضرب والجرح العمدي أعلى نسبة. فلجوء المرأة بنسب كبيرة للضرب له دوافع منها ما هي خفية و منها ماهي واضحة. بعض الزوجات يعنفن أزواجهن كانتقام لأنفسهن. تفعل به ما يفعل بها بحجة أنها تدافع عن نفسها في حين نجد حالات نساء تضرب زوجها بحجة أنه ليس في حالته الطبيعية (شارب خمر). حتى عامل تدني المستوى الثقافي أو الاختلاف الثقافي الكبير بين الزوج والزوجة بالاضافة إلى البيئة العنيفة التي نشأت فيها. قد تكون سببا كبيرا في غرس العنف والانتقام في سلوكيات الشخص.

. كذلك السكن الضيق أو ضغط المستوى المعيشي حيث لا تجد وسيلة للتخفيف من حدة العبئ تلجأ للضرب كمبرر، كذلك اصابة المرأة بعاهة دائمة في الجسد،أو تعرضها للإذلال والإهانة تولد في نفسها شعور بالقصور الاجتماعي. مما تندفع للقيام بأعمال اجرامية من بينها الضرب والجرح العمدي.

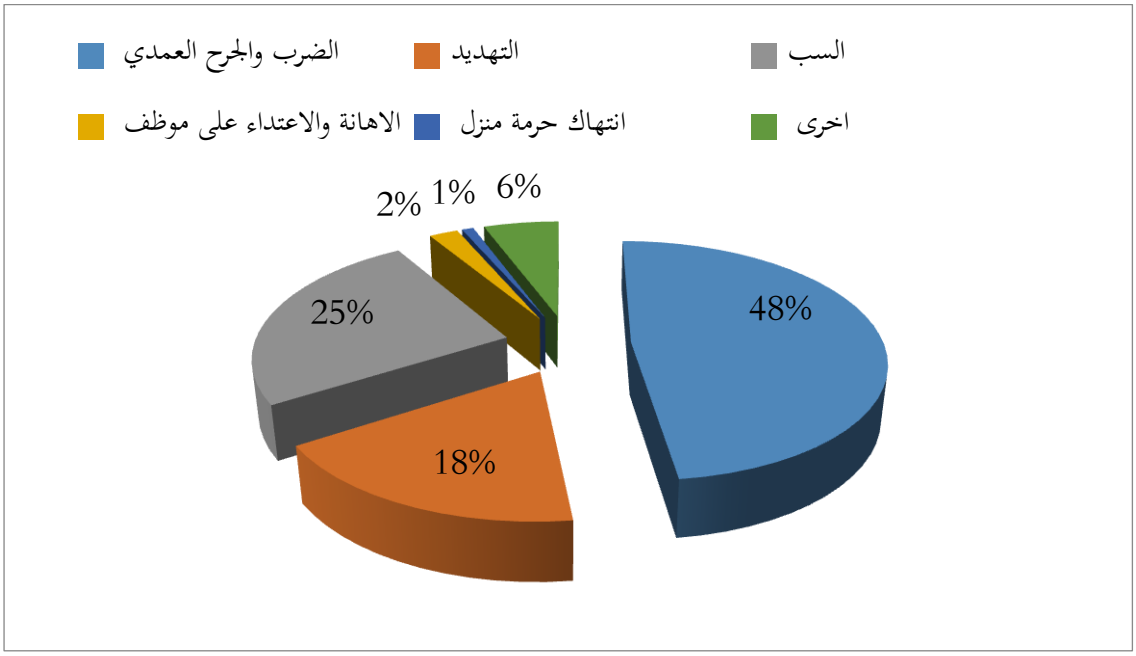
يمكننا تفسير هذا النوع من خلال الاسقاط على افتراضات "سترلاند"أن المرأة تكتسب الشعور الإجرامي من خلال تفاعلها واختلاطها مع أشخاص آخرين غير أسوياء تتعلم من خلال معاشرتهم مختلف الأنماط الاجرامية من حيث طرق الاقدام عليه.تتبنى قيم وأفكار هذه الجماعة المحبذة للقوانين المعارضة للقيم والتي تؤمن بها الجماعة[1].

تؤكد في ذات السياق الأستاذة زهرة قاسي محللة اجتماعية في مجلة الشروق (قضايا المجتمع)أن المرأة ترتكب جرائمها كرها وانتقاما كحالة نفسية مستعصية تصل اليها المرأة .

جدول رقم (13): يبين جرائم ضد الأشخاص لسنة 2022

تكييف القضية	سنة2022	%
الضرب والجرح العمدي	110	%48.03
التهديد	41	%17.90
السب	58	%25.33
الاهانة والاعتداء على موظف	05	%2.18
انتهاك حرمة منزل	02	%0.87
اخرى	13	%5.68
مجموع جرائم ضد الأشخاص	229	%100

1 قزمير أمينة: **مرجع سبق ذكره**، ص77.



الشكل رقم (11): يبين جرائم ضد الأشخاص لسنة 2022

يظهر من خلال الجدول رقم (13) الذي يقدم مجموعة إحصائيات حول جرائم ضد الأشخاص قامت بها نساء.قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية. لسنة 2022.

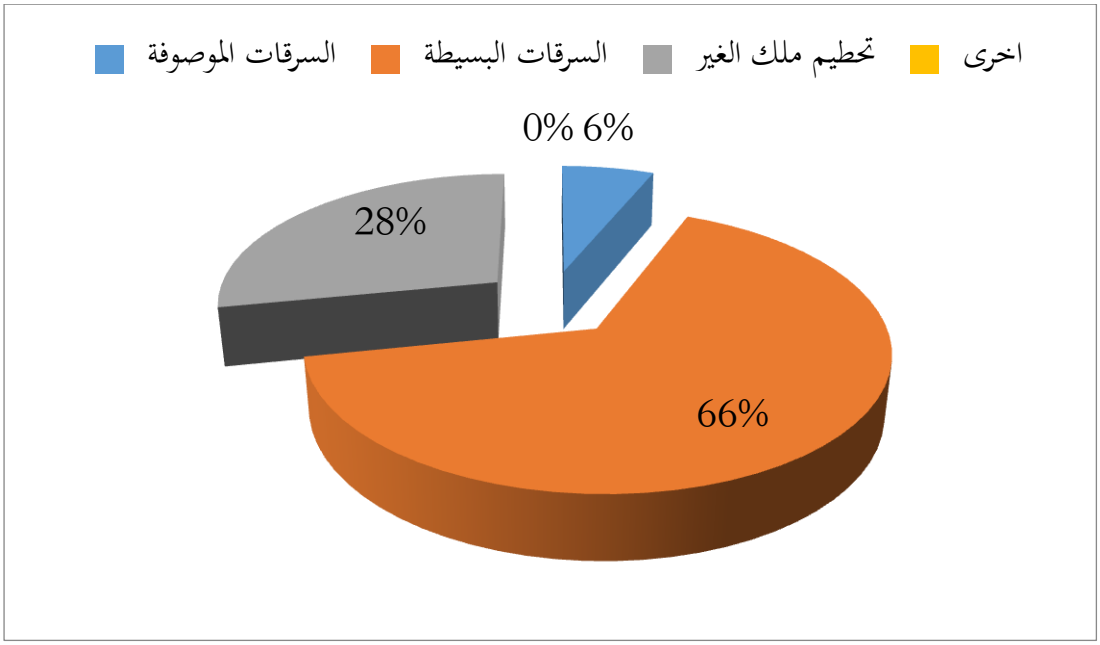
سجلت جريمة الضرب والجرح العمدي أعلى نسبة ب (48.03%)ب(110)حالة من اجمالي (229)حالة لتلي جريمة السب (25.33%)ب(58)حالة من اجمالي (229)حالة. ثم جريمة التهديدب(17.90%)ب

(41)حالة من اجمالي (229)حالة. بعد ذلك جريمة من نوع آخر ب(05.68%)ب(13)حالة. ثم جريمة الاهانة والاعتداء على موظف ب(05)حالات (02.18%) لتسجل جريمة انتهاك حزمة منزل أدنى نسبة ب(0.87%) حالتين من اجمالي (229) .

لاتزال جريمة الضرب والجرح العمدي محتلة الترتيب الأول بعد قراءتنا للجدول السابق لكن هناك تذبذب في نسبها.

جدول رقم (14): يبين الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2020

تكييف القضية	سنة 2020	%
السرقات الموصوفة	02	**%6.25**
السرقات البسيطة	21	**%65.63**
تحطيم ملك الغير	09	**%28.12**
اخرى	-	**%0.00**
مجموع الجرائم ضد الاملاك والممتلكات	32	**%100.00**



الشكل (12): يبين الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2020

يظهر من خلال الجدول رقم (14) الذي يقدم مجموعة احصائيات تخص جرائم الأموال والممتلكات. قضايا مسجلة على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2020.

سجلت السرقات البسيطة أعلى نسبة ب (65.63%) ب(21) حالة من اجمالي (32) حالة تلي جريمة تحطيم ملك الغير ب (28.12%) ب(09)حالات من اجمالي (32)حالة. ثم نجد السرقات الموصوفة سجلت أدنى نسبة (06.25%) ب حالتين من اجمالي (32) حالة.بينما لم تسجل أي حالة من نوع جرائم أخرى.

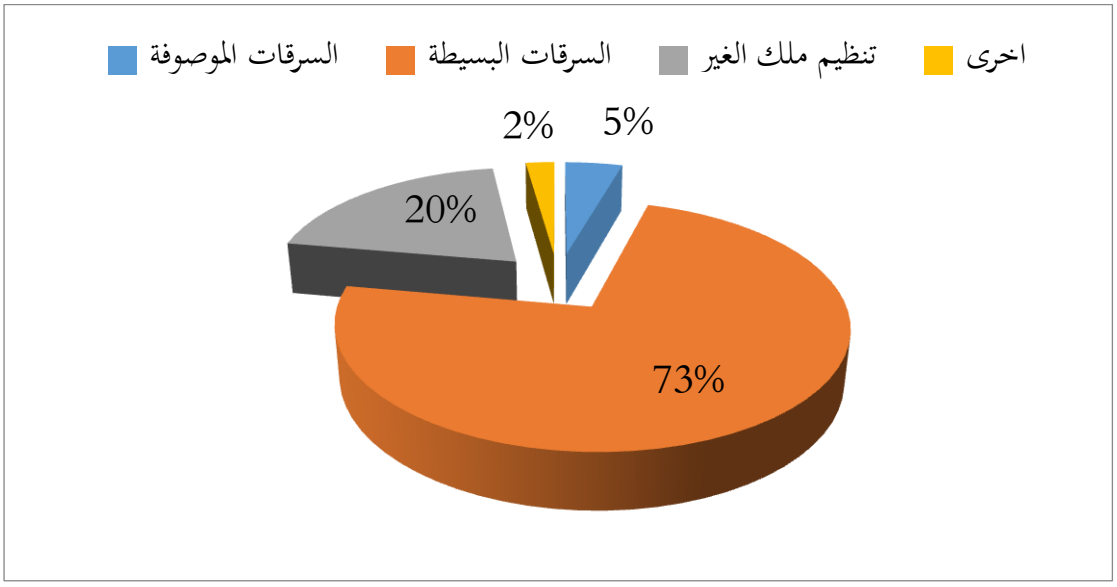
تلجأ النساء إلى السرقات البسيطة كونها سريعة الفعل وغير خطيرة. والوسائل المستخدمة في ارتكابها بسيطة. تعتبر السرقة من الأنماط السلوكية الخارجة عن مبادئ المجتمع. رأت فوزية عبد السلام في دراستها أن الانسان مهما بلغت خبراته وتجاربه فإنه يتأثر بمن حوله وبمن يعاشره ويجالسه[1]. بمعنى هناك عملية تأثير هذا من جهة نجد كذلك التغير الاجتماعي المستمر الذي يطرأ على المجتمع مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة أو بقاء الأنماط القديمة لكن اختلاف أسلوب التنفيذ. كذلك نمو معدل السكان وعدم توافقه مع النمو الاقتصادي بالتالي يؤدي هذا التوافق إلى نقصان فرص العمل. فتزداد البطالة والفقر مما يؤدي إلى الدفع نحو ارتكاب الجرائم المختلفة كالسرقة،النصب التزوير، وقد وجدنا الكثير من الباحثين (كارول لابيريري) التي ترى ان النساء يلجأن إلى الجرائم لمكانتها الاقتصادية المتدهورة والبطالة السائدة بينهن.

كذلك انفتاح المرأة على سوق العمل وتزايد فرصها في الاحتكاك والاختلاط بالآخرين مما يزيد من فرص اكتسابها سلوكات منحرفة.

جدول رقم (15): يبين الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2021

تكييف القضية	سنة2021	%
السرقات الموصوفة	02	%4.44
السرقات البسيطة	33	%73.33
تنظيم ملك الغير	09	%20.00
اخرى	01	%2.22
مجموع الجرائم ضد الاملاك والممتلكات	45	%100.00

[1] – فوزية عبد السلام، ص179.



الشكل (13) : يبين الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2021

يوضح الجدول رقم (15) الذي يقدم مجموعة احصائيات حول جرائم ضد الاموال والممتلكات قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية. لسنة 2021.

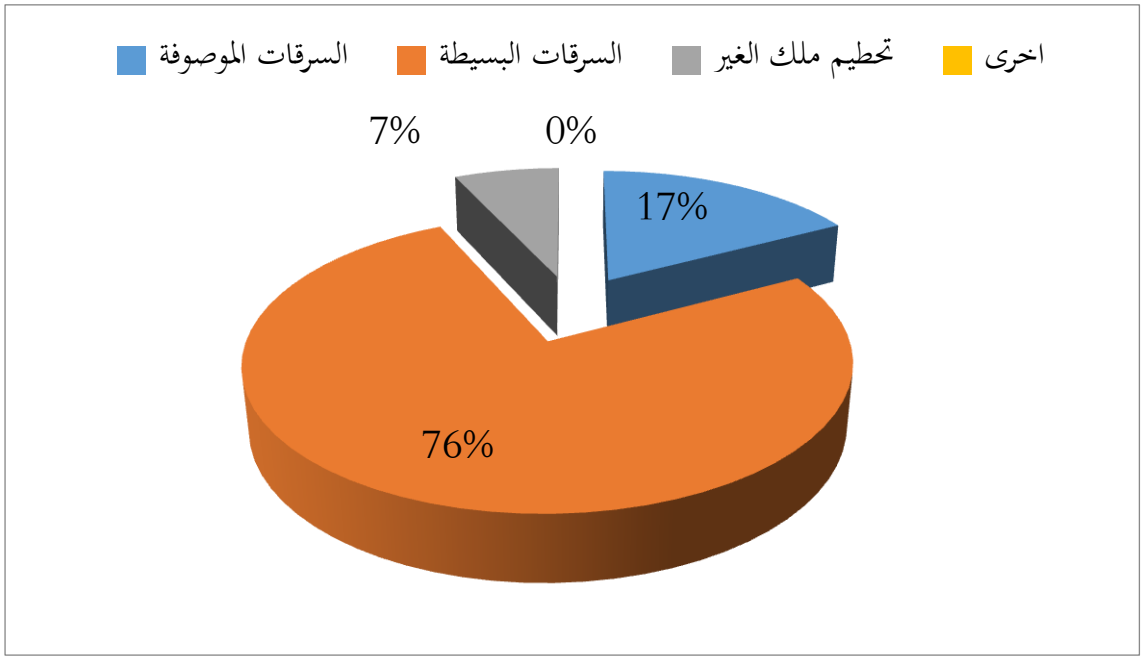
سجلت جريمة السرقات البسيطة أعلى نسبة ب(73.33%)أي (33)حالة من اجمالي (45)حالة بينما ثاني نسبة تخص جريمة تحطيم ملك الغير ب(20%) ب(09) حالات من اجمالي (45) حالة. لتلي السرقات الموصوفة (04.44%)بحالتين. لتسجل أدنى نسبة (2.22%) في جرائم من نوع آخر بحالة واحدة هي نسبة جد منخفضة.

ماتم ملاحظته في الجدول السابق أن السرقة البسيطة هي من تعبر عن أعلى النسب كذلك لا تزال الأولى في التصنيف.

ان هوس السرقة عامل رئيسي يعني أن للمرأة دافع قوي من أجل السرقة. كأن هذه الأخيرة هدف بحيث لا تستطيع مقاومة هذا الهوس أو الهروب منه. نجد "بولاك" قد تحدث في نظريته عن الاختفاء النسبي بجرائم المرأة بأنها ترجع لطبيعتها كونها مخادعة وحقودة. حيث يرى أن النساء أكثر اجراما من الرجل وأدفن أكثر شرا.

جدول رقم (16) : يبين الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2022

تكييف القضية	سنة2022	%
السرقات الموصوفة	15	%17.24
السرقات البسيطة	66	%75.86
تحطيم ملك الغير	06	%6.90
اخرى	-	-
مجموع الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2022	87	%100.00



الشكل (14): يبين **الجرائم ضد الاملاك والممتلكات 2022**

ظهر من خلال الجدول رقم (16) الذي يقدم مجموعة احصائيات لجرائم ضد الأموال والممتلكات. قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2022.

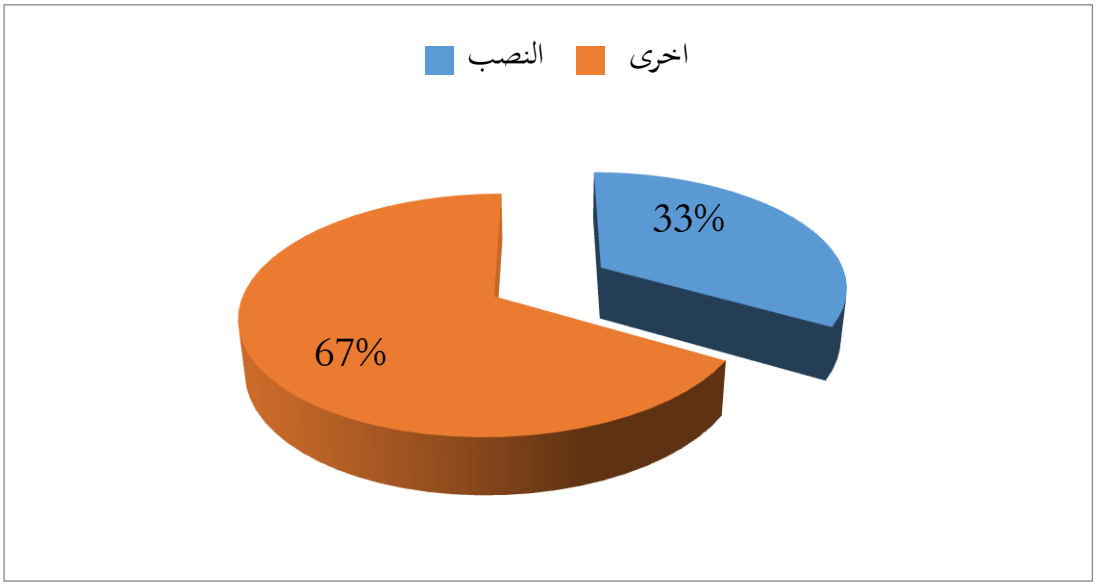
سجلت السرقات البسيطة أعلى نسبة ب(75.86%) ب (66)حالة من اجمالي (87) حالة لتلي السرقات الموصوفة بنسبة منخفضة عن الأولى (17.24%) أي (15) حالة من اجمالي(87) حالة. ثم تنخفض

أكثر لتسجيل جريمة تحطيم ملك الغير (06) حالات بنسبة (06.90%) بينما لم تسجل أي حالة في جرائم من نوع آخر.

لازالت السرقات البسيطة من بين مجموع الجرائم التي ترتكبها المرأة داخل المجتمع والتي تقدم عليها بكثرة.

جدول رقم (17) : يبينالجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2020

تكييف القضية	سنة 2020	%
النصب	01	%33.33
اخرى	02	%66.67
مجموع الجرائم الاقتصادية والمالية	03	%100.00



الشكل (15): يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2020

يظهر من خلال الجدول رقم (17) الذي يقدم مجموعة احصائيات حول الجرائم الاقتصادية والمالية. قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2020

سجلت جرائم من نوع آخر أعلى نسبة ب(66.67%) أي حالتين من اجمالي (03) حالات مقابل تسجيل أدنى نسبته (33.33%) بالنسبة لجرائم النصب بحالة واحدة.

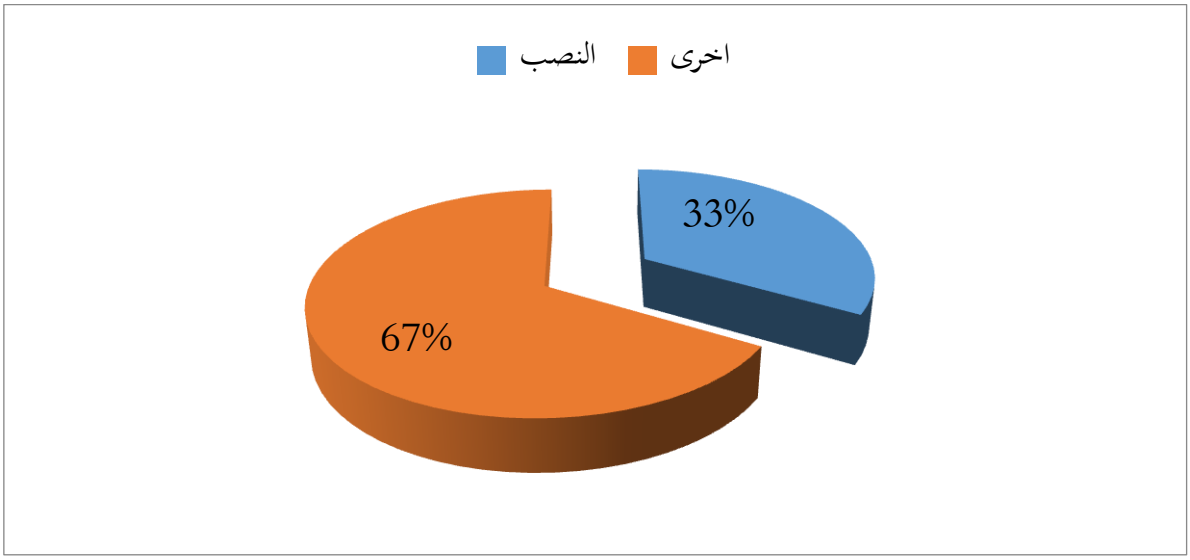
تحتل الجرائم الاقتصادية من نوع آخر التصنيف الأول مقارنة بالنصب من أنواع هذا الإجرام نجد مثلا: الاختلاس

حيث ترتكبه المرأة عندما تحصل على ثقة شخص معين لتستولي على نقود لربما أو ملكية بطريقة غير قانونية من أجل الاستخدام الشخصي. هذا النوع من الاجرام مضر بالمصلحة العامة والأمن الاقتصادي.اضافة إلى ذلك حتى الرشوة أصبحت تفتعلها النساء كأن تطلب مبلغ مالي مقابل القيام بفعل ما او أن تقدم مزايا لموظف معين، فتعرضه عليه بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل تحقيق مصلحة شخص آخر. عادة تحدث الرشوة عند اختيار مسابقات توظيف لدينا كذلك جريمة التزوير كالتلاعب بمستندات مهمة تقليد أورق نقدية نجد حتى جريمة اصدار شيك بدون رصيد اي اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للصرف.

نجد المرأة كذلك تقبل على جرائم الاحتيال وخيانة الامانة والنصب لحظة قيامها باختيار ضحايا يتصفون بصفات معينة ما يسهل عليها عملية الاحتيال. فالضحية هنا هو من يوفر الفرصة المناسبة للمرأة.

جدول رقم (18): يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2021

تكييف القضية	سنة2021	%
النصب	02	%33.33
اخرى	04	%66.67
مجموع الجرائم الاقتصادية والمالية	06	%100.00



الشكل (16): يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2021

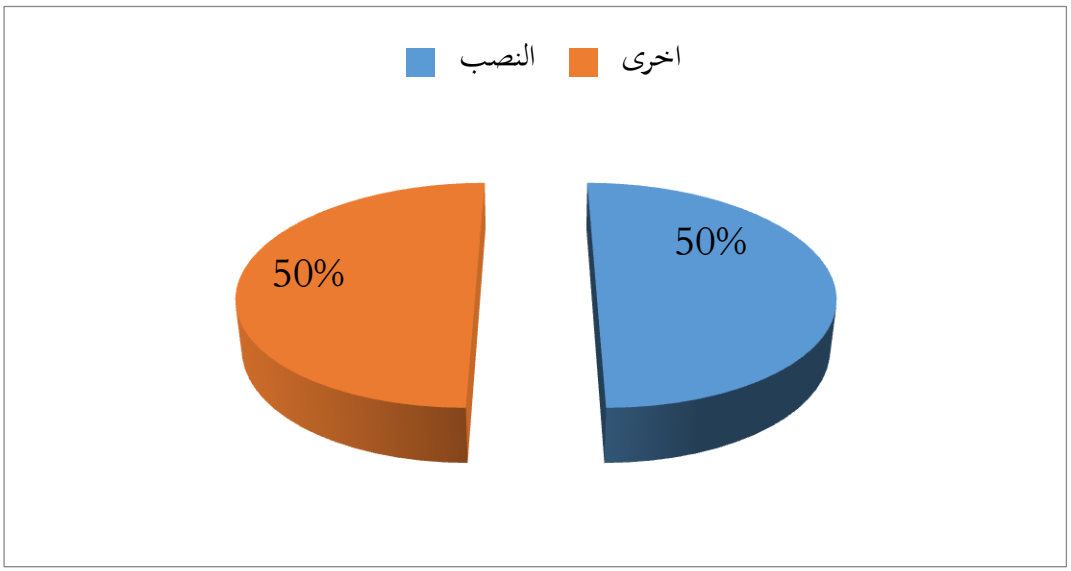
يظهر من خلال الجدول رقم (18) الذي يقدم مجموعة احصائيات حول الجرائم الاقتصادية والمالية قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية. لسنة 2021.

سجلت أعلى نسبة بجرائم من نوع آخر (66.67%) أي (04) حالات من اجمالي (06) حالات لتلي جريمة النصب كأدنى نسبة مسجلة (33.33%) بحالتين من اجمالي (06) حالات.

من خلال قراءتنا للجدول السابق لاحظنا أن الجرائم من نوع آخر هي من احتلت أعلى نسبة لتكون كذلك خلال سنة 2021في أول الترتيب.

جدول رقم (19) : يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة2022

تكييف القضية	سنة2022	%
النصب	05	%50
اخرى	05	%50
مجموع الجرائم الاقتصادية والمالية	10	%100

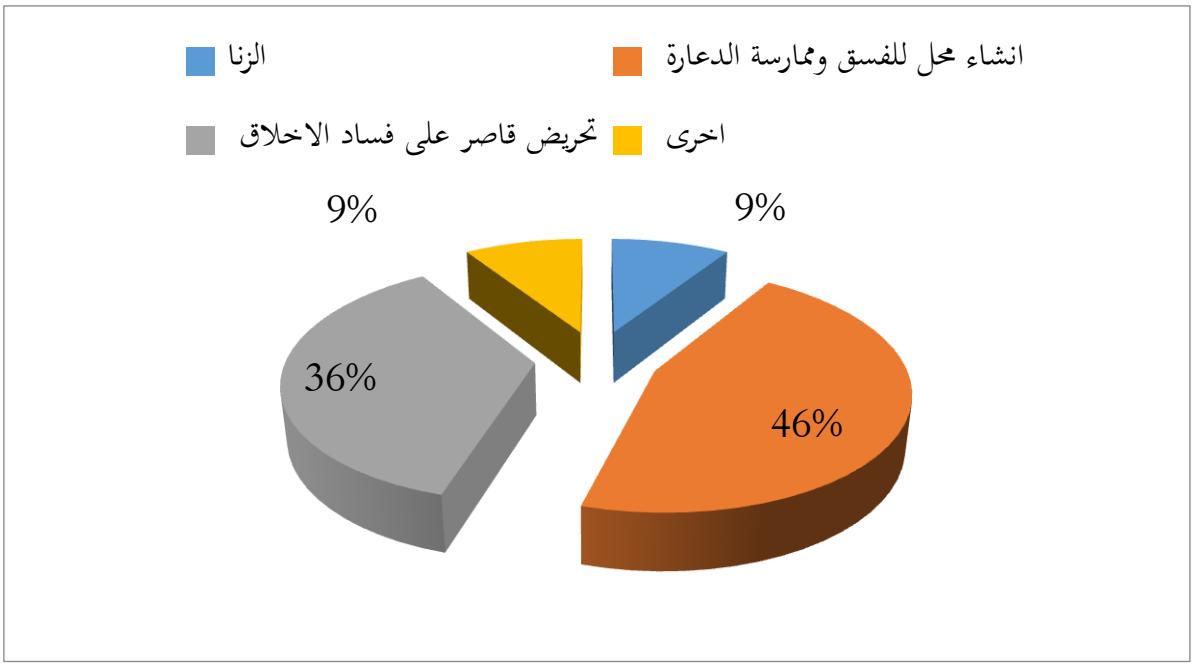


الشكل رقم 17:يبين الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة2022

ظهر من خلال الجدول رقم (19) الذي يقدم مجموعة احصائيات حول الجرائم الاقتصادية والمالية قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2022. سجلت نسب متساوية (50%) في كل من جريمة النصب وجرائم من نوع آخر.

جدول رقم (20): يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2020

تكييف القضية	سنة2020	%
الزنا	01	%9.09
انشاء محل للفسق وممارسة الدعارة	05	%45.45
تحريض قاصر على فساد الاخلاق	04	%36.36
اخرى	01	%9.09
مجموع جرائم ضد الأداب العامة	11	%100.00



الشكل (18): يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2020

يظهر من خلال الجدول رقم (20) الذي يقدم مجموعة احصائيات تخص جرائم ضد الأداب العامة. قضايا مسجلة على مستوى أمن ولاية المدية سنة2020.

سجلت جريمة انشاء محل للفسق وممارسة الدعارة أعلى نسبة ب(45.45%) لتلي جريمة تحريض قاصر على فساد الاخلاق (36.36%) من ثم نجد نسب متساوية في كل من جريمة الزنا وجرائم من نوع آخر ب(09.09%) كأدنى نسبة

ان جريمة إنشاء محل للفسق وممارسة الدعارة كانت على رأس قائمة الجرائم باعتبار أنها جرائمها الرئيسية نتيجة لظروف اقتصادية كالفقر والبطالة تزامنا مع فيروس كورونا ،تزايدت نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي ما جعل النساء تتخذ الدعارة كعمل لجني القوت. كذلك نجد الوعي الناجم عن تدني المستوى التعليمي أو بسبب طلاق..

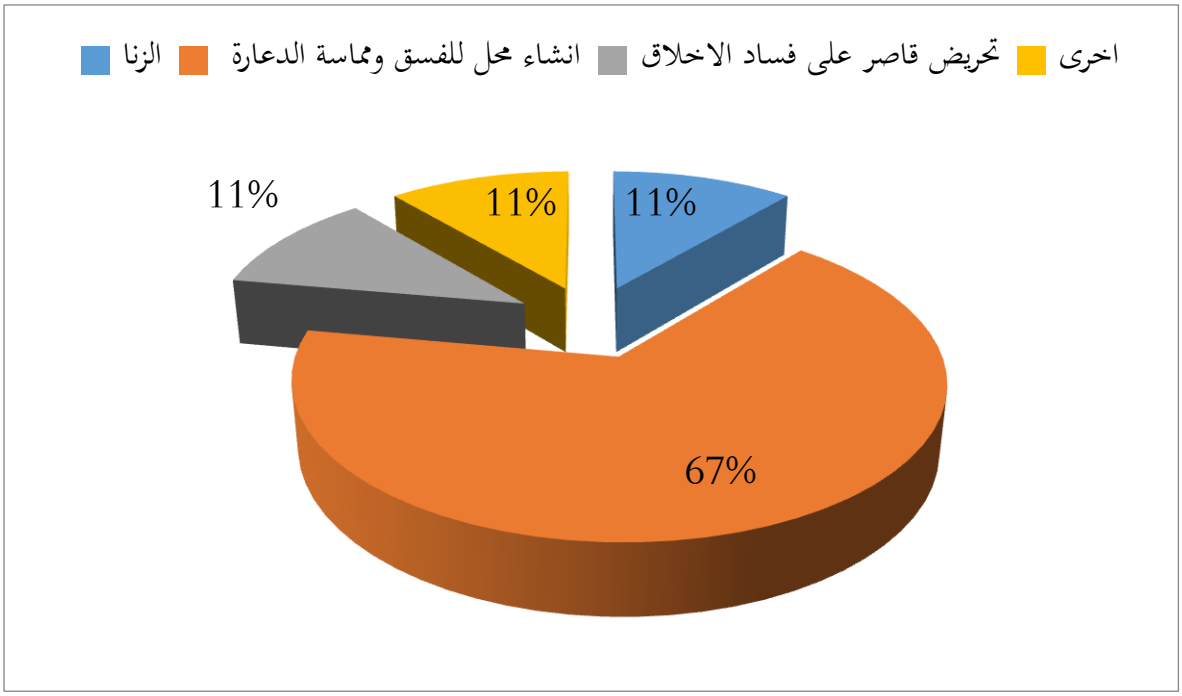
تأخذ الدعارة من حيث الممارسة في المجتمع الجزائري ككل شكلا أنها دعارة خفية تمارس سرا وخلسة عن المصالح المراقبة على رأسها الشرطة في المدن والدرك الوطني في الارياف، تتخذ أماكن مختلفة لممارستها لتتعرف على عنصر الابتعاد عن الأنظار.

ولاية المدية على غرار باقي الولايات سجلت عدد حالات كبير غالب بسبب سلوكات تمسك بها الأفراد فلم يتخلوا عنها من هذه السلوكات التفرقة في التنشئة الاجتماعية بين البنات والذكور على اعتقاد البعض أن الولد أفضل من البنت فتحصل المقارنة بينهما من الناحية الفيزيولوجية من لحظة ولادتهم بدليل الفرحة عارمة بالمولود الذكر مقارنة بالأنثى. تتواصل هذه النظرة التفصيلية إلى سنوات متقدمة من عمرها. فالولد رغم قيامه بتصرفات غير لائقة يبقى أحسن من البنت ترسخت هذه الفكرة في الأذهان مما يؤثر على حياتها فيوجهها لعالم الدعارة عندما يكون التأثير قويا ومباشرة يحكم عليها بالسلبية. من جهة اخرى التبعية الاقتصادية بالمرأة المتزوجة إلى زوجها بعد وقوع الطلاق تعد نفسها في مواجهة مشكل اعالة أبناءها وايوائهم في حالة ما لم يقم الزوج بتقديم النفقة. كذلك الحال بالنسبة للمرأة الأرملة التي لا تملك مؤهلات كفيلة لتأمين عمل بسهولة وفي وقت قصير.

تلجأ إلى أسهل حل وهو ممارسة الدعارة هناك نقطة مهمة توجد نساء مستقلات ماديا تؤجر شقتها همها الوحيد المال بأي طريقة.

جدول رقم (21): يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2021

تكييف القضية	سنة2021	%
الزنا	01	%11.11
انشاء محل للفسق ومماسة الدعارة	06	%66.67
تحريض قاصر على فساد الاخلاق	01	%11.11
اخرى	01	%11.11
مجموع جرائم ضد الأداب العامة	09	%100



الشكل (19): يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2021

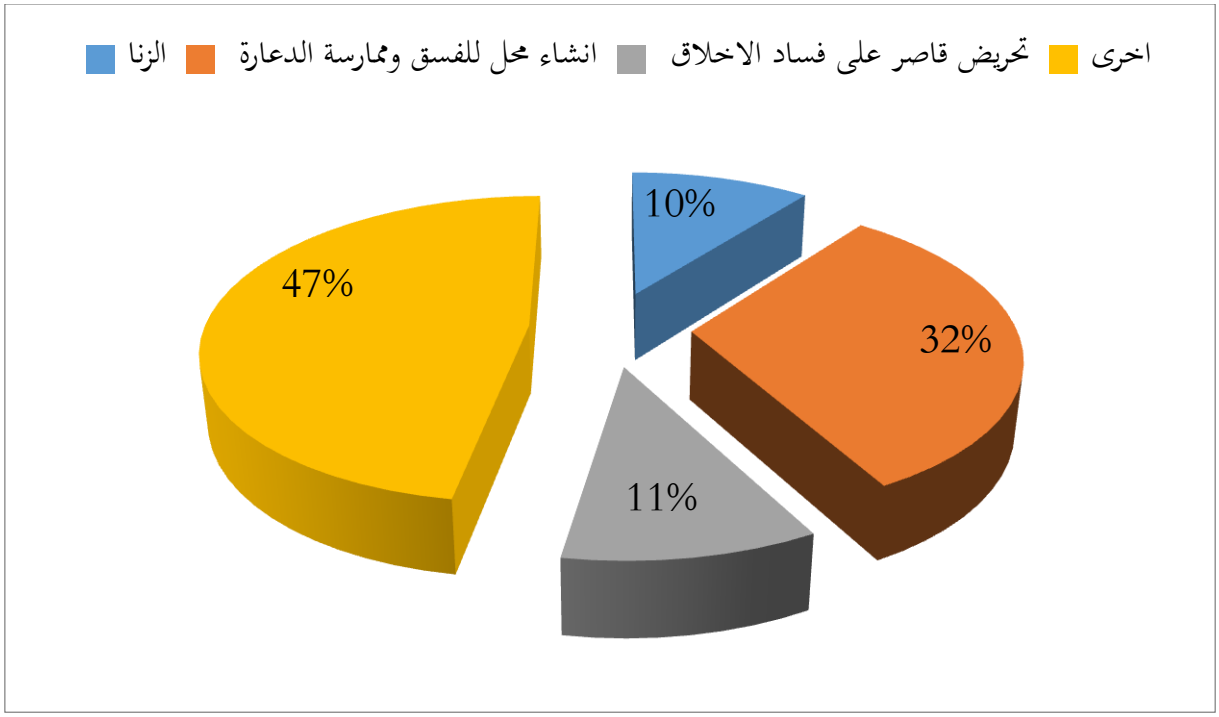
يظهر من خلال الجدول رقم (21) الذي يوضح مجموعة احصائيات تخص جرائم ضد الأداب العامة. قضايا سجلت على مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2021.

سجلت جريمة انشاء محل للفسق وممارسة الدعارة أعلى نسبة ب(66.67%) لتكون جريمة الزنا وجريمة تحريض قاصر على فساد الاخلاق وجرائم من نوع آخر في نفس الترتيب وكأدنى النسبة المتحصل عليها 11.11%.

لازالت جريمة انشاء محل للفسق وممارسة الدعارة محتلة المرتبة الأولى لتتزايد نسبة الحالات مقارنة بسنة 2020.

جدول رقم (22) : يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2022

تكييف القضية	سنة2022	%
الزنا	02	%10.53
انشاء محل للفسق وممارسة الدعارة	06	%31.58
تحريض قاصر على فساد الاخلاق	02	%10.53
اخرى	09	%47.36
مجموع جرائم ضد الأداب العامة	19	%100



الشكل (20): يبين الجرائم ضد الأداب العامة لسنة 2022

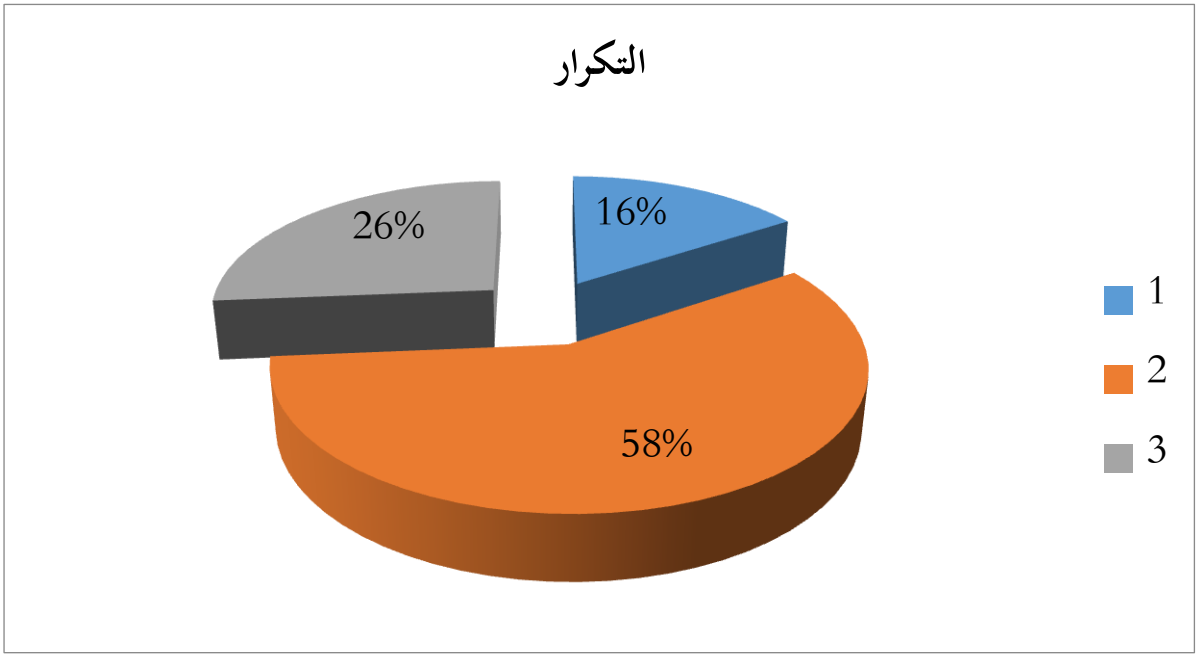
يظهر من خلال الجدول رقم (22) الذي يقدم مجموعة احصائيات تخص جرائم ضد الآداب العامة. قضايا سجلت عل مستوى أمن ولاية المدية لسنة 2022.

سجلت جريمة من نوع اخر أعلى نسبة (47.36%) لتلي جريمة انشاء محل للفسق وممارسة الدعارة (31.58%) من ثم جريمة تحريض قاصر على فساد الأخلاق وجريمة الزنا في آخر الترتيب بأدنى نسبة (10.53%).

من خلال ما هو موضح أن الجرائم من نوع آخر هي من تمثل أعلى النسب من أمثلة هذه الجرائم الخيانة الزوجية.

جدولرقم (23):يبين جرائم المخدرات للفترة الممتدة من:2020 إلى 2022

السنة	التكرار	النسبة
2020	03	%15.79
2021	11	%57.89
2022	05	%26.32
مجموع جرائم المخدارت	19	%100



لشكل (21) :يبين جرائم المخدرات للفترة الممتدة من:2020 إلى 2022

يظهر من خلال الجدول الذي يقدم مجموعة احصائيات حول جرائم المخدرات التي افتعلتها المرأة عموما، نجد الجدول يصف القضايا المسجلة على مستوى أمن ولاية المدية في الفترة الزمنية الممتدة من 2020 حتى2022.

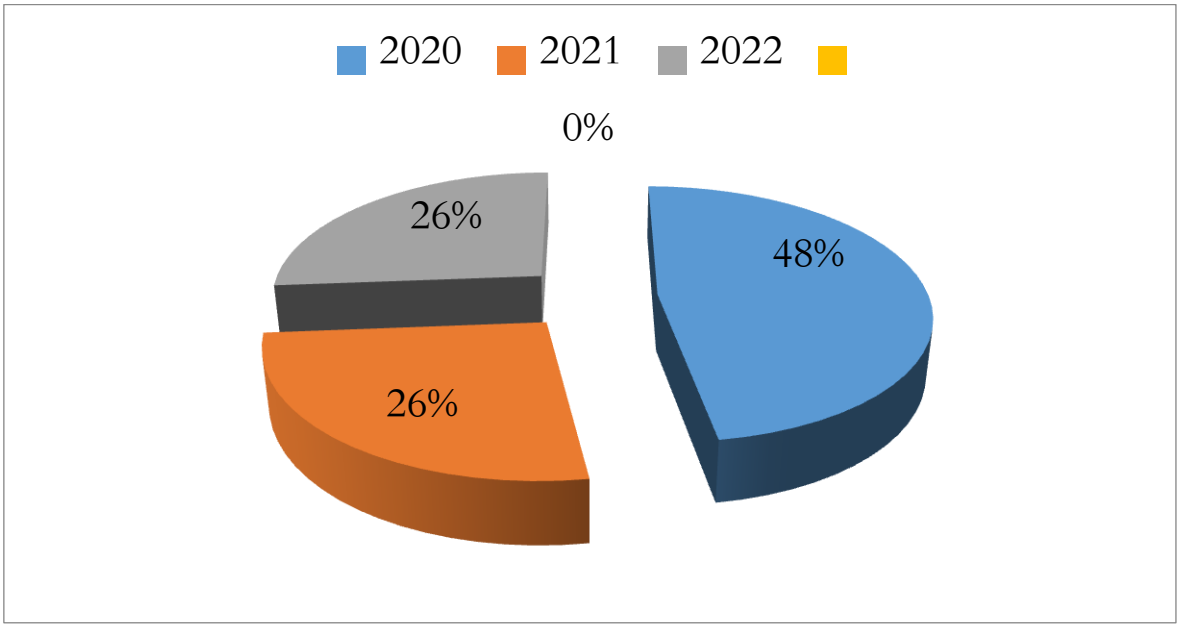
بأنه من بين (19) حالة مسجلة نجد نسبة (57.89%) تعبر عن الحالات المسجلة سنة 2021 ونسبة (26.32%)مسجلة سنة 2022. ثم نسبة (79.15%)في سنة 2020 كآخر نسبة في الترتيب وأخفض نسبة بين السنوات.

ان جريمة المخدرات شهدت أعلى نسبة في سنة 2021 المقدرة ي (57.89%)من المجموع الكلي. ثم تبدأ بالانخفاض لنسجل (26.32%)سنة2022. لنصل إلى اخفض نسبة سنة 2020ب(15.79%) .ما هو ملاحظ أن هناك تذبذب في النسب فعلى الرغم من ارتفاع نسبة المتعاطين أو المتاجرين بها الا أن الاحصائيات لا تثبت ذلك نتيجة التخفي كما تدخل في الجرائم المنظمة

-ان النساء العاملات معرضات أكثر للإصابة باضطرابات نفسية لاختلاف الأدوار الاجتماعية والصعوبة في التوفيق بينها كذلك تعرضها للضغوط خارج وداخل المنزل مع كثرة التوقعات والخوف من الفشل،وفقدان شخص عزيز أو قريب منهن

جدولرقم (24) :يبين الجرائم المعلوماتية للفترة الممتدة من:2020 إلى 2022

السنة	التكرار	النسبة
2020	29	%47.54
2021	16	%26.23
2022	16	%26.23
مجموع الجرائم المعلوماتية	61	%100



الشكل (22): يبين الجرائم المعلوماتية للفترة الممتدة من:2020 إلى 2022

يظهر من خلال الجدول الذي يقدم مجموعة احصائيات حول الجريمة المعلوماتية التي تسببت فيها المرأة. الجدول يصف القضايا المسجلة على مستوى أمن ولاية المدية في الفترة الزمنية الممتدة من 2020وصولا إلى 2022.

بأنه من بين (61) حالة مسجلة. منها نسبة (47.54%) تعبر عن الحالات المسجلة سنة 2020.تليها نسبة (26.23%) في كل من سنتي 2022-2021 بنفس عدد الحالات (16) حالة.

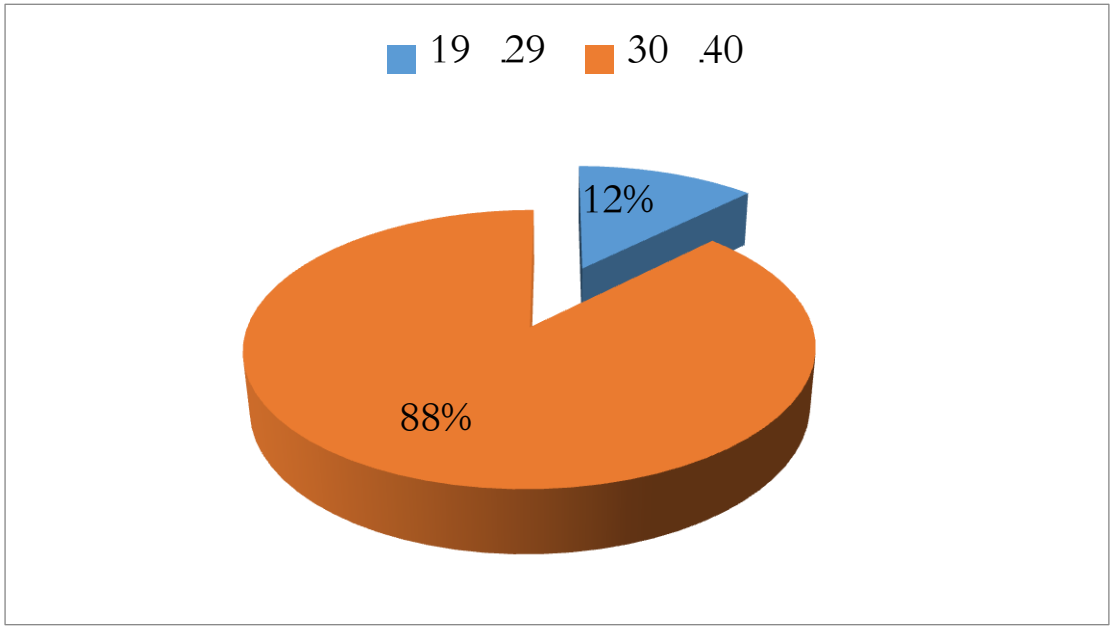
- أي أن الجريمة المعلوماتية الخاصة بالنساء التي شهدت أعلى نسبة مسجلة لها في سنة 2020ب (29) حالة بنسبة (47.54%)من المجموع الكلي. ثم بدأت في الانخفاض نوعا ما بمقدار قليل حتى شهدت أقل عدد حالات (16) حالة بنسبة (26.23%)في كل من سنتي 2021-2022.

– من بين الجرائم المعلوماتية التي تقدم عليها المرأة انتحال شخصية شخص آخر في الغالب بدافع تشويه السمعة أو سحب كلام. كذلك حتى وان لم يكن هنالك سبب مجرد انتحال شخصية تعد جريمة. نجد حتى المرأة قامت بفتح مواقع لا أساس لها من الصحة من أجل النصب على أموال الناس هذه الأخيرة انتشرت بكثرة خاصة فترة Covidبسبب غلق المحلات التجارية وغلق الأسواق على اختلافها ما جعل الحل الوحيد للتسوق وانتقاء البضائع التجارة عبر الأنترنيت، لتنخفض فيما بعد نسب الجرائم المعلوماتية خلال السنتين 2022 و2021 لتبقى مستقرة.

5-2 عرض وتحليل الجداول وفقا للمحاضر القضائية:

جدول رقم (25): يوضح التوزيع النسبي وفقا لسن المبحوثات.

السن	التكرار	النسبة %
29 . 19	01	%12.50
40 . 30	07	%87.50
المجموع	08	%100



الشكل (23):يوضح التوزيع النسبي وفقا لسن المبحوثات

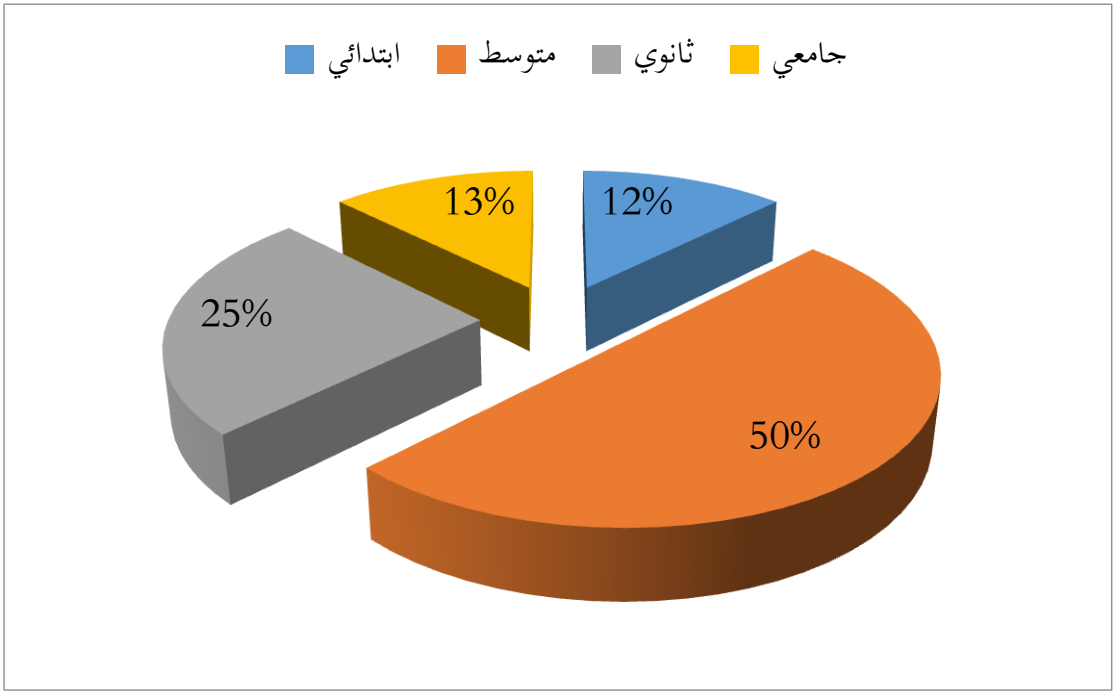
يوضح الجدول رقم (25) التوزيع النسبي لسن المبحوثات وتبين من خلال النتائج أن المبحوثات يتوزعن على فئتين عمريتين، حيث من 30 إلى 40 سنة تمثل 87.50% وهي تشكل اعلى نسبة، تليها الفئة العمرية من

19 إلى 29 سنة بنسبة 12.50% أي ما يعادل حالة واحدة من أصل 08 حالات وهي تشكل اخفض نسبة

وتبين لنا من خلال الجدول إن الفترة العمرية التي تمارس فيها المرأة السلوك الإجرامي هي فئة مسؤولية وناضجة فكريا، وهذا راجع لكثرة احتكاك المرأة بالعالم الخارجي بالنظر للأدوار الاجتماعية المختلفة التي تقوم بها التي تحتم عليها في كثير من الأحيان التفاعل والاتصال مع فئات مختلفة من المجتمع، ومعظم الدراسات تأصلت إلى أن عامل السن هو عامل مساعد في دفع المرأة للجريمة، كما يلعب دورا في تحديد حجم الجريمة، ومن هذه الدراسات دراسة مزوز بركو 2008 ومحمد إبراهيم الريدي 2003 وغيرها التي توصلت إلى أن نمطية الجرائم المرتبكة من قبل المرأة في هذه المرحلة العمرية هي جرائم ضد الأخلاق، ويعود ذلك إلى ما تتميز به من خصائص وصفات بدنية ونفسية تجعلها عرضة للجريمة، أي أن الجريمة تزداد كلما بلغت القوة البدنية أقصاها أي بلوغ ربيع العمر ثم تبدأ من الانحدار والضعف حتى تتلاشى نهائيا كلما مال العمر إلى خريفه.

جدول رقم (26): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	-	-
ابتدائي	01	%12.50
متوسط	04	%50
ثانوي	02	%25
جامعي	01	%12.50
المجموع	08	%100



الشكل (24): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى التعليمي.

يبين الجدول رقم (26) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب المستوى التعليمي ،وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة لديهن مستوى تعليمي منخفض بنسبة 62.50 % يتراوح مابين متوسط 50 %أي ما يعادل 04 حالات من أصل 08 و ابتدائي بنسبة 12.50% أي حالة واحدة من بين 08 حالات، مستوى ثانوي بنسبة 25% أي حالتين من أصل 08، لتأتي في الأخير نسبة 12.50%وتمثل المستوى الجامعي ما يعادل حالة واحدة من أصل 08، في حين انعدام النسبة في المستوى الأمي

من خلال الجدول نرى إن معظم مرتكبات السلوك الانحرافي و الاجرامي ممن لهن مستوى تعليمي منخفض، فالمستوى التعليمي من العوامل السوسيو. ديمغرافية التي تؤثر على الظاهرة الاجتماعية ومنها الجريمة والانحراف وهذا بجهلها لقانون العقوبات أو ما ينجم من عواقب نتيجة اقترافها للفعل المجرم، وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات البحوث، ففي دراسة أجريت من طوف مركز أبحاث مكافحة الجريمة عن ظاهرة السرقات في المملكة السعودية تبين أن هناك انخفاض عاما في التعليم من مرتكبي جرائم السرقات، وان القليل منهم لم يتجاوزوا، المستوى الابتدائي من التعليم[1]. وكذا دراسة أقيمت على النساء المجرمات، خلصت إلى أن انخفاض المستوى التعليمي ومستوى الفهم، وضعف تقدير الذات كان لها اثر كبير على جميع أنماط الجرائم المرتكبة سواء بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات[2].

في المقابل نجد إن نسبة 37.50 % الاتي تعليمهن عالي أو تخصصي، مما يعني أن المرأة المتعلمة ليست بمنأى عن ارتكاب الجريمة، فقد يعينها التعليم على ارتكاب أنماط صعبة من الجرائم مثل : النصب والاحتيال، وهذا ما يفند أراء بعض المفكرين الذين أثاروا جدلا واسعا في بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر حول دور التعليم في الحد من الجريمة أو التقليل منها، بحيث أن الإكثار من عدد المتعلمين قد يزيد معه نسبة البطالة "

يعتقد توبياس Tobiasأن انتشار التعليم على نطاق واسع دون التفكير في توفير مناصب عمل ملائمة من شأنه أن يزيد الفرص أمام الأفراد لأن يصبحوا مجرمين، ذلك أن التعليم قد يجعل المتمدرس أكثر مهارة ودهاء في ارتكاب الجريمة،و أن التعليم في هذه الحالة سوف يعمل على تطوير الجريمة وتغيير خصائصها ولكن في المقابل لا يغير خصائص المجرم.[3]

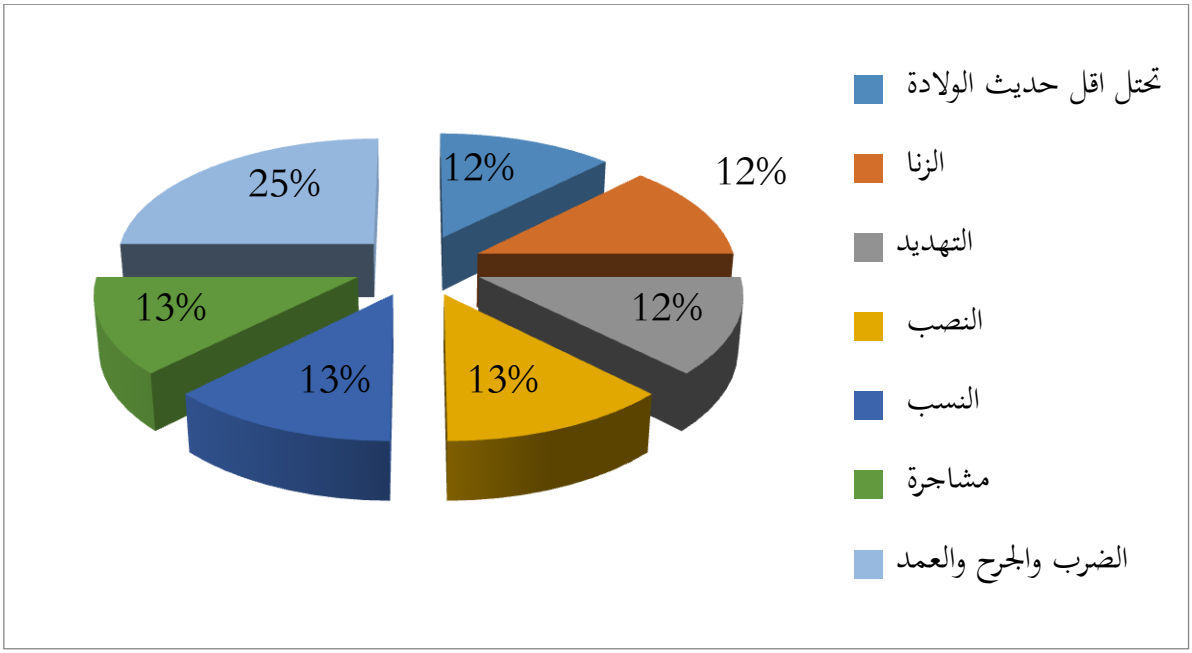
1. الملك شرف الدين: **ظاهرة بالمملكة السعودية امر كل ابحاث مكافحة الجريمة**، الرياض، 1993، ص 110.

2. اسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري: **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة، اكاديمية نانى للسوم الامنية**، الريف، 2011، ص 186.

3- Tobias.j T Crime And Industiel Souciety In The 19Th Centry B T Basf Ord London P50.

جدول رقم (27) يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب نمط الجريمة المرتكبة :

نمط الجريمة	التكرار	النسبة %
قتل طفل حديث الولادة	01	%12.50
الزنا	01	%12.50
التهديد	01	%12.50
النصب	01	%12.50
النسب	01	%12.50
مشاجرة	01	%12.50
الضرب والجرح والعمد	02	%25
المجموع	08	%100



الشكل (25) يوضح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب نمط الجريمة المرتكبة

يشير الجدول رقم (27) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات رفقا لنمط الجريمة المرتكبة، تبين من خلاله أن معظم المبحوثات ارتكبت جرائم ضد الاشخاص تتراوح ما بين الضرب و الجرح العمد بنسبة 25% والتهديد بنسبة 12.50 % كذا السب بنسبة 12.50 % وجريمة قتل طفل حديث الولادة بنسبة 12.50 %تليها

جريمة الزنا والمشاجرة والنصب بنسبة 12.50 % لكل منها ، من خلال الجدول نلاحظ أن جرائم ضد الاشخاص تشكل أكبر نسبة وهذا ما توصلت اليه دراسة محمد سلطان المؤمنين (2003) أن اكبر الجرائم المرتكبة من طرف النساء هي جرائم الاعتداء على الانسان .

ويرجع التنوع في أنماط الجرائم إلى مجموعة من العوامل منها انهيار في العلاقات الاسرية والعلاقات في افراد المجتمع نتيجة التغير والضغوطات الكبيرة لمتطلبات الحياة الاجتماعية وما تولده من توتر نفسي وعصبي وانفتاح المرأة على سوق العمل ... الخ، فهاذا التنوع هو نتيجة اجتماع مجموعة من العوامل وهذه الجرائم لا تمثل سوى الجرائم المضبوطة من قبل القانون، مما يجب الاخذ بعين الاعتبار الجرائم الخفية التي لم يتم التبليغ عنها.

جدول رقم (28): يبين توزيع الجرائم عينة الدراسة

المستوى التعليمي / نوع الجريمة	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
قتل طفل حديث الولادة	-	-	-	-	01	25	-	-	-	-	01
الزنا	-	-	-	-	01	25	-	-	-	-	01
التهديد	-	-	-	-	-	-	01	%50	-	-	01
النصب	-	-	-	-	01	25	-	-	-	-	01
السب	-	-	-	-	-	-	01	%50	-	-	01
مستأجرة	-	-	-	-	01	25	-	-	-	-	01
الضرب والجرح العمد	-	-	01	100	-	-	-	-	01	100	02
المجموع	-	-	01	12.50	04	50	02	25	01	12.50	08 %100

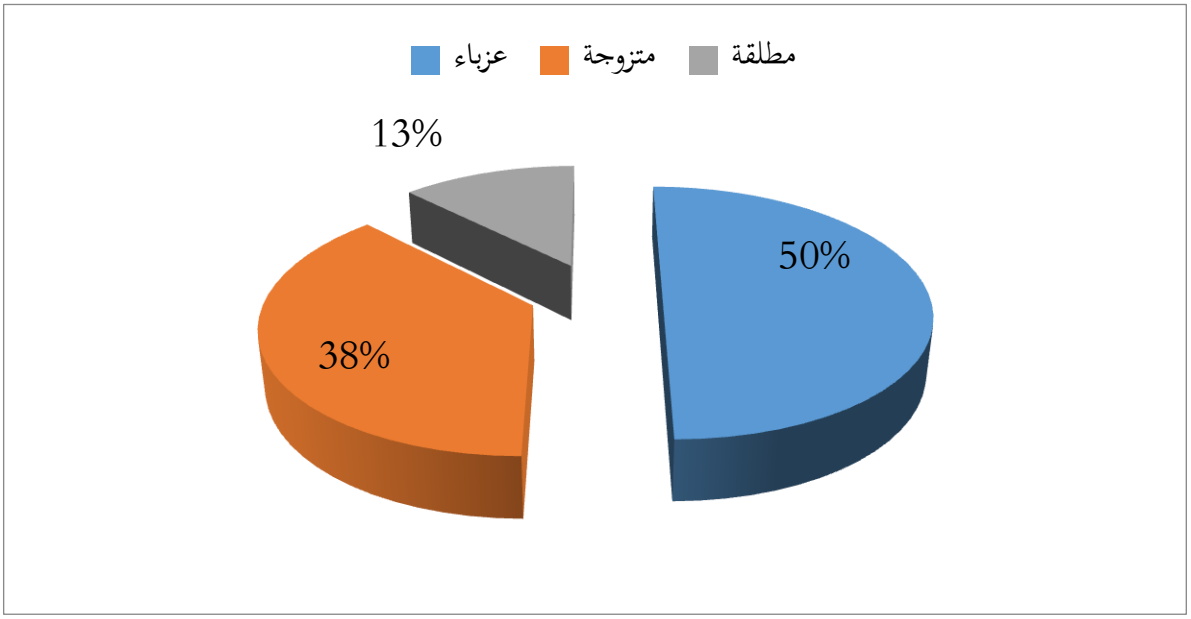
من خلال الجدول نلاحظ انه كلما كان المستوى التعليمي منخفض كلما تنوعت جرائم المرأة، حيث بلغت نسبة النساء المجرمات اللواتي مستواهن متوسط بنسبة 50 % توزعت بين قتل طفل حديث الولادة والزنا، النصب والمشاجرة بنسبة 25% لكل منها، أما جرائم التهديد والسب فكانت من نصيب النساء اللواتي مستواهن ثانوي بنسبة 50 % لكل منها.أما جرائم الضرب والجرح العمد فكانت النسبة الأكبر من نصيب النساء ذات المستوى الابتدائي والمستوى الجامعي.

ويمكن رد ذلك إلى انه كلما توقفت المرأة عن الدراسة، كلما دل ذلك على وجود وقت فراغ، فالمرأة التي تتلقى تعليمها نجدها منشغلة بالدراسة والتخطيط للمستقبل، كما ان التعليم يركز على زرع مبادئ وقيم دينية تمنع المرأة من ارتكاب السلوك الانحرافي والإجرامي، في حين يمكن مرد أن هناك من النساء المثقفات ارتكبن سلوكيات إجرامية إلى الاختلاط ومرافقة أصدقاء السوء .

ومنه يمكن أن نستنتج انه كلما كان المستوى التعليمي ضعيف كلما كان ميل المرأة الجزائرية لارتكاب الجرائم كثيرا .

جدول رقم (29): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
عزباء	04	%50
متزوجة	03	%37.50
مطلقة	01	%12.50
أرملة	-	-
المجموع	08	%100



الشكل (26): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية

يوضح الجدول رقم (29) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الحالة الاجتماعية، وقد تبين من خلاله أن غالبية المبحوثات هن عازبات، وذلك بنسبة 50 % أي ما يعادل 04 حالات من بين 08 حالات، تليها المتزوجات وذلك بنسبة 37.50% وفي أخر التصنيف المطلقات بنسبة 12.50% أي حالة من أصل 8 في حين غابت المرأة الأرملة المرتكبة السلوك الإجرامي .

ربما أن العازبات ينتمين في اغلب الأحيان إلى الفئة العمرية للأصغر سنا، نستنتج أن العمر له دور لا يستهان به في ارتكاب الجريمة، وهي نفس النتيجة التي تؤصل إليها اوتوا و بولاك في دراسة بعنوان (المرأة والجريمة) خلص إلى انه وفي ضوء البيانات المتاحة لكلا الجنسين من المبحوثين ،أن الإناث والذكور غير المتزوجين هم أكثر إقبالا على الجريمة من المتزوجين [1] ويمكن تفسير ذلك بان هناك ضعف في التماسك الاجتماعي بين النساء العازبات وأسرهن وكذا ضعف الروابط الاجتماعية التي تربطهم بأعضاء المجتمع . وكذا دراسة مزوز بركو حيث تبين أن نسبة مرتكبي الجرائم من العازبات قد بلغة 70% والمتزوجات 20 %

1 Otto Pollak The Cri; Inqlity Of Zo; En University Of Penns Ylvqnia Press 1960 P149.

الجدول رقم (30): يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية ونوع الجريمة

الحالة الاجتماعية / نوع الجريمة	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
قتل طفل حديث الولادة	01	%25	-	-	-	-	-	-	01
الزنا	-		01	33،33	-	-	-	-	01
التهديد	01	%25	-	-	-	-	-	-	01
النهب	01	%25	-	-	-	-	-	-	01
السب	-	-	-	-	01	%100	-	-	01
المشاجرة	-	-	01	33.33	-	-	-	-	01
الضرب والجرح العمد	01	%25	01	33.33	-	-	-	-	02
المجموع	04	50	03	37.50	01	12.50	-	-	08 %100

من خلال الجدول نلاحظ إن اغلب أفراد العينة عازبات، حيث مثلت نسبة النساء المجرمات العازبات 50% وهي نسبة كبيرة مقارنة بالحالات الاجتماعية الأخرى، حيث مثلت نسبت النساء المتزوجات عينة الدراسة 37.50 % في حين جاءت المرتبة الثالثة للنساء المطلقات بنسبة 12.50% أي ما يعادل حالة واحدة من أصل 08 حالات، في حين غياب النساء الأرامل من عينة الدراسة .

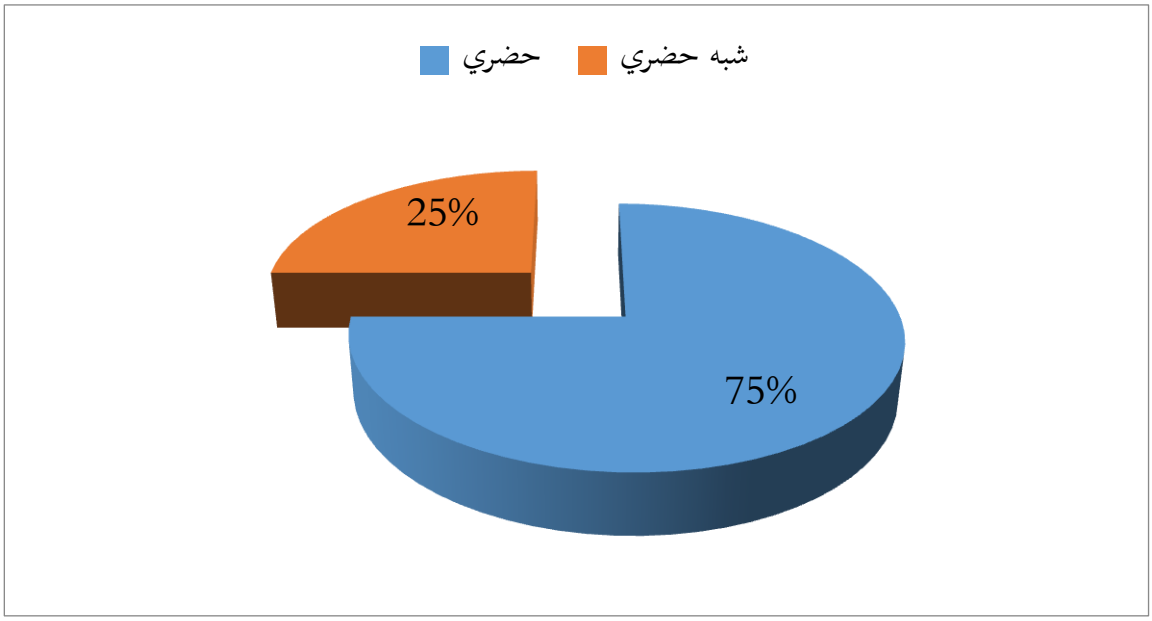
من خلال هذه النسب يمكن القول أن النساء العازبات أكثر ميلا لممارسة الجريمة ويمكن تفسير ذلك بان هناك ضعف في التماسك الاجتماعي بين النساء وأسرهن، وكذا الروابط الاجتماعية التي تربطهم بأعضاء المجتمع، تليها فئة المتزوجات ويمكن تفسير ذلك إلى عدم التوافق الزواجي و لظروف نفسية واجتماعية باعتبار المرأة تتأثر

بالظروف الاجتماعية أكثر من الاقتصادية، أما المطلقة فان النسبة ضئيلة وهذا راجع لنظرة المجتمع والأسرة الجزائرية للمرأة المطلقة، وبالتالي نتفادى الوقوع في المشاكل .

كما يمكن القول أن جرائم العازبات والمتزوجات لم ترتكز على نوع معين حيث نجدهن في كل أنواع الجرائم.

الجدول رقم (31): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة%
حضري	06	%75
شبه حضري	02	%25
ريف	-	-
المجموع	08	% 100



الشكل (27): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي

من خلال الجدول المبين أعلاه سجلنا ما نسبته 75 % من المبحوثات تنحدر من أصل جغرافي حضري، تليها نسبة 25% من البحوثات من أصول شبه حضرية، في حين انعدمت النسبة من المبحوثات اللواتي تنحدر من أصل جغرافي ريفي .

وهذا يدل على أن الأصل الجغرافي دور كبير في تكوين شخصية المرأة والتحكم في سلوكها، فالمبحوثات اللواتي ينتمين إلى المناطق الحضرية هن أكثر ممارسة للأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثرهن بالمظهر الحضري للمدينة، والتي تنتشر فيها مختلف الظواهر الدخلية والآفات الاجتماعية، بسبب ارتفاع الكثافة السكانية وتباين الأفراد واختلاف الثقافات والمعتقدات وضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي، عكس المناطق الريفية التي تتميز بالمحافظة على القيم والعادات والتقاليد، فالمجتمع الريفي له طابع خاص حيث منذ نعومة أظافرها تغرس فيها أسرتها قيم الحياء والخضوع للجماعة باعتبار الجماعة هي التي تحكم سلوك الفرد في تلك المناطق . وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها (هادية العود بهلول 2005) والتي أشارت إلى أن ارتفاع نسبة الجريمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ومناطق الجذب السكاني دون أن ننسى دراسة شاورماكي والتي أرجعت ارتفاع معدلات الجريمة إلى التحضر الزائد والنمو السكاني، والكثافة السكانية المرتفعة .

الجدول رقم (32): يبين توزيع جرائم حسب الأصل الجغرافي

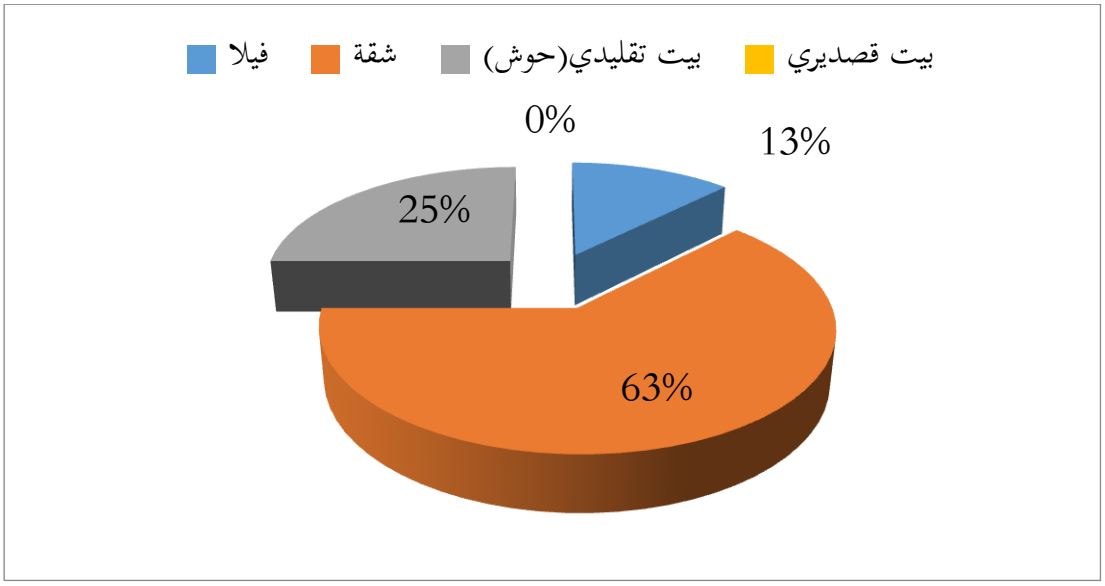
الأصل الجغرافي / نوع الجريمة	حضري		شبه حضري		ريفي		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	
قتل طفل حديث الولادة	01	16.67	–	–	–	–	01
الزنا	01	16.67	–		–	–	01
التهديد	-	-	01	%50	–	–	01
النصب	-	-	01	%50	–	–	01
السب	01	16.67	–	–	–	–	01
مستأجرة	01	16.67	–	–	–	–	01
الضرب والجرح العمد	2	33.33	–	–	–	–	02
المجموع	06	%75	02	%25	–	–	08 %

من خلال هذا الجدول يبين أن ارتكاب المرأة للجريمة يكون في المناطق الحضرية أكثر من في الريف، حيث احتلت نسبة جرائم النساء في المناطق الحضرية (المدينة) نسبة 75 % ونسبة 25 % في الوسط شبه الحضري، في حين انعدام نسبة جرائم النساء في المناطق الريفية، ويمكن رد ذلك إلى أن المرأة في المدينة أكثر تحررا، إذ أن التحضر له علاقة بسوء التنظيم الاجتماعي هذا فضلا على أن هناك سمة مشتركة بين مجرمات المناطق الحضرية التي تتسم بالحراك و العلاقات غير الشخصية والاحتكاك بالجماعات المختلفة وزيادة ميل الأفراد لارتكاب الجرائم في إطار جماعة منظمة، في حين أن الريف يتسم بالعلاقات الشخصية ووضوح أدوات الضبط الاجتماعي، باعتبارها معايير ساندة في المناطق الجضرية، فيمكن تلخيص حياة المرأة الريفية في أنها محافظة على التمسك بالدين والاقتصاد في النفقات ومن الواضح أن كثرة السكان في المدينة وكثافتهم وتنوعهم كل ذلك يؤثر بالضرورة في العلاقات الاجتماعية التي تربط بين المرأة بأفراد المجتمع، كما أن المرأة في الريف طموحاتها محدودة، وتكون متعاونة مع أفراد جماعتها، كما أن بحكم قلة المؤسسات التعليمية نجدها تنقطع عن الدراسة في مراحل مبكرة، مما يقلص من احتكاكها بالأوساط الاجتماعية المتخلفة كالوسط التعليمي ووسط العمل عكس نساء المدينة نجدها تمارس كل أنواع الجرائم من جرائم الضرب والجرح العمد، تهديد، سب، نصب،...الخ بينما نجدها تنخفض كما اتجهنا إلى المناطق الريفية.

كما أن نوع الحي له دور في ارتكاب الجرائم، حيث أن الحياء الراقية اقل إجراما من الإحياء الشعبية والمتوسطة فضيق السكن مثلا يؤدي بهم إلى محاولة الهروب وقضاء أوقاتهم خارجها وبالتالي انخراطهم في جماعات ذات ميول إجرامية بسبب الازدحام الشديد بين سكان الحي، وبذلك يلعب الحي دورا في نماذج السلوك التى يختلط بها الأفراد .

جدول رقم (33): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع السكن.

نوع السكن	التكرار	النسبة%
فيلا	01	%12.50
شقة	05	%65.50
بيت تقليدي(حوش)	02	%25
بيت قصديري	-	-
المجموع	08	%100



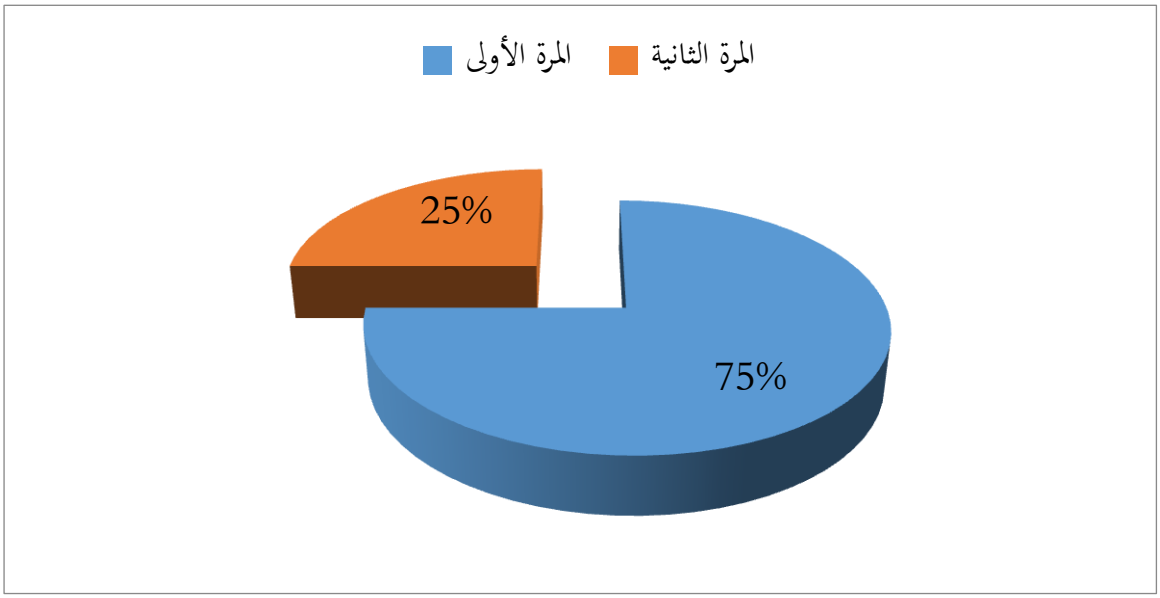
الشكل (28): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع السكن

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 65.50 %من نساء عينة الدراسة المرتكبات للجريمة يقطن في شقق، تليها نسبة 25 % ممن يقطن في بيت تقليدي (حوش)، في حين كانت نسبة اللواتي يقطن في فيلا بنسبة 12.50 % وإنعدام النسبة في بيت قصديري.

وهذا الجدول يعكس المستوى الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الجزائري، والذي هو متوسط في عمومه، حيث نلاحظ أن لنوع السكن صلة وثيقة بالمستوى الإقتصادي، وتؤكد هذه النتيجة أن تدني المستوى السكن للمبحوثات راجع لتدهور المستوى المعيشي،مما يضطر أسرهن إلى الإقامة في سكنات التي تتلائم مع مستوى الدخل، فالإقامة في مثل هذا النوع يدل على الضيق وقلة الترف، فنوع السكن وعدم ملائمته صحيا له تأثير على الحالة النفسية .

جدول رقم (34) يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود للجريمة

عدد المرات	التكرار	النسبة %
المرة الأولى	06	%75
المرة الثانية	02	%25
المجموع	08	%100



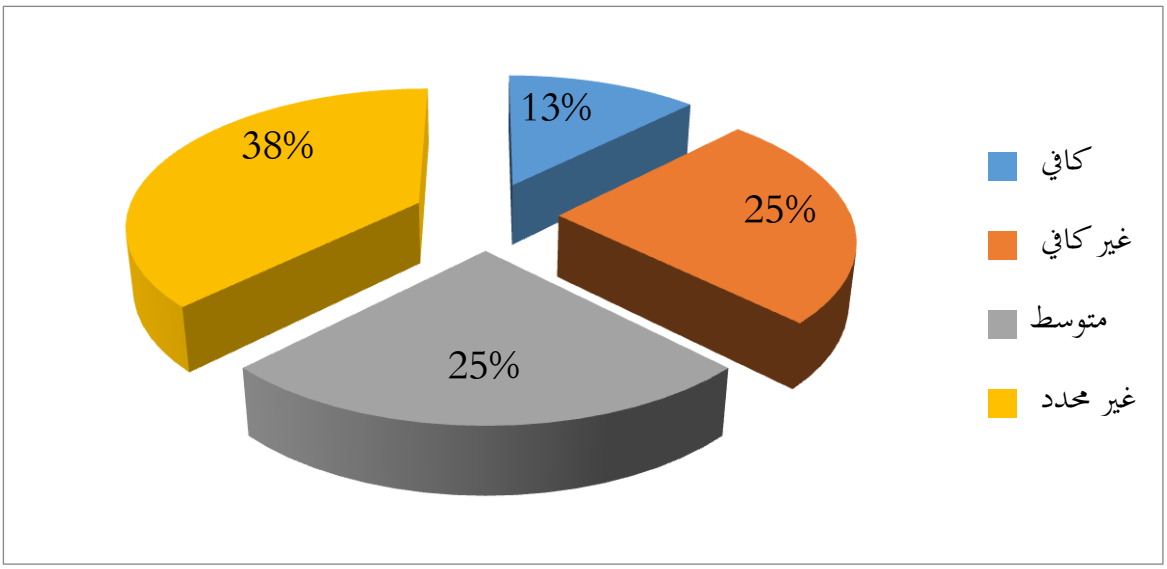
الشكل (29): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود للجريمة

يشير الجدول رقم (34) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود إلى الجريمة، وتبين من خلاله أن غالبية المبحوثات إرتكبن الجريمة للمرة الأولى 75% أي مايعادل 06 حالات من أصل 08 حالات تليها نسبة 25% من المبحوثات التي سبق لهن السلوك الإجرامي للمرة الثانية .

ما يدفعنا للقول أن المرأة الجزائرية لها القدرة على إحترام وتطبيق القانون والنظم الإجتماعية، وتجنب الوصم الإجتماعي، كون أن المرأة التي سبق لها وإرتكب الفعل الإجرامي تتلقى نوع من عدم التقبل سواء من الأسرة أو المجتمع كالتعرض للنبذ واللوم وشدة المراقبة، مما يدفعها لعدم تكرار السلوك الإجرامي .

الجدول رقم (35) :يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى المعيشي :

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة %
كافي	1	%12.5
غير كافي	2	%25
متوسط	2	% 25
غير محدد	3	%37.50
المجموع	8	%100



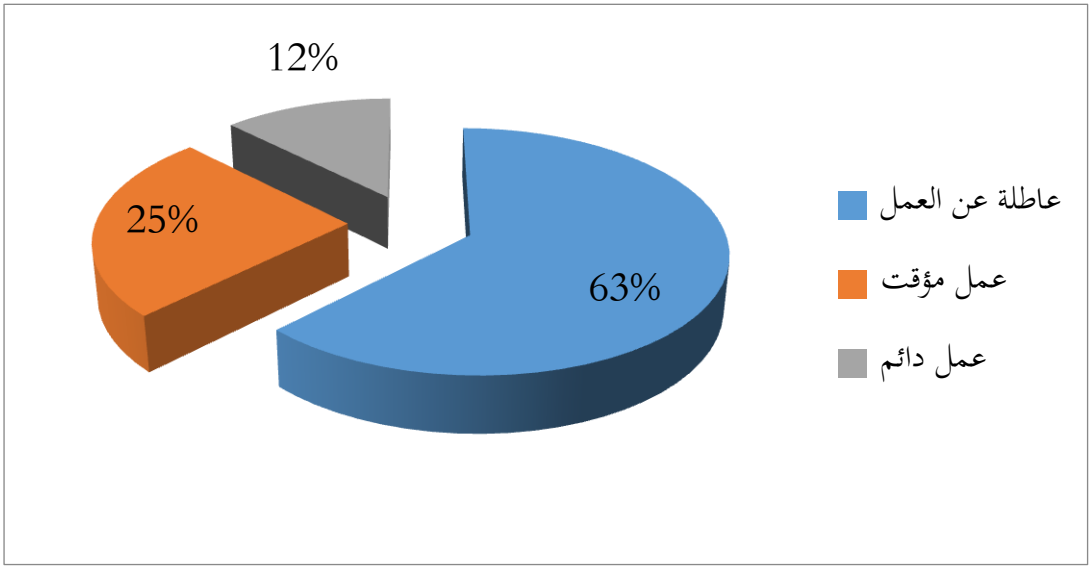
الشكل (30): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى المعيشي

من خلال الجدول يتضح لنا أن المستوى المعيشي للحالات يتراوح ما بين غير كافي ومتوسط حيث بلغت أكبر نسبة هي 50 % تتراوح ما بين غير كافي بنسبة 25% اي ما يعادل حالتين من أصل 08 حالات ومتوسط بنسبة 25 %، تليها نسبة 37.50 % لمن ليس محدد ،في اخر التصنيف نسبة 12.50% كمستوى معيشي كافي .

من خلال الجدول يتضح لنا الدور الذي يلعبه المستوى المعيشي في التأثير على سلوك النساء، فعدم توفر المال من شأنه أن يكون دافعا او محفزا على البحث عن اي مجال اخر، اما فيما يخص المبحوثات اللواتي لم يصرحن بمستوى المعيشة فهذا يدل على اهتمام الجهات الامنية من خلال المحاضر بالفعل الاجرامي أو نمط للجريمة في حد ذاتها وكيفية حدوثها دون الاهتمام بخصائص الجانية .

الجدول رقم (36) يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة عرفتها الحالة المهنية.

الحالة المهنية	التكرار	النسبة
عاطلة عن العمل	05	%62.50
عمل مؤقت	02	%25
عمل دائم	01	%12.50
المجموع	08	%100



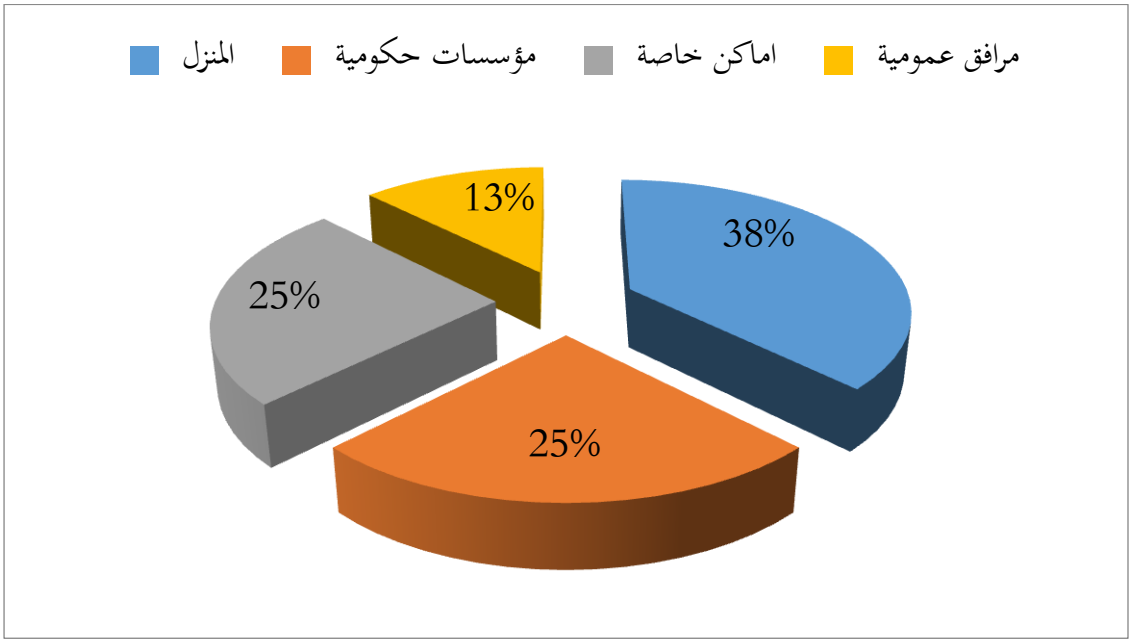
الشكل (31): يبين التوزيع النسبي لأفراد العينة عرفتها الحالة المهنية

يشير الجدول رقم (36) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة المهنية، وتبين من خلاله أن غالبية المبحوثات لا يملكن عمل وبلغت نسبة ذلك 62.50% اي 05 حالات من بين 08 حالات تليها نسبة 25% لمن عمل مؤقت، تليها نسبة 12.50% لمن لمن عمل دائم اي حالة واحدة من أصل 08 حالات

توكد هذه النتيجة وجود دافع نحو ارتكاب الجرائم، فحرمان المرأة من مورد مالي وخاصة اذا كانت تعيل الاسرة قد يدفعها لارتكاب الفعل الإجرامي بدافع الحاجة، ولعل هذا الامر طبيعي كما ذهبت اليه معظم الدراسات بان هناك علاقة قوية بين البطالة وتفشي الجريمة .

الجدول رقم (37) يبين التوزيع النسبي للأماكن التي ارتكبت فيها المرأة جريمتها.

أماكن ارتكاب المرأة للجريمة	التكرار	النسبة %
المنزل	03	%37.50
مؤسسات حكومية	02	%.25
اماكن خاصة	02	%25
مرافق عمومية	01	%12.5
المجموع	08	%100.0



الشكل (32): يبين التوزيع النسبي للأماكن التي ارتكبت فيها المرأة جريمتها

يشير الجدول التالي إلى أن اكثر الاماكن تكرارا يتمثل في المنزل بنسبة 37.50 % في حين تأتي المؤسسات الحكومية والأماكن الخاصة (مطعم، مقهى، محل تجاري، سيارة، غابة ...الخ) في المرتبة الثانية بنسبة 25 %لكل منها اي ما يعادل حالتين من اصل 08 حالات .

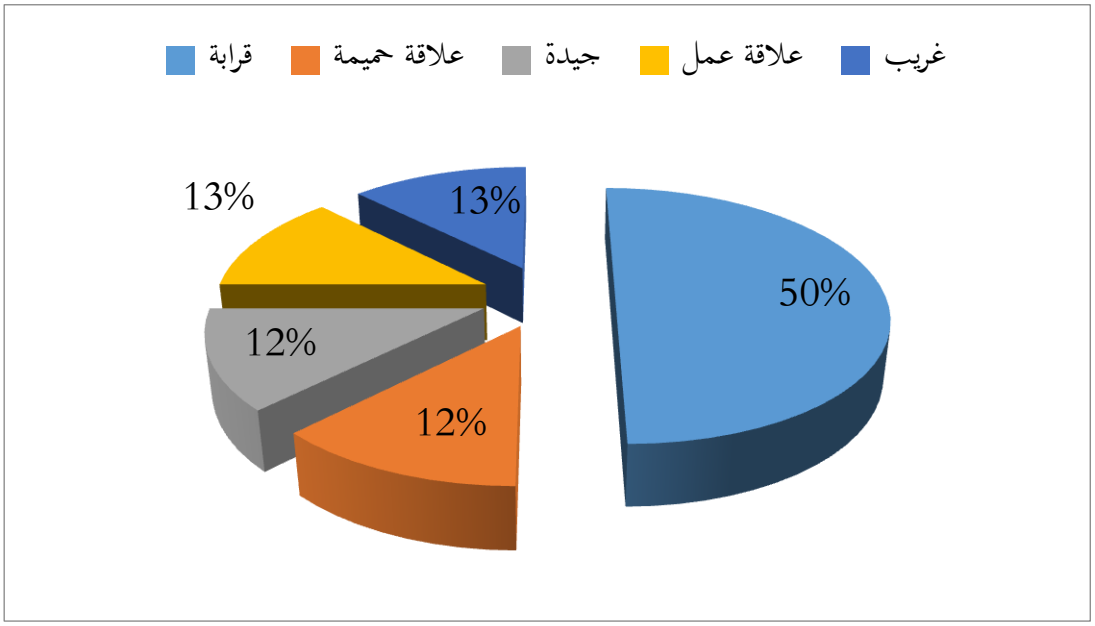
ثم تأتي المرافق العمومية (الطريق، الحدائق، الحي، السوق ...الخ) في المرتبة الاخيرة بنسبة 12.5% أي ما يعادل حالة واحدة من أصل 08 حالات.

من خلال الجدول يتبين لنا ان المرأة ترتكب جرائم الزنا والقتل والإجهاض داخل المنزل، أما فيما يخص الانماط الاجرامية اخرى (كالدعارة والمشاجرة الضرب) فترتكبها خارج المنزل سواء في مرافق عمومية أو اماكن

خاصة، وفيما يخص الجرائم الاقتصادية كالنصب فتمارس في المؤسسات الاقتصادية يعني ان مكان الجريمة التي ترتكبها المرأة مرتبط بنوع الجريمة المرتكبة .

جدول رقم (38) يبين التوزيع النسبي لنوع العلاقة الاجتماعية بين المجرمة والضحية .

العلاقة الاجتماعية من المجرمة والضحية	التكرار	النسبة %
قرابة	04	%50
علاقة حميمة	01	%12.50
جيدة	01	%12.50
علاقة عمل	1	%12.50
غريب	1	%12.50
المجموع	08	100%



الشكل (33) يبين التوزيع النسبي لنوع العلاقة الاجتماعية بين المجرمة والضحية .

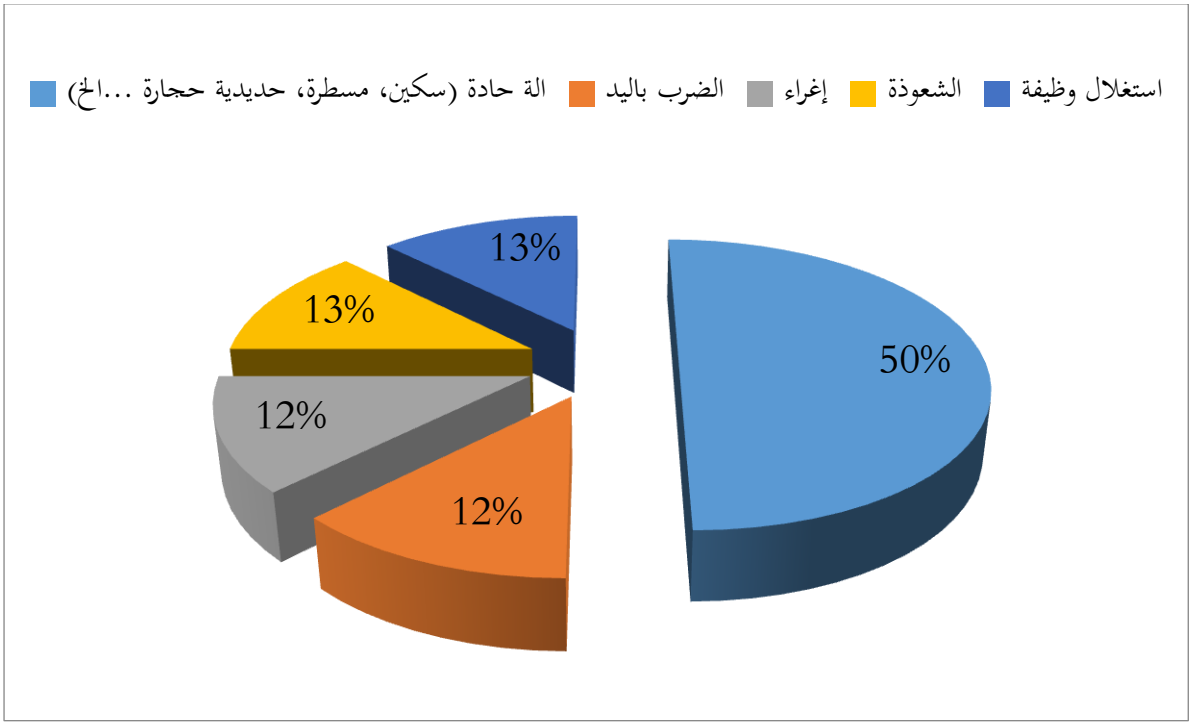
من خلال الجدول المبين نجد أن المجرمات تربطهم في اغلب الاحيان صلة قوية بضحاياهن، حيث بلغت اعلى نسبة 50 % ما يعادل 04حالات من أصل 08 الاشخاص الذين لها علاقة قرابة (أم، أب، أخ، زوج،

رضيع ... الخ) تليها تساوي النسب بين الضحايا الذين لهم علاقة حميمية بالمجرمة (كالزوج، عشيق ... الخ) وعلاقة جيدة وعلاقة عمل ومع أشخاص غرباء وذلك بنسبة 12.50 %اي حالة واحدة من اصل 08 حالات.

من خلال ما تبين لنا من الجدول نرى أن اغلب ضحايا المرأة ممن لها علاقة قرابة بهم، حيث أن من خلال اطلاعنا على المحاضر القضائية أظهرت لنا أن الزوج هو الضحية في أغلب الاحيان سواء بالضرب، الخيانة الزوجية، الاحتيال .

جدول رقم (39) يبين التوزيع النسبي للوسيلة المستخدمة عند ارتكاب الجريمة.

الوسيلة المستخدمة	التكرار	النسبة
ألة حادة	04	%50
الضرب باليد	01	%12.50
إغراء	01	% 12.50
الشعوذة	01	% 12.50
استغلال وظيفة	01	% 12.50
المجموع	08	%100



الشكل (34) يبين التوزيع النسبي للوسيلة المستخدمة عند ارتكاب الجريمة

من خلال الجدول المبين اعلاه نلاحظه تنوع وتعدد الطرق والوسائل التي تستخدمها المرأة لارتكابها لجرائمها،كانت اعلى نسبة تتمثل في استخدام الة حادة (سكيه، مسطرة، حديدية، حجارة ... الخ) حيث تبلغ نسبتها 50% اي ما يعادل 04 حالات من اصل 08 حالات يليها وسيلة الضرب والاغراء والشعوذة واستغلال وظيفة شكلت النسبة لكل منها 12.50 % اي بتكرار حالة واحدة لكل منها.

من خلال الجدول المبين، ظهر لنا تنوع في الوسائل المستخدمة للجريمة من قبل النساء، تمثلت الوسائل في الطعن بسكين والة حادة شكلت اعلى نسبة ويمكن تفسير ذلك ان المرأة في الغالب ترتكب جرائمها في المنزل وتعتدي على ضحايا لها علاقة بهم بأي شيء امامها، غالبا ما يكون الاعتداء في الموقف نفسه الذي حدث بين ضحية، و المجرمة كالشجارات والنزاعات العائلية، اما الطرق التي تستخدمها فتكون حسب نمط الجريمة، فمثلا الوظائف الحكومية تعتمد المرأة في استغلال مهنتها الانثوية للإطاحة بضحاياها عن طريق الاغراء، لكسب المال، يعني ان الوسيلة المستخدمة التي تستخدمها المرأة في جريمتها مرتبطة بنوع الجريمة المرتكبة .

5-3 عرض وتحليل الحالات

5-3-1 عرض البيانات السوسيو –ديمغرافية للحالات–

جدول رقم (40): توزيع المبحوثات وفقا للسن

السن	التكرار	النسبة%
29-19	04	%80
40-30	01	%20
المجموع	05	%100

يوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للسن ،وتبين من خلاله أن المبحوثات يتوزعن على فئتين عمريتين حيث من 19-29 سنة تمثل نسبة 80% أي مايعادل 04 حالات من أصل 05 وهي تمثل أعلى نسبة تليها الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 20 %.

جدول رقم (41): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
أمي	01	%20
ابتدائي	01	%20
متوسط	02	%40
ثانوي	-	-
جامعي	01	%20
المجموع	05	%100

يبين الجدول التالي التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى التعليمي، وتبين من خلاله أن غالبية عينة الدراسة لهن مستوى تعليمي منخفض بنسبة 80% يتراوح ما بين متوسط بنسبة40 % أي حالتين من أصل 05 حالات وابتدائي وأمي بنسبة 20 %لكل منهما أي ما يعادل حالة واحدة من أصل 05 حالات، يليها المستوى التعليمي جامعي بنسبة 20 % أي حالة واحدة من مجموع العينة،في حين انعدام المستوى الثانوى.

جدول رقم (42): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للمستوى التعليمي للأب.

المستوى التعليمي للاب	التكرار	النسبة %
أمي	04	%80
ابتدائي	_	_
متوسط	_	_
ثانوي	01	%20
المجموع	05	%100

من خلال الجدول الموضح اعلاه يبين لنا ان نسبة 80 % من اباء المبحوثات بدون مستوى تليها نسبة 20 %للآباء الذين مستواهم التعليمي ثانوي اي ما يعادل حالة واحدة من اصل 05.

جدول رقم (43): يمثل توزيع المبحوثات وفقا للمستوى التعليمي للأم :

المستوى التعليمي للأم	التكرار	النسبة
أمي	03	%60
ابتدائي	01	%20
متوسط	_	_
ثانوي	01	%20
المجموع	05	%100

يوضح الجدول التالي ان معظم امهات المبحوثات ليس لهن مستوى تعليمي وقد بلغت نسبتهن 80% موزعة بنسبة 60 %للمستوى الأمي أي 3 حالات من أصل 05حالات و20 % للمستوى الابتدائي أي ما يعادل حالة واحدة من اصل 05 حالات ،وفي أخر الترتيب نجد نسبة 20% من الأمهات ممن لهن مستوى تعليمي ثانوي .

يوضح الجدول المبين أعلاه أن نسبة 80 %من الأمهات لم يتلقين القدر الكافي من التعليم، وهذا يدل على أن انخفاض المستوى التعليمي للوالدين له أثر سلبي في تنشئة المرأة في المجتمع ،فأسلوب التربية والتنشأة الاجتماعية يكون وفق التغيرات الاجتماعية .

جدول رقم (44):يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
عزباء	02	%40
متزوجة	01	%20
مطلقة	01	%20
أرملة	-	-
أم عزباء	01	%20
المجموع	05	%100

يوضح الجدول التالي أن غالبية المبحوثات عازبات بنسبة 40 %أي حالتين من مجموع عينة الدراسة ،تليها التساوي بين النسب بين من هن متزوجات ومطلقات وأمهات عازبات بنسبة 20% لكل منها أي مايعادل حالة واحدة من أصل 05 حالات لكل منها.

جدول رقم (45):يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للاصل الجغرافي.

الأصل الجغرافي	**التكرار**	**النسبة%**
حضري	-	-
شبه حضري	02	%40
ريف	03	%60
المجموع	05	%100

من خلال الجدول سجلنا ما نسبته 60% من المبحوثات تنحدرن من أصل جغرافي ريفي أي مايعادل 03 حالات من بين 05 حالات،تليها نسبة 40 %من المبحوثات من أصل جغرافي شبه حضري ما يقابلها حالتين من أصل 05 حالات.

جدول رقم (46): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع السكن.

نوع السكن	التكرار	النسبة%
فيلا	01	%20
شقة	01	%20
بيت تقليدي	02	%40
بيت قصديري	01	%20
المجموع	05	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 40 %تمثل النساء اللواتي يقطن بيت تقليدي أي ما يعادل حالتين من أصل 05 حالات ،تليها تساوي في النسب بين المبحوثات اللواتي يقطن فيلا وشقة وبيت قصديري بنسبة 20 %لكل منها أي مايعادل حالة واحدة من 05 حالات.

جدول رقم (47):يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود للجريمة

عدد مرات العود	التكرار	النسبة%
المرة الأولى	04	%80
المرة الثانية	01	%20
المجموع	05	%100

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن غالبية المبحوثات ارتكبن الجريمة للمرة الأولى وذلك بنسبة 80% ما يقابلها 04 حالات من بين 05 حالات،تليها نسبة 20% من المبحوثات التي سبق لهن العود للجريمة وذلك بما يعادل حالة واحدة من أصل 05 حالات.

جدول رقم (48): يمثل توزيع المبحوثات وفقا لنمط الجريمة المرتكبة

نمط الجريمة	التكرار	النسبة
الزنا	01	%20
الدعارة	03	%60
خيانة زوجية	01	%20
المجموع	05	%100

يشير الجدول التالي إلى التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنمط الجريمة المرتكبة وتبين من خلاله أن جميع المبحوثات الخمس مارسن جرائم أخلاقية بنسبة 100% توزعت بين جرائم الدعارة بنسبة 60%أي ما يعادل 3 حالات من أصل 05 حالات، وتساوي النسب بين الزنا، الخيانة الزوجية بنسبة 20%لكل منها أي ما يعادل حالة من أصل 5 حالات لكل منها.

جدول رقم (49): يمثل توزيع المبحوثات وفقا للمستوى المعيشي.

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
كافي	01	%20
غير كافي	01	%20
متوسط	03	%60
المجموع	05	%100

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أن نسبة 80%من المبحوثات مستواهن المعيشيي يتراوح مابين متوسط وغير كافي، بنسبة 60% للمستوى المعيشي المتوسط اي مايعادل 3 حالات من أصل 05 و 20%

للمستوى المعيشي غير كافي، تليها نسبة20% للمبحوثات اللاتي لهن مستوى معيشي كافي اي حالة واحدة من أصل خمس حالات .

جدول رقم (50): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة المهنية:

الحالة المهنية	التكرار	النسبة%
عاطلة عن العمل	02	%40
عمل دائم	02	%40
عمل مؤقت	-	-
متمدرسة	01	%20
المجموع	05	%100

من خلال الجدول يتضح لنا أن أغلبية المبحوثات عاطلات عن العمل وذلك بنسبة 60 %موزعة بين عاطلة عن العمل بنسبة 40% أي مايعادل حالتين من أصل 05 حالات ومتمدرسة بنسبة 20 %أي مايعادل حالة واحدة من أصل 05 حالات، تليها نسبة 40% للمبحوثات اللواتي يزاولن عملا مؤقتا في حين غياب المبحوثات اللواتي يعملن بصفة دائمة .

جدول رقم (51): يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لمهنة الاب :

مهنة الاب	**التكرار**	**النسبة%**
عاطل عن العمل	01	%20
عمل دائم	02	%40
عمل مؤقت	01	%20
متقاعد	01	%20
المجموع	05	%100

يبين لنا الجدول التالي أن اغلبية المبحوثات أبائهن يمارسون عملا بنسبة 80% تتوزع بين عمل دائم بنسبة 40% أي حالتين من أصل 05 حالات وعمل مؤقت بنسبة 20% أي حالة واحدة من مجموع عينة الدراسة ومتقاعد بنسبة 20 %أي حالة واحدة من بين 05 حالات، تليها في الأخير نسبة 20% من المبحوثات اللواتي لا يمارس أبائهن أي عمل أي حالة واحدة من أصل 05 حالات.

جدول رقم (52): يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لمهنة الام :

مهنة الأم	التكرار	النسبة %
ماكثة بالبيت	04	%80
عمل مؤقت	–	–
عمل دائم	01	%20
المجموع	05	%10

يمثل الجدول التالي التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لمهنة الام، والذي يتبين لنا من خلال ان اغلبية امهات المبحوثات هن ماكثات في البيت وذلك بنسبة 80% اي ما يعادل 04 حالات من اصل 05 حالات، تليها نسبة 20 %من امهات المبحوثات تمارس عملا دائما اي ما يعادل حالة واحدة من اصل 05 حالات.و هذا ما يبين انخفاض المستوى المعيشي للمبحوثات و هذا له تأثير على سلوك النساء ،مما يدفعهن إلى البحث عن مصادر مختلفة من أجل تلبية جاجياتهن،فقد بينت العديد من الدراسات التي تناولت الجريمة و الانحراف أن للمستوى المعيشي دور فعال يدفع النساء نحو هذا السلوك.

جدول رقم (53): يوضح التوزيع النسبي المبحوثات وفقا للحالة الوالدية

الحالة الوالدية	التكرار	النسبة
يعيشان معا	02	%40
مطلقان	02	%40
أحدهما متوفي	01	%20
المجموع	05	%100

يبين لنا الجدول التالي أن هناك 03 حالات بمعدل 60 %من مجموع عينة البحث تعيش في أسر تعاني التفكك الأسري جراء الطلاق أو غياب أحد الوالدين بسبب الوفاة، تتوزع بنسبة 40% للوالدين المطلقين أي حالتين من أصل 05 حالات وحالة واحدة بمعدل 20% تعيش بدون أب جراء الوفاة.تليها نسبة 40% للوالدين اللذان يعيشان معا أي حالتين من أصل 05 حالات.

وهذا ما يبين أن هناك علاقة وطيدة بين التفكك الأسري وارتكاب السلوك الاجرامي للمرأة وذلك لما يمثله الوالدين من أهمية كبيرة في حياة المرأة، فالتصدع الأسري الذي يعيشه أفراد العينة كان سببا في ارتكاب الجرائم أين يغيب ما يفترض أن يكون الرقيب والحسيب والموجه في الأسرة.

جدول رقم (54): يبين التوزيع النسبي المبحوثات وفقا لوجود نموذج انحرافي أو اجرامي داخل الأسرة.

وجود نموذج انحرافي أو اجرامي	التكرار	النسبة%
نعم	03	%60
لا	02	%40
المجموع	05	%100

يتضح من خلال الجدول أن معظم المبحوثات ينتمين إلى أسر تحوي نماذج إجرامية أو انحرافية، وهذا ما تمثله نسبة 60 %أي ما يعادل 03 حالات من أصل 05 حالات في حين نسبة 40% للمبحوثات اللواتي صرحن بعدم وجود نموذج اجرامي أو انحرافي في الأسرة .

مما يعني أن المرأة تتأثر بمن هم حولها سواء أكان النموذج أحد الوالدين أو كلاهما أو من الاخوة والأخوات والذي يتعداه إلى الأصدقاء،كما تحددت السلوكيات الانحرافية والاجرامية التي يقدم عليها النموذج الانحرافي او الاجرامي لأفراد أسر المبحوثات في السرقة ،ممارسة الدعارة، الخيانة الزوجية، تعاطي المخدرات.

5-3-2 عرض والتعليق على الحالات

عرض الحالة الأولى:

تمت مقابلة الحالة في بيتها كون لنا معرفة شخصية بها.

أولا: الحالة الاجتماعية والثقافية للحالة:

السن وقت وقوع الحادثة: 36 سنة

السن وقت المقابلة: 42 سنة

المستوى التعليمي: أمية

الحالةالمدنية: مطلقة

الأصل الجغرافي: ريفي

نوع السكن: بيت قصديري

نوع الجريمة المرتكبة: زنا

المستوى التعليمي للوالدين: - الأم: أمية، -الأب: أمي

مهنة الوالدان:- الأم: ماكثة بالبيت، - الأب: عاطل عن العمل

المستوى المعيشي: غير كافي

الحالةالوالدية:يعيشان معا

عرض الإخوة: ذكور: 04، الإناث:04.

ثانيا:الحالة المعيشية لأسرة الحالة:

الحالة (و. س) * تبلغ من العمر 42 سنة، تقطن بأحد القرى المجاورة لبلدية حناشة هي الأخت الكبرى بالعائلة، الإخوة تربطهم بالجانية علاقة متوترة، بدون مستوى لكونها لم تتلقى تعليم في حياتها نتيجة فكر أبيها وبحكم المنطقة الريفية التي تقطنها، مستواهم الاقتصادي ضعيف كون الأب عاطل عن العمل يتقاضى منحة

* (و-س) هو الإسم الذي وضع للمبحوثة ، ولا يمثل بالضرورة الأحرف الأولى لإسمها.

المعاقين،أما نوع السكن فهو بيت قصديري يحتوي على غرفتين لا أكثر.

ثالثا: نشأة الحالة والعلاقات الأسرية:

تحدثت المبحوثة عن السنوات الأولى من طفولتها حيث كانت طفولة قاسية كون إخوتها الذكور يفرضون سيطرتهم عليها ويبرحونها بالضرب أحيانا، كما يمنعونها من اللعب وتكوين صداقات خاصة بعد بلوغها سن المراهقة، علاقتها بأبيها علاقة عادية « .. جيبي وأدي عليا ،أغسلي، متروحيش » هكذا صرحت قائلة « ماعشتش حنان الأبوة والإخوة يهنبروا عليا برك حنا البنات كنا نغيظوا » أماعن الوالدة فكانت تشتغل بصنع الأواني الفخارية حيث تقضي أغلب الوقت في الخارج على حد تعبير الحالة، « أمي ما كنتش نحمل عليها كانت تغيضني مسكينة هي الوحيدة لي كانت تهتم بينا»

بعد بلوغ الجانية سن 18 عام ألزمها أهلها الزواج على الرغم من رفضها الأمر باعتبار أن هذا هو سن الزواج المناسب، تمت موافقة المبحوثة ليصادف الحال أن زوجها هو الأخير ليس له عمل دائم ويقطن وسط عائلته وهو المسؤول عن مصاريف البيت بكامله.

رابعا: واقعة الخيانة الزوجية:

صرحت المبحوثة قائلة أن زوجها « لباس بيه عايشين كيما الناس نهار دواس ونهار لباس علينا ونهار نتعشاو ومرات لالا، إذا تغدينا منتعشاوش » وبما أن بيت زوجها يمثل بيت العائلة الممتدة فإن أخواته يأتون بشكل مستمر « ياكلوا ويعطوني مرات مصروف بحكم أن مستواهم المادي ميسور، بصح مايجينيش على خاطري وديما نحس بالنقص»، في أحد الأيام سقط إبني من على الجرف ليتسبب له كسر على مستوى الرجل،تم إدخاله المستشفى وخلال أيام ترددها على العيادة من أجل الفحص الدوري تم تعرفها على شاب يعمل كحارس بالعيادة.في بادئ الأمر جرت بيننا محادثات عادية ثم تطورت العلاقة « كنت أنا مرة نروح ليه، ومرات يجيني

ونشوفوا غير من بعيد » «كان يقولي عجبتيني أنت شابة، وهذا الزين ما يواتيهش الميزيرية »، توطدت العلاقة بيننا، وحينما تماثل إبني للشفاء قام بشراء هاتف نقال «كنت كي يخرج الزوج نتاعي نعيطلوا وبنتي الصغيرة تاع الإبتدائي هي لي تكتبلي الرسائل، وكان يجي لعندي مرات قليلة ونبعث بنتي الصغيرة تجيبلي من عندو القضيان ونقلها متهدريش»

حدث شجار بيني وبين زوجي أقدمت على الهرب إلى عشيقي، و تم المكوث لديه لمدة شهر لتتم فيه إقامة علاقة حميمية ويكون هناك حمل خارج إطار الزواج، بعد عودتها رفضها أهلها ولم يقتنع أحدمنهم بالحجة المقدمة

من قبلها «كنت عند صحبتي غضبانة نتوما ما تعرفوهاش »بعد فترة تعود الجانية لبيت الزوجية بحكم بساطة الزوج «لم أعد أتحمل حتى النظر في وجه زوجي،تبدلت العلاقة بيننا وزادت المشاكل» إلى أن إكتشف الزوج الهاتف وبحكم ماقريتش ما كنتش نمحي الرسائل مانعرفش داهم للإخوة نتاوعوا قراوهم وحرشوه عليا،ليتوجه إلى مصالح الدرك حيث قام بتقديم شكوى ضدي وبعد ثبوت الأدلة ضدي إعترفت بالذنب، ليقوم بتقديم طلب من أجل القيام بفحص الدم ليثبت أن الأولاد أولاده، غير أن أصغرهم سنا ثبت أنه ليس ولده، ليتم طلاقي رسميا مع تقديم غرامة مالية وأخذ الأولاد كلهم مني إلا أصغرهم تم تركه عند أحد أقاربي.

التحليل السوسيولوجي للحالة:

تبدو الحالة بسيطة كبساطة الحياة التي تعيشها، متوترة أحيانا حيث تعي ما تقوله، وأحيانا لا، سريعة التأثر تبكي بحسرة.

يظهر أن المبحوثة عاشت من وسط أسري مضطرب، يسوده كثره الشجارات والخلافات بين أفرادها ، كما أن الفقر والعوز الذي تعيشه الحالة مع أفرادها عائلتها، وكذا العيش بمسكن قديم لا يتوفر على أبسط ضروريات العيش المريح مع كثرة أفراد الأسرة ،و بحكم المنطقة الريفية وطرية تفكيرهم دفع المبحوثة إلى الزواج بأول شخص يتقدم إلى خطبتها، شخص لاتتوفر فيه شروط والمؤهلات التي تساعد على تحمل المسؤولية لتعيش الحالة مرة أخرى في واقع أسري يفتقد إلى التوافق الزواجي والانسجام ويتسم بالحرمان، لتعيش الحالة بمثابة خادمة لأهل زوجها وتصبح مرة أخرى كأنها غير مرغوب فيها، وتشير هذه الحالة إلى الإهمال الذي تتعرض له المرأة في غياب الاهتمام الأسري للمرآة بعد الزواج المتمثلة في الإستغلال البشع والإضطهاد النفسي والجسدي على حد سواء.

• الحالة عاشت في بيئة أسرية مفككة لا مكان فيها الإنسجام والتفاهم سواء لدى أسرتها الأولى أو أسرتها ما بعد الزواج، ولعل تدني المستوى المعيشي للمبحوثة وتخلي الأفراد الفاعلين في حياتها عن مسؤولياتهم اتجاهها واتجاه أطفالها جعلها محل أطماع الآخرين،لتتم الخيانة الزوجية وينتج عن هذه الأخيرة طفل خارج مؤسسة الزواج.

فالاهتمام بجانبيه الذى تلقته المبحوثة من طرف عشيقها، أنساها لفترة مؤقتة الحرمان الذي تعرضت له، لتفتح عينيها على واقع الحرمان من أطفالها على حد تعبيرها «الشيء الذي أحزنني أنني خسرت كل شيء، ضيعت حياتي وأولادي» لتتنهد المبحوثة وتبكي بحرقة لإدراكها في الأخير أنها خسرت كل شيء،يظهر على الحالة علامات الحزن والكبت والندم وكذا تبرير فعلها بين الحين والأخر.

ومن هنا نستنتج أن الحرمان المعنوي وتدني الظروف المادية، وكذا عدم وجود معيل لها ولأطفالها له علاقة

بسلوك المبحوثة.

عرض الحالة الثانية:

أجريت المقابلة داخل الحرم الجامعي بالمدية عن طريق واسطة بينما هي الأخرى تدرس بالجامعة.

أولا:الحالة الاجتماعية والثقافية للحالة:

السن حين وقوع الحادثة: 22سنة

السن وقت المقبلة: 26سنة

المستوى التعليمية: جامعي

الحالة المدنية: عزباء

الأصل الجغرافي: شبه حضري

نوع السكن: فيلا

نوع الجريمة: جريمة أخلاقية «ممارسة الدعارة »

المستوى التعليمي للوالدين:- الأم:ثانوي، – الأب:ثانوي

مهمة الوالدين: -الأب:موظف، -الأم: موظفة

المستوى المعيشي: كافي.

عدد الإخوة: 00.

ثانيا: الحالة المعيشية الأسرة الحالة وعلاقتها بالأسرة

(أ.ع) شابة عمرها 26 سنة جميلة المظهر والمنظر سمراء البشرة، ممتلئة الجسم، من عائلة معروفة في الوسط الذي تعيش فيه، لم تعاني الحالة من الحرمان المادي إذ أن أسرتها توفر لها كل احتياجاتها الضرورية، نشأت الحالة في بيئة تشجع على العلم والتعليم بحكم انها الطفلة الوحيدة لأسرتها وبحكم كلا والديها لهما مستوى ثقافي، تعيش الحالة في بيئة أسرية تفتقد إلى الرعاية والاهتمام المعنوي من طرف الأهل، فالأبوان مطلقين، والأم تمارس عملا بدوام كلي بأحد المستشفيات بالمنطقة التي تقطن فيها، حيث تضيف الحالة«أن مرحلة طفولتي مرت بنوع من الإستقرار، لكن هذا لم يدم طويلا إلى أن قرر أهلي الطلاق» وأضافت قائلة « تبدلت حياتي ديما نحس حاجة ناقصتني، ماما تخدم مرة في النهار مرة في الليل، منين نتلاقاها راقدة » هذا ما جعلها تحبذ البقاء في الإقامة الجامعية على حد تعبير الحالة« قعدت مرة بالإقامة 03 أشهر بلا ما نعيط لماما حتى هي راحت للشرطة وقدمت بلاغ بغيابي جاوني الشرطة للإقامة نبهوني برك ورجعوا راحوا لماما قالولها راهي لاباس بيها مناسب » أما الأب فقد تخلى عن مسؤولياته التربوية ما عدا المادية فإنه لايتوانى عن منحي نهاية كل أسبوع مبلغا من المال لا اكثر.

ثالثا: واقعة الجريمة الأخلاقية " ممارسة الدعارة "

بدأت القصة مع مزاولتها الدراسة بالجامعة، وحينها تعرفت على جماعة رفاق داخل الإقامة، كانت بداية الانحراف من خلال تعاطي السجائر، وصولا إلى تناول الزطلة،على حد قول المبحوثة «صحاباتي كانوا يقضوا بيا صوالحهم،منين يجو يشروا حاجة يدوني معاهم ،يشروا حوايجهم بأقل سومة »، إعتادت المبحوث على هذا الوضع ليتطور الأمر بتعرفها على شخصيات غنية و ليتطور الأمر أكثر للوصول إلى الملاهي الليلية وإقامة علاقات محرمة معهم، أتقنت فنون الإغواء وكسب المال بسهولة تامة،حتى دون ممارسة أي شيء.

ضحايا المبحوثة من فئة الأثرياء ولكونها أصبحت مطلوبة أكثر تتردد على الولايات الأخرى، ليتم القبض عليها متلبسة وفي حالة سكر من طرف الدرك الوطني بولاية سكيكدة ليتم إطلاق سراحها بعد فترة بتدخل أحد معارف المبحوثة.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال الحالة نلاحظ أنها تملك مقومات المرأة الجميلة تدرس في تخصص من تخصصات الأدبية الذي يمتاز بوجود أوقات الفراغ،كونها من منطقة أخرى جعلها طالبة مقيمة،الأمر الذي جعلها بعيدة عن الرقابة الوالدية والتمتع بنوع من التحرر ما يسمح لها بممارسة سلوكات مشبوهة، تعاني الحالة من الحرمات العاطفي وكذا هذا

الفراغ الذي أحدثه كلا الوالدين،كما تعاني ظروفا أسرية مزرية من تفكك وإهمال معنوى،فالاب تخلى عن مسؤولياته التربوية والأم بحكم عملها لم توفق بين العائلة والعمل مرة بحيث أن خروج المرأة للعمل والغياب طيلة الوقت عن المنزل جعل المبحوثة تشعر بنوع من الفراغ العاطفي لتبحث عن البديل وهذا ما يطلق عليه بالإهمال الأسري، هذا الأخير يفسر لجوء الحالة إلى جماعة الرفاق أين تقضل الحالة العيش خارج الأسرة مع أصدقائها و البحث عن المتعة .

وهبي نفس النتيجة التي توصل إليها الباحثون وايتبيك وسيمونس حيث شملت الدراسة 84 منحرفا أرجع هولاء أن انحرافهم إلى دافع البحث عن المتعة والإلتقاء بالأصدقاء[1]

وجود فراغ عاطفي لدى المبحوثة أدى إلى حصول توترات وتجاوزات داخل النسق الأسري ما أدى بها إلى الشعور بالتهميش وهو مادفعه إلى التفكير في الهروب من البيت، ففي هذه الحالة يعتبر الهروب من الواقع الأسري سلوك لمواجهة التهميش الذي تتعرض له الحالة.

فعلى الرغم من إدراكها استغلالها البشع من طرف صديقاتها ومن طرف من تعودت الخروج معهم، وهذا أمر يوحي بأن الرفقة السيئة أحد عوامل السير نحو الجريمة، فكما يظهر أن مستوى المبحوثة لم يمنعها من احتراف الرذيلة وبالتالي إتخذت من التعليم والدراسة فرصة لإستقلالية والعيش بحرية توحي كلمات الحالة أنها ضعيفة الشخصية لا تملك هدفا في الحياة، تعتقد أن لا مستقبل لها وعلى الرغم من أن الحالة تعاني الإهمال ونقص الحنان إلا أنها طيبة وتبتسم طيلة الوقت حيث لمسنا نوعا من الرضوخ والاستسلام في الحياة التي تعيشها الحالة.

وعليه نستنتج أن الظروف المادية لم تكن سببا مباشرا في انحراف المبحوثة.

عرض الحالة الثالثة:

تم إجراء المقابلة مع الحالةفي محطة نقل المسافرين بالمدية بعد تحديد موعد المقابلة ومكانها، وكذا وقت إجراء المقابلة من طرفها.

أولا: الحالة الإجتماعية والثقافية للحالة :

السن وقت وقوع الحادثة: 23 سنة.

1 فتيحة كركوش: **مشكلة هروب المراهقين من البيت العائلي**، دراسة تحليلية من المنظور النسقي الأسري، حولية الصوتية العربية الحديثة، العدد 05، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 140.

السن وقت المقابلة: 28 سنة.

المستوى التعليمي: متوسط.

الحالة المدنية: عزباء.

الاصل الجغرافي: ريفي.

نوع السكن :بيت تقليدي.

نوع الجريمة: جريمة أخلاقية " ممارسة الدعارة".

المستوى التعليمي الوالدين: – الأب : أمي– الام . أمية.

مهنة الوالدين الأب: متوفي – الأم : ماكثة فى البيت.

المستوى المعيشى: متوسط

الحالة الوالدية: أرملة

عدد الإخوة : 04 ذكور،الإناث 02

ثانيا: الحالة المعيشية لأسرة الحالة وعلاقتها بالأسرة :

(ت. ب) تبلغ من العمر 28 سنة شابة تقطن بأحد الأرياف المجاورة لدائرة قصر البخاري، هي الأخت الصغرى لستة إخوة (04 ذكور، 02 إناث) تربط الجانية بالإخوة الذكور علاقة متوترة في حين تربطها علاقة جيدة بأختها الكبرى لها مستوى متوسط، طردت من المدرسة نتيجة تراجع مستواها التعليمي لكثرة تغيبها عن المدرسة ولباسها غير المحتشم واستخدام المنتجات التجميلة وتقول: « عمري ما ندمت على القراية ماشي نهاية العالم »، علاقة الجانية بأمها جيدة في حين الأب توفي وهي في سن 20 سنة.

– تنتمي الحالة الي بيئة أسرية يسودها نوعا ما الاستقرار المادي، تعيش من بيت تقليدي (حوش). مصدر دخل العائلة هو الراتب الشهري الذي تتقاضاه الأم جراء وفاة زوجها، وكذالك مدخول المبحوثة نتيجة عملها المؤقت عند أحد الموثقين بدائرة قصر البخاري، فيما يخص الأخوة فإنهم يقطنون كلهم في بيت واحد مع عائلاتهم، وعند سؤالنا لها عن وجود نموذج إجرامي أو إنحرافي في العائلة أقرت بأن أخاها هو من يمثل النموذج بتعاطيه المخدرات ما أدى به إلى دخول مصحة لمعالجة الإدمان كما له سوابق عدلية في السرقة،أسرة المبحوثة لم تفرض عليها أي

نمط عيش باعتبار الأم هي الآمر الناهي ولكونها أكثر الإخوة تقربا من الأم،حتى إخوتها الذكور لا قرار لهم أمام سلطتها.

ثالثا: واقعة الجريمة الأخلاقية :

نتيجة خروج المبحوثة إلى العمل بشكل متكرر، تعرفت الحالة على إحدى العاملات بالمنازل وتكونت بينهما صداقة لتتوطد إلى درجة السفر معها خارج الولاية من أجل شراء مستلزمات بغرض إعادة بيعها بالمنازل، تكررت العملية بدون سؤال أم المبحوث عن سبب السفر، على حد تعبير الحالة «كنت حتى في أيام العطل نخرج مع صحبتي،حتى ونطول يما ما تسقسيش علاه طولت» «لخاطر كانوا تقريبا لبنات إلى يسكنوا قدامنا كامل يقراو في الجامعة،وكانت حابتني نولي كيما هوما وليت نلبس ونخرج ومايتحكموش فيا خاوتي » خلال سفر المبحوثة تعرفت عن طريق صديقتها على شباب من مختلف المستويات، تطور الوضع من قيامها بخرجات إلى المبيت مع أحدهم مما أدى إلى حملها،بعد إصابة الحالة بأعراض الحمل خططت للهرب من المنزل حيث صرحت قائلة:« كي عرفت راني بالحمل قررت نهرب،عرفت مابقاليش بلاصة في الدار» تضيف « في رمضان حسيت بأعراض الحمل ويما مسكينة حسبتني مريضة (تسمم).

خططت المبحوثة للهروب من المنزل برفقة عشيقها، وبعد أيام من عيد الفطر تم الأمر لتتفاجأ بعدة مدة قصيرة بعدم تحمله مسؤولية الطفل وأنه غير مستعد للزواج بها فقد تنكر للموضوع،وبعد محاولات منها لإقناعه تأكدت الحالة من رفضه التام لها لتعيد الهروب مرة أخرى بمساعدة شاب مطلق تربطه بها علاقة سابقة، ونتيجة الضغوطات والمشاكل تعرضت المبحوثة لوعكة صحية أودت بحياة الطفل،بعدما أضحت المبحوثة لوحدها دون مسكن ووثائق لجأت إلى بيوت الدعارة أين أقدمت على تعاطي السجائر و الزطلة، ليتم في الأخير القبض عليها في أحد البيوت المشبوهة بعد التبليغ من أحد سكان الحي.

التحليل السوسيولوجي للحالة:

من خلال ملاحظة سلوك الحالة وكذا مظهرها الخارجي،شابة في مقتبل العمر في بداية عقدها الثالث،متوسطة الجمال،بسيطة المظهر،حديثها يتخلله بعض الشتائم،الهالة السوداء على دائرة عينيها ،تحمل أثار الكي بالسيجارة في يديها،كما أنها ليست ذكية بالقدر الكافي إذ يظهر عليها التأخر في الفهم والإدراك،صوتها خشن جراء تدخين السجائر ،بادرت بالحديث بدون سؤالنا عن سبب قيامها بذلك، يتميز سلوكها بالبشاشة،خجلها ليس سمة في شخصيتها،مزاجها هادئ.

تبين لنا من خلال عرض الحالة أن الظروف المادية لم تكن سببا مباشرا في اتجاهها نحو الجريمة ،بإعتبارها من عائلة مستقرة ماديا ،عاشت الحالة في أسرة مستوى الضبط لديها متدني حيث أنه كلما كان الضبط الأسري منعدما أو ضعيفا،كلما كثر الميل للإنحراف والجريمة ،ويتجلى ذلك من خلال أسلوب اللين المتبع من طرف أم المبحوثة من خلال منحها قدر كافي من الحرية، فالتسيب وإنعدام الرقابة كان من بين العوامل التي ساهمت في سلوكها، إلى جانب أن الحالة كانت تعيش في بيئة متصدعة كون أسرتها تحوى نماذج إجرامية وانحرافية تمثلت في أخ المبحوثة من خلال تعاطي المخدرات والسرقة وكذا صديقتها التي ساهمت في انحرافها، ليتبين لنا دور أصدقاء السواء في توجيه السلوك ،ترعرعت الحالة في بيئة أسرية لا تعطي للعلم مكانة ويتجلى ذلك من خلال تدني مستواها التعليمي و هذه الوضعية تنطبق على جميع إخوتها المتوقفين عن الدراسة في المرحلة الإبتدائية، إذ يعد التعليم حصنا منيعا في الإبتعاد عن الجريمة ويقول عن هذا السياق العلامة الفرنسي فيكتور هيغو :« من فتح مدرسة أغلق سجنا ».

كما أكدت دراسة مكافحة الجريمة أن معظم المحكوم عليهم في الإصلاحيات من الأميين وأن مؤهلاتهم العلمية متدنية ،كما أن المبحوثة تعيش حالة من الضياع الديني والخلقي لكون الحالة تصوم لكنها لا تصلي،كما يتخلل كلامها بعض الشتم،وها معرفة بشتى أغاني الراي .

فقدان الضبط من طرف الأسرة دفع الحالة إلى الإختلاط برفاق السوء أين تعلمت شتى أنماط السلوك المنحرف.

عرض الحالة الرابعة :

أولا :الحالة الاجتماعية والثقافية لحالة:

السن وقت وقوع الحادثة: 19 سنة.

السن وقت المقابلة: 29 سنة

المستوى التعلمي: متوسط

الحالة المدنية : أم عزباء .

الأصل الجغرافي: شبه حضري.

نوع الجريمة: أخلاقية.

المستوى التعليمي لوالدين: – الأب: أمي، الأم: إبتدائي

مهنة الوالدين: – الأب : موظف – الأم: ماكثة في البيت

المستوى المعيشي: متوسط

الحالة الوالدية: مطلقين

عدد الإخوة: – الذكور: 01 – الإناث: 02.

ثانيا : الحالة المعيشية لأسرة الحالة وعلاقتها بالأسرة.

(أ.ع) شابة سمراء، من بداية عقدها الثالث تقطن في منطقة السواقي لدى والدتها، أخت لثلاثة إخوة هي أصغرهم، عاشت ظروف إجتماعية سيئة كان يسودها الشجار بين الأب والأم الذي قليلا ما كان يأتي للبيت، وحين مطالبة الزوجة بتفسير أفعاله يقوم بضربها أو شتمها، الأسرة لا تجد ما يسد رمقها أحيانا، وكانت هذه الظروف سببا من انحراف الأمر فهذه الأخيرة لها مستوى إبتدائي ليس لها أي مهنة تسترزق منها، وكذا أولادها جميعهم لهم مستوى تعليمي منخفض، ما دفعها إلى ممارسة الرذيلة لسد حاجيات الأسرة، ومما زاد من تأزم الحالة طلاق والديها نتيجة ثبوت الخيانة الزوجية ما أدى إلى حمل ابنها أغراضه وتركه للمنزل، أما الأب فتزوج ثانية وإختارت المبحوثة العيش برفقته،واستمرت الأم على ذلك الفعل غير أبهة لأولادها، المبحوثة لها علاقة جيدة مع إخوتها، أما علاقتها بزوجة أبيها فكانت سيئة، تمر عدة أشهر لتصدم بدخول أبيها للمستشفى إثر حادث صدر أسفر عن عجزه وبقائه في البيت، لتتولى زوجة الأب زمام الأمور وتجبرها على البحث عن عمل« تظل تعاير فيا تقولي أخدمي قومي روحك،باباك ما تطمعيش فيه ضرك » تضيف الحالة قائلة: " وليت نخمم نخدم ما عنديش مستوى وش رايحة ندير » أصبحت الحالة لا تطيق البيت لا تعود إلا في وقت متأخر لتقضي أغلب الوقت مع صديقاتها، لتلتقي في إحدى المرات بقريبة لها أقدمت على أخذ المبحوثة للعمل لدى امرأة طاعنة في السن تقطن لوحدها، وتم الأمر وأصبحت البحوثة تقوم بأعمال البيت لديها مقابل أجر زهيد.

ثالثا : واقعة الجريمة الأخلاقية.

في فترة العمل لدى المرأة المسنة تعرفت الحالة بشاب من أقارب المرأة،كان يزورها من حين لأخر،توطدت العلاقة بينهما« ولى يقولي أنا باباك، ويماك ،كلشي في حياتك، وكان يجيبلي الهدايا، ويعطيني الدراهم منين ذاك »،مرت أشهر على ذلك الحال،لتسلم المبحوثة نفسها للشاب وتكرر الفعل عدة مرات نتيجة لغياب صاحبة البيت ،كانت المبحوثة تطلب منه التقدم لخطبتها وهو يتحجج إلى أن اكتشفت المبحوثة حملها وتجبره على الزواج

منها، تقول الحالة «نتي رخيسة وش ندير بيك،تموتي منزوجكش » نتيجة هلع الحالة قامت بعدة محاولات لإسقاط الجنين دون جدوى، وخوفا من الفضيحة حملت المبحوثة أغراضها لتعود إلى والدتها لتحاول هي الأخرى تزويجها برجل أكبر « تفاهمت يما مع الراجل هو قبل بصح أولادوا رفضوا بطل مني » لتقدم المبحوثة على شرب ماء الجافيل وتدخل على إثره المستشفى لتقوم الشرطة بالتحقيق معها و حدد لها يوم للجلسة ليقبل صديقها الزواج منها أمام القاضي،لكن بمجرد خروجه قام بتهديدها وأنه مستعد للقيام بمسؤولياته المادية دون الزواج منها، لتقوم الحالة بقبول طلبه وتعود إلى والدتها وتنجب طفلتها وتمارس الأفعال المخلة بالحياء مقابل المال، إلى حين تم إلقاء القبض عليها من قبل مصالح الدرك الوطني بتهمة تحريض فتاة قاصر على الفسق لتسقط الدعوى الموجهة إليها لعدم وجود أدلة.

التحليل السوسيولوجي للحالة:

من خلال الحالة رقم 04 لاحظنا إمرأة سمراء طويلة القامة،ضعيفة القوام ،لا تبتسم أبدا تعاني من حرمان عاطفي نلمسه في العبارة « جامي عرفت الحنانة لا من يما، لا من بابا» ،نشأت الحالة في بيئة متصدعة ينقصها الإشباع المادي والعاطفي، ويسودها الانهيار الخلقي، أثرت على نفسيتها وبالتالي أصبحت المبحوثة هدفا سهلا للولوج إلى عالم الانحراف والجريمة، وهذا ما ذهب إليه " هيل Hill " في دراسة له أين أشار إلى فقدان الوحدة الأسرية والأخلاقية والتي تكون بسبب فقدان العائل أو الخيانة الزوجية أو إدمان الخمر أو المخدرات وكلها تجلب الخزي والعار وانحراف الأبناء[1] فعند حديثنا عن حالتها يحيط بها جو من الحزن الذي يدل على مكبوتات تحملها،فسرتها فيما بعد بطلاق والديها وهي في سن صغيرة، وتصرفات والدتها قبل الطلاق (الخيانة) وبعد الطلاق إعادة حياتها غير أبهة لها ولإخوتها، فالوضع الأسري كان من العوامل البارزة في توجه المبحوثة نحو السلوك الإنحرافي و الإجرامي، المستوى التعليمي والثقافي للحالة لا يختلف عن الظروف الأسرية والأوضاع المادية، فلم تكمل تعليمها إذ توقفت في المرحلة المتوسطة ،وكنتيجة لأسلوب السيطرة والتسلط الذي مارسته زوجة أبيها عليها خاصة بعد مرض والدها لجأت الحالة إلى العمل خادمة بأحد البيوت لتكون فريسة سهلة ،فتدني المستوى الدراسي للحالة مع صعوبة إيجاد عمل جعلها تختار أقصر السبل .

لا تنكر المبحوثة أن الرفيقات كن سببا في سلوكها ،لكنها تؤكد أن عائلتها هي المسؤولة عن ذلك على حد تفسيرها «سبابي مشاكل دارنا فلم أكن برفقة صديقاتي عندما قمت بالفعل» ،يظهر على تصرفاتها التخبط

1 سناء خولي، **الزواج والعلاقات الاسرية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص258.

لعدم وضوح القواعد والقوانين المتعارف عليها مما جعلها عرضت لجماعة الرفاق لما تلقاه من اهتمام من قبلهم .

ومنه نتوصل إلى وجود نموذج انحرافي في داخل الأسرة والمتمثل في أم المبحوثة وعدم قدرتها على تحمل المسؤولية، ولعل هذا من أصعب الظروف الاجتماعية التي يمكن أن تعيشها المرأة وتدفع بشكل غير مباشر إلى ارتكاب الجريمة، فالمرأة تتأثر بالظروف الاجتماعية التي تحيط بها .

عرض الحالة الخامسة:

أولا: الحالة الاجتماعية والثقافية للحالة:

السن حين وقوع الحادثة: 20 سنة

السن وقت المقابلة: 27 سنة.

المستوى التعليمي: إبتدائي

الحالة المدنية: متزوجة

الأصل الجغرافي: ريفي

نوع السكن: بيت تقليدي .

نوع الجريمة: خيانة زوجية (الهاتف).

المستوى التعليمي للوالدين: الأب: أمي، الأم:أمية

مهنة الوالدين: الأب: عامل مؤقت،الأم: ماكثة في البيت

المستوى المعيشي: متوسط

الحالة الوالدية: يعيشان معا

عدد الإخوة: الذكور: 3، الاناث: 01

ثانيا: الحالة المعيشية لأسرة الحالة وعلاقتها بالأسرة

(ب ،غ) إمراة في نهاية عقدها الثاني تقطن بأحد أرياف حناشة (المدية)ولاية المدية ،هي البنت الوحيدة ولها ثلاثة من الإخوة ذكور، مستواها إبتدائي وكل إخوتها متزوجون، الوالدين على قيد الحياة، وتربطهما بهما علاقة

طيبة،خاصة وانها لا ترد لهما طلبا، الأب وأولاده يمارسون نشاطا مؤقتا – العمل بالحقول كلما توفر العمل – صرحت قائلة :«حنا في دارنا منقعدوا على طابلة وحدة ما نسمعوا لبعضانا انا وأمي ناكلوا وحدنا والرجال وحدهم غير إدي وجيب» مستواهم المعيشي يكفي نوعا ما لسد الحاجيات، بعد بلوغها سن 17 سنة تزوجت المبحوثة من شخص من اختيار والدها . ولكونه ميسور الحال جعلها تعيل عائلتها في بعض الاحتياجات اليومية من مصروف ومأكل وهو الشيء الذي جعلها محط محبة والديها . وأصبحت أم لخمسة أطفال.

ثالثا: واقعة الخيانة الزوجية:

عاشت المبحوثة مع زوجها في بيت أهله وكانت تقوم بتربية الماشية لأنهم يقطنون بإحدى القرى، عاشت الحالة كالخادمة لزوجها ولأهله، لتتعرض للاستغلال والاضطهاد كما كانت تتعرض بصفة دائمة للعنف اللفظي من زوجها و أهله. تعبت المبحوثة من الوضع الذي تعيشه لينشب شجار بينها و بين زوجها ما أدى بها إلى الرجوع إلى منزل والدها صرحت الحالة :« كي وليت نبكي ماعجبهمش الحال القفة حبست، واحد ما حس بيا غير يما المسكينة بصح واش رايحة ندير »، قرر الاب فك النزاع ويرجع المبحوثة إلى بيتها وخلال فترة مكوثها بيت أبيها كانت تلتقى سرا صديقها قبل الزواج وتعلقت به من جديد، وحين أصر والدها على أخذها لبيتها رفضت « قتلو مانرجعش ليه طلقوني منو كرهت العيشة عندو» ليشتد غضب أهلها وتتلقى الشتم من إخوتها، اشتد الصراع بين الجانية وأهلها ولم تعد تقم بواجباتها حيث اضطرت الأم لتهدئة الوضع وتعود المبحوثة إلى بيت زوجها وبقيت الحالة على اتصال بعشيقها ونسيت حذف الرسائل من الهاتف، ليكتشف زوجها الهاتف ويقوم بقراءة الرسائل لتنكر الفعل ويكتم الموضوع خوفا من تشوه سمعته وعلى العار الذي سيلاحقه ليتزوج مرة أخرى وتعيش الحالة حياة يرثى لها.

التحليل السوسيولوجي لحالة:

تبدوا الحالة امرأة خلوقة جميلة المنظر يتخلل كلامها استخدام الأمثال الشعبية بحيث لايتسنى لنا فهم ما تقصده، لا تهدأ أثناء الجلوس، تحرك رجليها كثيرا تصوم وتصلي ولباسها محتشم لايظهر من جسمها سوى اليدين والوجه .

عاشت المبحوثة أوضاع أسرية سيئة نزاعات وخلافات دائمة، تلقت تنشئة أسرية غير سليمة حيث عاشت في جو من الصراعات والمشاكل وتعرضت لأسلوب العنف بشقيه المادي والمعنوي،كما أنها لم تنل القدر الكافي من الحنان والعطف،فالبيت المنهار عاطفيا هو ذلك البيت الذي يسير بطريقة تقليدية ويتخذ ولي الأمر (الأب)

موقفا وحكما تسلطيا لا مجال فيه للعواطف.

تعرضت المبحوثة للعنف اللفظي أو ما يسمى بأسلوب إثارة الألم النفسي، وغالبا ما يترتب على هذا الأسلوب شخصيات إنسحابية منطوية غير واثقة من نفسها، توجه عدوانها نحو ذاتها، كما تكون عددا من الأمراض النفسية كالقلق، الهستيريا، كما أن تعامل الزوج وأهله مع زوجته بأسلوب الضرب والاعتداء يعد من الأمور التي توتر العلاقة الزوجية، فتؤدي إلى الشعور باحتقار المرأة لزوجها وشعورها بالكره نحوه ومحاولة الانتقام منه بأي وسيلة وهو ما يسمى بالعنف والعنف المضاد هذا ما دفع الحالة إلى خيانة زوجها مع شخص وجدت فيه الملاذ للهروب من الوضع الذي تعيشه، الحالة لم تقدر عواقب الأمور وهذا لجهلها القانوني بما تقوم به،وعلى انه جريمة على حد قولها« على بالي حرام بصح ما علابالیش بلییعاقب عليها القانون » .

5-3-3 النتائج العامة للحالات:

فيما سبق تم عرض 05 حالات لها صلة بالجرائم الأخلاقية، ومع أن جميع الحالات تنطوي تحت نمط واحد إلى أن التفاصيل تنوعت واختلفت فمنها ما هو مرتبط بالنساء العازبات ومنها ما هو مرتبط بالمتزوجات كما تنوعت الدوافع لارتكاب الجريمة، حتى إن كانت العينة المدروسة لا تعبر عن حجم الجرائم الأخلاقية في ولاية المدية ومن أهم النتائج العامة التي تم التوصل إليها نذكر:

• تراوح سن المبحوثات ما بين 19- 29 سنة أي سن الشباب.

•معظم المجرمات مرتكبات لجرائم الأخلاقية (الزنا، الدعارة،الخيانة) من العازبات والمتزوجات.

• أسلوب القمع الأسري يقدم للمجتمع شخصيات هشة نفسيا اجتماعيا تعاني الكبت ونقص الثقة، فتميل إلى الخروج عن القواعد والمعايير كنوع من التحدي .

• التوتر في العلاقات الزوجية وكذا العنف الممارس على الزوجة يؤدي إلى ظهور نمط من الجرائم تلجأ لها المرأة وهو الخيانة الزوجية .

• يدفع الحرمان المادي والعاطفي والتفرقة في المعاملة بين الأبناء إلى ممارسة الفعل الإنحرافي والإجرامي .

• ضعف الرقابة والضبط الاجتماعي نتيجة التفكك الأسري يؤدي إلى إقامة علاقات إطار الزواج .

• مخالطة رفقاء السوء يؤدي بالمرأة إلى ممارسة سلوكات مشبوهة

• تبن انه ينتج عن إجرام المرأة عدة نتائج سلبية سواء على المستوى الشخصي كشعورها بالوحدة النفسية التى تعد

في حد ذاتها خبرة أليمة، والتي ينتج عنها عدة أعراض نفسية كالاكتئاب، الاغتراب الاجتماعي أو على مستوى أسرتها من خلال عدم تقبلهم لها والتبري منها أو من خلال تطليق زوجها لها ومنعها من أولادها

•توصلنا إلى أن الفرضية القائلة أن هناك عدة عوامل تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة قد تحققت ،فالفعل الاجرامي لا يحدث بمعزل عن هده العوامل مجتمعة كلها أو بعضها.

•تبين أغلبية المبحوثات لهن مستوى تعليمي منخفض.

•وسيلة المرأة المستخدمة في ارتكاب أفعالها هي المتاجرة بالجسد.

•تمارس المرأة أشكالا مختلفة من الانحراف والجريمة في نفس الوقت وهذا الأمر أقرته أغلبية حالات المقابلة.

•خصائص المرأة المجرمة، سجلنا على معظم الحالات الرغبة الملحة في تبرير فعلهن من خلال اعطاء تفسير مقنع لجريمتهن.

5-4 تفسير النتائج في ضوء الفرضيات:

5-4-1 تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى:

- هناك تعدد وتنوع في أنماط الجرائم المرتكبة من قبل المرأة في المجتمع.

- **على حسب المحاضر القضائية**

- من خلال عرض المحاضر القضائية تبين أن الجريمة المنتشرة أكثر في الوسط النسوي هي جنحة الضرب والجرح العمدي بنسبة (25%) مقارنة بباقي الأنماط.
- الفئة العمرية لهذه النساء تتراوح ما بين (30 - 40) على الرغم من أن هذه الفئة ناضجة فكريا ومسؤولة إلا أنها تسير في طريق الإنحراف بتداخل العديد من العوامل فيها، بلغت نسبة هذه العينة (50.37%) نسبة مرتفعة مقارنة بالفئة العمرية للمجرمات الأخريات.
- حالتهن الإجتماعية عازبات بلغت نسبة هذه الفئة (50%) مقارنة بنسبة المتزوجات،المطلقات، الأرامل.

أغلب المبحوثات يقطن في الوسط الحضري بلغت النسبة (75%) ساعدهن تواجدهن في مناطق حضرية بالإقدام على أنماط إجرامية معينة.

- فيما يخص المستوى التعليمي لهن متوسط في حين حالتهن المهنية عاطلين عن العمل لربما حاجتهن إلى عمل للظروف معيشية صعبة أو تواجدهن في أسر لا يوفرون لهن ما يطلبن . مستواهم المعيشي ما بين المتوسط وغير الكافي نسبة (25%).

- مستوى تعليم الآباء كان أمي (80 %)، ومستوى تعليم الأم هو الأخر أمي بنسبة (60 %) .

أما فيما يخص مهنة الأب فله عمل دائم (50%) لنجد الأم ماكثة بالبيت بنسبة (80 %).

- نوع الجريمة مرتبط بالوسيلة المستخدمة ومرتبط كذلك بالعلاقة التي تربط المجرم بالضحية . تبين أن أغلب النساء اعتمدت على آلة حادة (سكين،مسطرة،حجارة) كون هذه الأدوات سهل الحصول عليها وأنها موجودة في البيوت كلها (50 %).

- في حين أن هناك علاقة قرابة تربطها بضحاياها بنسبة بلغت (50 %).

- على حسب الحالات" المقابلة".

- بعد عرض الحالات تبين لنا أن الجرائم الأكثر انتشارا في الوسط السنوي هي الجرائم الاخلاقية " الدعارة" بلغت نسبتها (60%) مقارنة بباقي الأنماط الإجرامية .

- يتراوح سن المجرمات ما بين (19-29) من فئات من الشباب قاموا بالجريمة الاشباع حاجاتهم الغريزية أو لضرورة قصوى إتخذوها كسبيل لكسب المال كل حالة قسم بسبب اللجوء لها بوجهة نظر تختلف عن الأخرى .

- مستواهن التعليمي متوسط بلغت النسبة (40%) نسبة مرتفعة مقارنة بباقي الأطوار التعليمية هذا مؤشر على أن المستوى التعليمي له علاقة بنمطية الجريمة.

- من ثم نجد أن الحالة الإجتماعية لهؤلاء الحالات كن في الغالب عازبات نسبتهن (40%) ، يقطنون في بيوت تقليدية أغلبهم مثلت النسبة (40%).

- مستواهم المعيشي متوسط (60%) هذا الأخير له تاثير مباشر على الجريمة .

- فيما يخص المستوى التعليمي للوالدين أمهاتهن أميات (85%) في حين مستوى الأباء هو أمي.

5-4-2 تفسير نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية : تؤثر المحددات الديمغرافية في السلوك الإجرامي .

وقد تم قياس الفرض من خلال مؤشرات التالية:

- المستوى العمري.
- الأصل الجغرافي
- الحالة العائلية.
- المستوى التعليمي.
- الوضعية المهنية

*بناءا على المحاضر القضائية و على الحالات المدروسة تراوح متوسط سن المبحوثات 35 سنة و 24 سنة على التوالي.

ويشير ذلك إلى أن عمر النساء المرتكبات للجريمة يتمركز في سن الشباب اين تميز بصفات وخصائص معينة من خلال ظهور علامات الأنوثة لديها وبروزها وزيادة غريزتها الجنسية،مما يجعلها عرضة للإغراءات والتحرش الجنسي،كما تتميز بالقوة والاندفاع ورفض ما هو قديم ورجعي، هذا قد يوقعها في حالات كثيرة إلى ممارسة مختلف الجرائم خاصة في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي بإتسام المرأة في هذه المرحلة العمرية بنوع من التهور و تقلب المزاج و هذا ما لمسناه من نتائج الدراسة الحالية أن معظم معلم المبحوثات يمارسن مختلف الجرائم وعلى رأسها جرائم الإعتداء على الأشخاص وذات بنسبة كما هو مبين في الجدول رقم (05) (إحصائيات أمن ولاية المدية) وكذا نسبة 62.50% كما هو مبين في الجدول رقم (03)(إحصائيات محكمة ولاية المدية)وكذا نسبة 25% كما هو مبين في الجدول رقم 27 من خلال المحاضر القضائية.

- كما تبين أن النساء العازبات أكثر ميلا لممارسة الجريمة من النساء المتزوجات. بينما تقل الجريمة في سن 41 فما فوق أي مرحلة الكهولة والشيخوخة وهذا راجع لما تعرفه الشخصية في هذه المرحلة من استقرار ونضج لتعدد الخبرات والتجارب .

- بناءا على المحاضر القضائية أظهرت النتائج أن نسبة النساء المجرمات في المناطق الحضرية أكثر منها في

الريف بنسبة 75% في المدينة، ونسبة 25% في الوسط شبه حضري، وإنعدمت في الريف .

– بناءا على عينة الحالات أظهرت النتائج أن نسبة النساء المجرمات في المناطق شبه حضرية 60% وفي المناطق الريفية بنسبة 40%.

وهذه النتائج توحي بتأثر المبحوثات بالمظهر الحضري للمدينة إلى تنتشر فيها مختلف الآفات بسبب الكثافة السكانية وتباين الأفراد وإختلاف الثقافات ضعف الضبط الاجتماعي وكذا التحرر.

– تبين أن النساء أكثر تأثرا بالظروف الإجتماعية المحيطة بها .

– معظم النساء عينة الدراسة يعانين من الحرمان العاطفي ويرتكبن الجرائم الأخلاقية.

– قد تبدوا المشاكل العائلية قليلة لكن آثارها يمكن ان تكون طويلة الأمد،فنشأة الأطفال في جو من المشاكل من المحتمل أن يأثر فيما بعد وتظهر من خلال الإكتئاب وتعاطي المخدرات،القيام بالسلوكات معادية للمجتمع،مع مخاطر الفشل في العلاقات الشخصية .

– من خلال المحاضر القضائية تبين أن المستوى المعيشي للنساء المجرمات يتراوح مابين غير كافي ومتوسط بنسبة 50% ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (35).

– من خلال الحالات تبين أن المستوى المعيشي للنساء المجرمات متوسط 60% .

– بناءا على محاضر القضائية تبين أن اغلب نساء عينة الدراسة يقطن الشقق 65.50 % وهو مايمكن أن يؤثر على الحالة النفسية للأفراد وما يدل على تدني او توسط مستوى المعيشة .

– تبين ان هناك علاقة بين الأمية والجهل وتدني المستوى التعليمي لأفراد العينة وبين الإتجاه نحو السلوك الإجرامي وذلك بنسبة 50-60%،كما هو مبين في الجدول رقم 26 (المحاضر القضائية) وبنسبة 80% من خلال الحالات المدروسة كما هو مبين في الجدول رقم 41 فكلما كانت المرأة على قدر من التعليم كلما زاد وعيها بفضاعت الجريمة وما يقابلها من عقوبة ،إلا أنه لا يمكن تعميم القول أنه كلما تدنى المستوى التعليم للمرأة كلما اتجهت وارتكبت جرائم بدليل نساء الأميات اللواتي لم يدخلن مدارس ولكنهن لم يرتكبن أي نوع من الإجرام،وان هناك ما نسبته 37.50 % من النساء تعليمهن عالي أو تخصصي (حسب المحاضر القضائية)ولم يمنعهن مستواهن التعليمي من ارتكاب الجرائم،ومنه يكمن القول أن التعليم يشكل عامل من عوامل الإجرام.

– كلما كان المستوى التعليمي منخفضا كلما زادت نسبة الجرائم الأخلاقية وذلك بنسبة 80%من المبحوثات لهن مستوى تعليمي منخفض مارسنا جرائم أخلاقية .

–المستوى التعليمي والثقافي للوالدين يلعب دورا كبيرا في تحديد أساليب التربية والتنشئة الإجتماعية للأبناء.

غالبية المبحوثات لا يملكن عمل وذلك بنسبة 62.50% من خلال المحاضر القضائية ونسبة 60 % من خلال الحالات المدروسة وهي نسبة تؤكد وجود دافع نحو إرتكاب الجرائم،فالحرمان من المورد المالي خاصة في ظل تغيرات الحاصلة في بالمجتمع قد يكون من بين العوامل المسببة في إرتكاب الجريمة،وبالتالي يمكن القول أن جرائم النساء تتنوع حسب الوظيفة التي تشغلنها.

بالإستناد على النتائج المسجل في الجداول الخاصة بالمحاضر القضائية وكذا جداول الحالات المدروسة،يمكن القول أن المحددات الديمغرافية تساهم بدور كبير في انحراف وإجرام المرأة الجزائرية

الاستنتاج العام للدراسة:

إن ما يمكن أن نستخلصه من خلال الدراسة التي كانت محاولة جادة وهادفة ومحفوفة بالصعوبات ،بدءا بالخطوة الأولى في إختيار الموضوع،مرورا بفرضيات الدراسة ومحاولة إثباتها أو نفيها عن طريق تحليل وتفسير البيانات الإحصائية وكذا تحليل بعض من المحاضر القضائية وصولا إلى إجراء مقابلات مباشرة مع عينة قليلة من النساء الممارسات للفعل الإجرامي لإثراء الدراسة، محاولين بذلك الإلمام بظاهرة التوجه نحو الجريمة عند النساء،والوقوف على أهم الأنماط التي يمكن أن تمارسها النساء في المجتمع الجزائري بإعتبار الظاهرة جديدة على مجتمعنا، وقد كشفت الدراسة على أهم النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة بناءا على المعطيات المتوفرة لدينا

01– سمات المجرمة:

– أغلبية المجرمات عازبات وعاطلات عن العمل

– أما فيما يخص المؤشر التعليمي، فقد إتضح ان غالبية المبحوثات لهن مستوى تعليمي منخفض،وفي المقابل ظهرت أنماط إجرامية بنسب متقاربة كجرائم الزنا والتهديد والنصب والمشاجرة وعلى رأسها جريمة الضرب والجرح العمد وهذا ما أكدته الإحصائيات المقدمة من طرف أمن ومحكمة ولاية المدية،والجرائم الأخلاقية من خلال تحليل الحالات .

02- حجم جرائم المرأة ومناطق حدوثها:

- معدلات الجريمة مرتفعة في المناطق الحضرية نتيجة الكثافة السكانية مقارنة بالمناطق شبه الحضرية والريفية الأمر الذي يدعوا للتساؤل عن أنماط الجريمة وهل تختلف عن الأصل الحضري عنها عن الريف أم لا

03-أنماط الجريمة عند المرأة:

- تم حصر بعض الأنماط للجرائم المرتكبة من قبل المرأة وهي:جريمة الضرب والجرح العمد وتأتي في مقدمة الجرائم، هذا ما أظهرته الإحصائيات المقدمة من طرف أمن ومحكمة المدية وكذا المحاضر القضائية.

- جريمة الزنا وقتل طفل حديث الولادة والتهديد والنصب، السب وكذا جرائم المشاجرة شكلت النسبة لكل منهما 12.50% من مجموع الجرائم حسب (المحاضر القضائية)

- وعند تقسيم هذه الجرائم حسب وقوعها وطبيعتها الرئيسية نجد أنه تتفرع إلى:

- جرائم ضد الأشخاص إحتلت المرتبة الأولى بنسبة 62.50% في مقدمتها جرائم الضرب والجرح العمدي، تليها جرائم التهديد والسب وقتل طفل من خلال المحاضر القضائية والإحصائيات

- جرائم ضد الأداب العامة بنسبة 12.50% متمثلة في جرائم الزنا من خلال المحاضر القضائية ونسبة من خلال الحالات

- جرائم ضد الشئ العمومي:بنسبة 12.50% وتتمثل في المشاجرة (المحاضر القضائية)

- الجرائم الاقتصادية والمالية: بنسبة 12.50% وتمثلت في النصب (المحاضر القضائية)

04- الوسيلة المستخدمة في جرائم المرأة:

تنوعت الوسائل التي تستخدمها المرأة أثناء إرتكابها للفعل الإجرامي، حيث جاءت في مقدمتها الألات الحادة (سكين، مسطرة حديدية، حجارة) بنسبة 50 %يليها الضرب والإغراء والخداع وإستغلال وظيفة بنسبة 12.50% لكل منها "حسب المحاضر القضائية"

05- الأماكن التي إرتكبت فيها المرأة جريمتها:

أكثر الأماكن التي ترتكب فيها المرأة جريمتها تمثلت في المنزل بنسبة 37.50%ن تليها المؤسسات الحكومية والأماكن الخاصة بنسبة 25% لكل منها، لتأتي في الأخير المرافق العمومية بنسبة 12.50% حسب المحاضر القضائية.

06 – نوع العلاقة بين المجرمة والضحية:

معظم ضحايا المرأة تربطها بهم علاقة قرابة وذلك بنسبة 50% تليها من لهم معرفة بها بنسبة 37.5% سواء علاقة حميمية، جيرة، أو علاقة عمل بنسبة 12.50% لكل منهم، لياتي في الأخير نسبة 12.50% لمن هم غرباء عنها وذلك حسب المحاضر القضائية.


خـــاتـــمـــة

خاتمة:

تشكل ظاهرة الجريمة أهم المواضيع والدراسات التي تطرح على الساحة العلمية والعملية، بالنظر لما تعرفه من تزايد في معدلاتها والاختلاف في أشكالها وكذا التنوع في أنماطها.

فالسلوك الاجرامي للنساء رغم انتشاره واتساع نطاقه داخل أوساط المجتمع بشكل ملفت للانتباه فقد عكس لنا عن وجود خلل واضطراب داخل البناء الاجتماعى، على الرغم من ندرة الجرائم على المستوى القضائي ومصالح الأمن نتيجة عدم توفر احصائيات حول الجرائم غير المبلغ عنها،فهذا التنوع والتعدد وكذا الخروج عن المألوف في نمطية الاجرام عند المرأة ليس وليد الصدفة وإنما نتيجة ممارسة المرأة لأفعال خارجة عن العرف والمعايير الاجتماعية لتصل إلى حد العنف والجريمة،

فرغم أن ما توصلنا اليه من نتائج خاصة بعينة المجتمع المدروس لا يمكن تعميمها ،غير ان الدراسة أعطتنا تفسيرا لما نعيشه من تحولات صعبة مست مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أدخلت عنصرا فعالا في المجتمع إلى عالم الاجرام وخلقت هوة يتزايد اتساعها بين الفرد والجماعة وحتى بين الأفراد أنفسهم، فافرزت ظواهر اجرامية تتباين نمطيتها وحدتها حسب المحددات الديمغرافية وتتعارض مع الموروث الثقافي للأفراد وتعبر عن نوع من الهشاشة على مستوى هيئات الضبط الأسري.

وعليه يمكن القول ان فهم ظاهرة الجريمة النسوية يقتضي منا الاعتماد على الأسلوب التكاملي الذي يقوم على الجمع بين مختلف العوامل دون اغفال أي منها مع ابراز دور كل منها، اذ لا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا في ظل هذه العوامل مجتمعة.

لذلك فان البحث العلمي في مختلف الظواهر الاجتماعية يكون من خلال التعمق في طبيعة النسق العام وتأثيرات التغير الحضاري قصد الوصول إلى عملية التفسير.

التوصيات والمقترحات:

بناءا على نتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يمكن أن نضع بعض التوصيات نذكر منها:

- تكثيف البحوث العلمية التي تتناول إجرام المرأة في المجتمع الجزائري .
- محاولة تسهيل مهمة الباحثين في علم الإجتماع، لإجراء المرأة في المجتمع،لإجراء البحوث وذلك من خلال تسهيل مهمة الحصول على المعلومات الوقوف على حجم الظاهرة ودراستها .
- ضرورة إستغلال النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الباحثين في مجال علم الإجرام من أجل التخفيف من بعض الظواهر.
- تعزيز الأبحاث العلمية الخاصة بضحايا الجريمة ونشر المعطيات المتوصل إليها بهدف وضع إستراتيجية وقائية وعلاجية.
- توفير الأخصائيين الإجتماعيين والنفسانيين في المؤسسات الفاعلة في المجتمع لتكفل بمختلف الفئات .
- تفعيل أساليب الضبط الإجتماعي لمواجهة الإنعكاسات السلبية الناجمة عن ظواهر الجريمة والإنحراف.
- توعية الأسر بضرورة إستخدام أساليب تربوية تقوم على الحوار والمناقشة والتفاهم
- تكثيف البرامج الأخلاقية والتربوية خاصة بالمدارس ووسائل الإعلام من أجل إعداد المرأة للحياة الإجتماعية والعمل على تكييفها مع المشاكل والضغوطات .
- نشر الوعي الديني والإجتماعي والقانوني بمخاطر الجريمة خاصة بين أوساط النساء.
- إنشاء مراكز للتكفل بالفتيات في حالة خطر المعنوي ومحاولة إعادة إدماجهن.
- تفعيل وتكثيف دور الجمعيات الخيرية لرعاية النساء الأرامل والمعوزات والمطلقات من أجل تأمين معيشتهن وإحتياجاتهن الضرورية حتى لا يقعن تحت طائلة الإستغلال.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: القران الكريم.

ثانيا: القواميس و المعاجم.

1. إبراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
2. ابن منظور: **لسان العرب**، ج 12، دار صادر للطباعة، بيروت، 1990.
3. ابن منظور: **لسان العرب**، ج7، ط 3، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1999.
4. ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر للطباعة للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
5. أحمد الزيات واخرون: **المعجم الوسط**، دار الدعوة، إسطنبول.
6. أحمد مختار وآخرون: **معجم اللغة العربية**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2008.
7. جبل فيويور: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة: محمد اسعد، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011.
8. فاروق مداس: **قاموس مصطلحات عم الاجتماع**، دار مدني للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
9. إبراهيم مصطفي وأخرون: **معجم الوسيط**، دار الدعوة،إسطنبول.
10. أحمد زكي البدوي: **معجم المصطلحات الاجتماعية** ، ط1، مكتبة لبنان، بيروت،1982.

ثالثا: الكتب باللغة العربية.

1. .مجدي احمد محمد عبد الله: **السلوك الاجرامي وديناميكياته**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
2. أبن الشيخ فريد زين الدين: **علم النفس الجنائي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 1995.
3. أبو الروس أحمد: **دروس في علم الجنائي الجريمة والمجرم**، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980.
4. أحسن طالب: **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 1998.
5. أحمد الصباب: **الأسلوب العلمي في البحث**، دار النهضة، جدة، 1981.
6. احمد عوض بلال: **النظرية العامة والتطبيقات**، ط1، دار الثقافة العربية، 1985.
7. أسامة محمد جابر: **الانحراف والمجتمع**، دار المعرفة العربية، القاهرة، 1998.
8. إسحاق ابراهيم منصور:**موجز في علم الإجرام والعقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

9. أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن التويجري: **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2011 .

10. أكرم عبد الرزاق المشهراني: **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.

11. أكرم نشأت ابراهيم: **علم الإجتماع الجنائي**،الدار الجامعية، بيروت.

12. أمال عبد الحميد وآخرون: **الانحراف والضبط الاجتماعي**، ط1،دار المعرفة العربية، القاهرة، 2000.

13. انتوني غيدنز : **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، ط1، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2005.

14. بدر الدين علي :**عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسيرة الجريمة (النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي)**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1987.

15. بركات النمر مهيرات: **جغرافيا الجريمة**، ط1، دار مجد الاوي للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

16. بشير سعد زغلول: **علم الاجرام**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2007.

17. جلال اسماعيل حلمي:**العنف الأسري**، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة،1999 .

18. جلال ثروة ومحمد زكي أبو عامر: **علم الإجرام والعقاب**، الدار الجامعية، بيروت، 1983.

19. جلال عبد الخالق ورمضان السيد: **الجريمة والإنحراف من المنظور الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، 1994.

20. جمال معتوق: **المرأة والجريمة النظريات المفسرة للجرائم النسوية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2017.

21. جمال معتوق: **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي**، بن مرابط للنشر، الجزائر، 2008.

22. حسن أكرم نشأت: **علم الانثروبولوجيا الجنائي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

23. حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **العلم والبحث العلميدراسة في مناهج العلوم**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1982.

24. خالد الهادي وعبد المجيد قدي: **المرشد المهني في المنهجية وتقنيات البحث العلمي**، دار المهومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

25. خالد حامد: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط1، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

26. الدكتور خليل أحمد خليل: **كتاب المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، ط1،دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، السنة 1984 .

27. دوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي مفهومه و أدواته و أساليبه**، دار الفكر، 2012.

28. رمضان السيد: **الجريمة والإنحراف من المنظور الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1985.

29. رينيه غارو: **موسوعة قانون العقوبات العام والخاص**، ترجمة: لين صلاح مطر، المجلد 6 و7، منشورات الحلبي الحقوقية.

30. سامية حسن الساعاتي: **جرائم النساء**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1986.

31. سامية حسن الساعاتي: **علم اجتماع المرأة**، ط1، رؤية معاصرة لاهم قضاياها، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

32. سامية حسن الساعاتي: **علم الاجتماع الجنائي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.

33. سامية حسن الساعاتي، **علم اجتماع المرأة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003.

34. سامية محمد جابر: **الجريمة والقانون والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2007.

35. سامية مصطفى الخشاب:**المرأة والجريمة (دراسة إجتماعية ميدانية)**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،1983.

36. سمير عبد الرؤوف العطيات: **دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية**، المجلد1، سلسلة مطبوعات الاسرة، الأردن، 2007.

37. سناء خولي: **الزواج و العلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، بيروت،1984.

38. سهير كامل أحمد: **دراسات في سيكولوجية المرأة**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

39. السيد أحمد محمد غريب، **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

40. السيد علي شتا: **علم الاجتماع الجنائي**، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، 2014.

41. شفيق محمد: **الجريمة والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1995.

42. صلاح مصطفى الفوال: **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية**، مكتبة غريب، القاهرة، 1980.

43. طالب أحسن: **الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية**، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.

44.طلعت إبراهيم لطفي: **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.

45.عايد عواد الوريكات: **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2004.

46.عباس محمود مكي: **الخبير النفسي – جنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية**، ط1، مجد للنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

47.عبد الباقي زيدان:**قواعد البحث الاجتماعي**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1974.

48.عبد الحميد أحمد رشوان: **علم اجتماع المرأة**، المكتب الجامعي الحديث، 1998

49.عبد الحميد السيد أحمد منصور وزكريا أحمد الشربيني: **سلوك الانسان بين الجريمة–العدوان–الإرهاب**، دار الفكر العربي، القاهرة.

50.عبد الرحمان العيساوي: **مبحث في الجريمة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

51.عبد الرحمان محمد العيسوي: **إتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي** ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.

52.عبد الرحمان محمد العيسوي: **سيكولوجية الجريمة والانحراف**، دار النور، الإسكندرية.

53.عبد العزيز سعد: **الجرائم الاخلاقية في قانون العقوبات الجزائري**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2015.

54.عبد العزيز سعد: **الجرائم الأخلاقية في قانون العقوبات الجزائري**،ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

55.عبد العزيز سعد: **الجرائم الواقعة على نظام الأسرة**، دار هومة، الجزائر، 2013.

56.عبد القادر حلمي: **مدخل إلى علم الإحصاء**، ط10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994.

57.عبود السراج: **علم الاجتماع وعلم العقاب**،ط1، جامعة الكويت، 1983 .

58.عدنان الدوري: **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**، ط3، منشورات دار السلاسل، الكويت، 1984.

59.عزت حسنين: **جرائم القتل بين الشريعة والقانون**، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1993.

60.علي محمد جعفر: **الاحداث المنحرفون: عوامل انحراف، المسؤولية الجزائية والتدابير**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1974.

61.عمار حمداش، **تقنيات البحث السوسيولوجي**، ط1، سلسلة دفاتر طالب علم الاجتماع، المغرب، 2006.

62.عمر السعيد رمضان: **دروس في علم الاجرام**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

63.غريب محمد سيد وآخرون: **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 2003.

64.فتوح عبد الله شاذلي: **اساسيات علم الاجرام والعقاب**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

65.فتوح عبد الله شاذلي: **علم الاجرام والعقاب**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2002.

66.فرانسيس هيدسون: **المرأة والجريمة**، ترجمة: ريهام حسن إبراهيم، المجلي الأعلى للثقافة،طهران، 1999.

67.فوزي بن دريدي: **العنف لدى التلاميذ في المرحلة الثانوية الجزائرية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

68.فوزية عبد الستار: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**،ط5، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

69.كريستين سالرز و رولاند أكرز: **نظريات علم الجريمة "المدخل والتقييم والتطبيقات"**، ترجمة:ذياب البدانية ورافع الخريشة، ط1، دار الفكر ، عمان، 2013.

70.كولن ويلسن: **سيكولوجية لعنف، أصول الدافع الاجرامي البشري**، ترجمة: مالك الايوبي ط1،الاهلية للنشر، الأردن، 2006، ص178.

71.مجد الهاشمي: **موسوعة جرائم النساء**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

72.محمد أبو زهرة: **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

73.محمد أحمد المشهداني: **أصول علمي الإجرام والعقاب**، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان،2008.

74.محمد إسماعيل قباري: **مناهج البحث في علم الاجتماع، مواقف واتجاهات معاصرة**، منشأة المعارف، القاهرة، 1982.

75. محمد الأمين البشري، **التحقيق في الجرائم المستحدثة**، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2004.

76.محمد الأمين البشيري: **انماط الجرائم في الوطن العربي**، جامعة نايف العربية، الرياض، 1999.

77.محمد حبيب شلال: **أصول علم الاجرام**، ط1، مطبعة جامعة بغداد، 1985.

78.محمد شحاتة ربيع و واخرون: **علم النفس الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

79.محمد شفيق: **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

80.محمد شلال حبيب: **أصول علم الاجرام**،ط1، ،مطبعة جامعة بغداد، العراق.

81.محمد عاطف غيث: **قاموس علم الإجرام**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1979.

82.محمد عبد الله الوريكات: **أصول علمي الاجرام والعقاب**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

83.محمد علي سكيكر: **العلوم المؤثرة في الجريمة والمجرم**،ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، .

84.محمد علي وآخرون: **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.

85.محمد عوض: **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النجاح للطباعة، مصر، 1971.

86.محمد غباري: **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1406هـ.

87.محمد نجيب حسيني: **دروس في علم الاجرام وعلم العقاب**، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

88. محمود بن محمد عبد الله كسناوي:**ظاهرة النشل وآثارها الاجتماعية**، جامعة نايف العربية، الرياض، 2007.

89.محمود عودة: **أسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت.

90.مزوز بركو: **جريمة القتل عند المراة (دراسة في علم اجتماع الجريمة)**، ط1،المكتب الجامعي الحديث، باتنة، 2012.

91.مصطفى حجازي: **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقصور**،ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2001.

92.مصطفى سويف: **المخدرات والمجتمع، سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، 1996.

93.مصطفى فهمي الجوهري: **أصول علمي الاجرام والعقاب**، أكاديمية الشرطة، دبي،2022.

94.الملك شرف الدين: **ظاهرة االسرقات بالمملكة السعودية**،مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض، 1993.

95.منال محمد عباس: **الانحراف والجريمة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

96.موريس أنجرس: **منهجية البحث في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)**، ترجمة: بوزيد صحراوي مراجعة مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2006.

97. ميشال مان: **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة: عادل مختار الهواري وآخرون، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية.

98. نبية صالح: **دراسة في علمي الاجرام والعقاب**، دار الثقافة، عمان، 2005.

99. نبيل محمد توفيق السمالوطي: **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، دار الشروق، جدة، 1983.

100. نجية إسحاق عبد الله: **سيكولوجية البغاء**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984.

101. الهادية العود البهلول: **الانحراف النسوي، دوافعه النفسية و عوامله المجتمعية**، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010.

102. وادي عماد الدين: **السلوك الاجرامي عند المرأة (دراسة قانونية، اجتماعية، نفسية)**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013.

103. يسرى دعبس: **رؤية في انتروبولجية الجريمة**، الملتقى المصري للإختراع والتنمية، القاهرة، 1998.

رابعا: الدراسات والرسائل الجامعية.

1. أحمد بن موسى محمد حنتول:**أنماط السلوك الاجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات**، غير منشورة، رسالة ماجيستر، جامعة ام الهقري، السعودية، 1425هـ.

2. إسماعيل عقال وعلي عراج:**الجرائم النسوية، (السرقة نموذج)، دراسة ميدانية**،غير منشورة، مذكرة ماستر، قسم علم الاجتماع، تخصص جريمة و انحراف، جامعة يحي فارس، المدية، 2016-2017 .

3. أمينة قزمير:**إقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائر**(جرائم ضد المال و الممتلكات كنموذج للدراسة والتحليل)، غير منشورة، رسالة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02 أبو قاسم سعد الله، الجزائر، 2015-2016.

4. حنان زعرور:**العوامل السوسيو الثقافية في توجيه الفتيات نحو الجريمة في المجتمع الجزائري**، غير منشورة، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع، تخصص الجريمة والانحراف، جامعة البليدة 2، 2018- 2019.

5. حيزية حسناوي:**أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع (تحليل مضمون جريدة النهار)**، غير منشورة، رسالة ماجيستير، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012.

6. ريمة زنانرة: **العوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري** (دراسة ميدانية على عينة من النساء الائي ارتكبن فعلا اجراميا ببعض ولايات الشرق الجزائري)، غير منشورة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 ،2020-2021.

7. شهيب عادل:**الفقر والدعارة بالمدينة الجزائرية**، غير منشورة، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة2، 2015-2016.

8. عائشة ولد أحمد و فايزة بلعور:**عوامل الجريمة النسوية واشكالها**(دراسة نظرية)، غير منشورة، مذكرة ماستر، قسم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الجريمة والانحراف، جامعة وهران 01، 2019-2029.

9. عبد الله يمينة: **سوسيولوجية الجريمة النسوية في الجزائر (دراسة حالة)**، منشورة ،رسالة ماجيستير ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2، 2010-2011.

10. فضيلة زرارقة: **عوامل اجرام المرأة الجزائرية ودور المؤسسات العقابية في إعادة تأهيلها**(دراسة ميدانية على عينة من النزيلات في كل من سجن سطيف،بجاية،باتنة)، غيرمنشورة، رسالةدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

11. مازوز بركو:**اجرام المرأة في المجتمع الجزائري(العوامل و الأثار)**، غير منشورة، أطروحة دكتوراه،تخصص علم النفس الاكلينيكي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

12. نجلاء بنت محمد الرشيدي: **العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المخدرات لدى المرأة والجرائم المترتبة عليها**، منشورة، رسالة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014-2015.

13. نوار الطيب:**القتل في المجتمع الجزائري، دراسة العوامل والآثار**،غير منشورة، رسالة دكتوراه، علم الاجتماع، الجزائر، 1996-1997.

خامسا: المجلات والقوانين.

1. قانون العقوبات الجزائري.

2. أ م د واحدة حمة وبين نصر الله:**العوامل الاجتماعية المؤثرة في جريمة القتل "دراسة ميدانية للنزلاء إصلاحيتي الرجال والنساء في مدينةالسليمانية** " مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع- العدد 26 – جامعة السليمانية كلية العلوم الإنسانية، كردستان، العراق – يوليو 2018 -ص 64.

3. فتيحة كركوش: **مشكلة هروب المراهقين من البيت العائلي**: دراسة تحليلية من المنظور النسقي السري، حولية الصوتية العربية الحديثة، العدد05،جامعة سعد دحلب البليدة،2005،ص140.

سادسا:مواقع الأنترنت.

1. دليلة زاوي: **واقع الجريمة عند المرأة الجزائرية** https://acadimia-arabia.com

2. دليلة: **الطلاق والانحراف بالأحياء الجامعية يدخلان المرأة عالم الجريمة**، النهار الجديد 2009/04/05 في http ://www.djazairess.com

3. لمياء بن رحال: **نساء يتورطن في الرشوة والمساس بالأمن الاقتصادي**، قسم الشروق، 2010/02/28 في http ://www.djazairess.com

4. عبد الله احمد عبد الله:**فن اجتماعيات الجريمة، قراءات اجتماعية معاصرة في النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة والانحراف الاجتماعي**من موقع الإلكتروني: http://www.pdaffatory.com

5. السلوك الاجرامي عند المرأة، http// www.startimes.com.

6. (نساء دخلن عالم الإجرام والمخدرات،في:) http// www.djazairess.com

7. جرائم النساء http// www.djazairess.com

8. https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/21560

https://www.djazairess.com/djazairnews/1302

9. زهرة شريف و أمينة قزمير: **ظاهرة اجرام المرأة من المنظور الاجتماعي**،.https://www.asjp.cerist.dz

سادسا:المراجع باللغة الاجنبية.

1. Carol Smart (1979) "The New Female Criminal Reality Or Myth? 'British Journal Of Criminology : Vol 19. N01.
2. CeciliaShubert (2005) Female Crime And Poverty ،Stolen Apportunities University Of Athabasca،2003.
3. Ellen.A & Claudiacurrie : Toofeaw To Count : Canadian Women In With The Law, Toronto, Press
4. Françoise Mallet-Jori, Du Criminel-né a La Femme coupable. Communicafion A La S Eance Mensuelle Du 9 Novembre 1996,Brucelle,Académie Royale De La Langue Et Littérature Francaises ,1996disponible Sur Le Site WWW.Arlltb.Be.Consulte Le 08/02/2023.
5. Jennifer Campbell: How Has The Feminist Critique Added To Crimininologys Oxford, Basilblackwell, 2009, .
6. otto pollak the cri;inqlity of zo;en university of penns ylvqnia press 1960
7. Stephanies. Corington& Barbara Ebloom, Gendred Justice Women In The Crime Justicesystem, Carolinaacadenic Press, 2003, .
8. Tibias.J crime and industiel souciety in the 19th centry bt basf ord london.

9. Tobias.j T Cri Me And Industiel Souciety In The–199 Th Centry B T Basf Ord London .



الملاحق

الملحق رقم 01: ***دليل المقابلة***

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

العنوان:

نمطية الإجرام عند المرأة في المجتمع الجزائري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الإجتماع

تخصص : الجريمة والإنحراف

من إعداد الطلبة:

أمال بن حجوجة

سليمة أحمد بلقاسم

تحت إشراف الأستاذة:

رقية محمودي

السنة الجامعية 2023/2022

دليل المقابلة الخاص بالحالات:

المحور الأول: بيانات عامة

- **السن** .....
- **الأصل الجغرافي** : حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐
- **طبيعة السكن** : شقة ☐ بيت تقليدي ☐ فيلا ☐ بيت قصديري ☐
- **المستوى التعليمي**: أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐
  ثانوي ☐ جامعي ☐
- **الحالة الإجتماعية** : عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐
  أرملة ☐ أم عزباء ☐
- **المستوى التعليمي للوالدين** :

الأب: أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐
ثانوي ☐ جامعي ☐

الأم: أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐
ثانوي ☐ جامعي ☐

- **مهنة الوالدين** :
- **الأب** موظف ☐ عامل حر ☐ بطال ☐
- **الأم** موظفة ☐ عاملة حرة ☐ بطالة ☐
- **المستوى المعيشي لأسرة** :

كافي ☐ غير كافي ☐ متوسط ☐

- **كم عدد الإخوة** : ذكور ☐ إناث ☐
- **الرتبة:**.....
- **الحالة الإجتماعية للوالدين** : مطلقين ☐ يعيشان معا ☐ متوفيان ☐
- إذا كان أحد الوالدين متوقيان من هو .....
- نموذج إجرامي في العائلة : الأب ☐ الأم ☐ آخرين ☐

- **نوع الجريمة:** .....

المحور الثاني: خاص بالبيئة الأسرية والمستوى المعيشي المادي للأسرة .

- **مع من تعيشين ؟** الأب ☐ الأم ☐ الوالدين معا ☐
- هل يغيب الأب عن البيت ؟ ☐ نعم ☐ لا. ☐
- في حالة الإجابة بنعم ما هو السب ؟
- .....
- .....
- .....
- كيف هي تصرفات أفراد عائلتك معك ؟
- هل إرتكبت سلوك منحرف من قبل ؟
- في حالة الإجابة بنعم كيف كان رد فعلأسرتك ؟
- هل تتدخل أسرتك فيما تقومين به ؟
- ما هي الأفعال التي يعاقبك عليها ؟
- ما نوع العقاب الذي تتلقيه ؟
- هل أسرتك تفرض عليك وقتا محددا لدخول والخروج ؟ في حالة الإجابة بنعم من يفرض عليك ؟
- هل تتدخل أسرتك في إختيار صديقاتك ؟
- هل سبق لك وأن تعرفت على صديقة مارست فعل منحرف ؟
- هل تحدث النزاعات داخل أسرتك ؟ في حالة الإجابة بنعم لماذا ؟
- هل تعتقدين أن الظروف العائلية (الجو الأسري) دفعتك إلى ما أنت عليه ؟
- هل تطلبين من عائلتك تلبية ما تحتاجين إليه ؟
- هل يكفي دخل أسرتك لتأمين حاجتك كلها وحاجات بقية الأسرة ؟
- حين ترفض أسرتك تلبية طلباتك كيف كنت تحصلين على ما يلزمك ؟
- هل فكرت في البحث عن عمل ؟ في حالة الإجابة بنعم ماهي طبيعة العمل وهل طلبت مساعدة أحدهم ؟
-

- **المحور الثالث خاص بواقعة الجريمة :**
- ماهي الأسباب التي دفعتك للقيام بمثل هكذا سلوك ؟
- هل كان هذا الفعل مفتعل من قبل جماعة وأدت من صحتهم أم كان فرديا ؟
- لو سمحت لك الفرصة هل تقومين بهذا الفعل مرة أخرى ؟
- أثناء القيام بهذا الفعل هل كنت تدرين أنه خارج عن القانون ؟
- هل ندمت ؟

الملحق 02:

المصدر: أمن ولاية المدية

الجرائم المرتكبة من طرف المراة خلال الثلاث (03) سنوات الأخيرة

الصنف	تكييف القضية	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022	المجموع
قضايا ضد الشيء العمومي	حمل سلاح محظور	1	2	2	5
	المشاجرة	9	8	10	27
	جمعية أشرار	0	4	2	6
	الإقامة غير الشرعية	1	2	2	5
	أخرى	2	3	2	7
	مجموع الشيء العمومي	**13**	**19**	**18**	**50**
الجرائم ضد الأشخاص	الضرب والجرح العمدي	52	121	110	283
	التهديد	42	42	41	125
	السب	40	32	58	130
	الإهانة والإعتداء على موظف	18	7	5	30
	إنتهاك حرمة منزل	0	3	2	5
	أخرى	5	10	13	28
	المجموع	**157**	**215**	**229**	**601**
الجرائم ضد الأملاك والممتلكات	السرقات الموصوفة	2	2	15	19
	السرقات البسيطة	21	33	66	120
	التحطيم لملك الغير	9	9	6	24
	أخرى	0	1	0	1
	المجموع	**32**	**45**	**87**	**164**
الجرائم الإقتصادية و المالية	النصب	1	2	5	8
	أخرى	2	4	5	11
	المجموع	**3**	**6**	**10**	**19**
الجرائم ضد الأداب العامة	الزنا	1	1	2	4
	إنشاء محل للفسق وممارسة الدعارة	5	6	6	17
	تحريض قاصر على فساد الأخلاق	4	1	2	7
	أخرى	1	1	9	11
	المجموع	**11**	**9**	**19**	**39**
جرائم المخدرات		3	11	5	19
الجرائم المعلوماتية		29	16	16	61

الملحق 03

المصدر : محكمة ولاية المدية

الجرائم المرتكبة من طرف المرأة خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 إلى غاية 2019

الحالات / السنوات	مشاجرة	جمعية أشرار	الضرب والجرح العمدي	التهديد	السب	الإهانة والإعتداء على الموظف	إنتهاك حرمة منزل	السرقات البسيطة	التحطيم لملك الغير	النصب	الزنا	إنشاء محل للفسق وممارسة الدعارة	تحريض قاصر على فساد الأخلاق	جرائم المخدرات	المجموع
2013	6	0	17	25	30	0	1	9	1	4	0	0	0	1	94
2014	13	0	4	0	12	2	3	16	0	4	1	0	0	1	56
2015	7	0	29	0	36	3	0	12	4	1	1	1	2	0	96
2016	8	0	19	1	45	2	6	12	1	2	1	0	1	0	98
2017	31	0	26	0	45	2	2	9	6	5	0	2	0	2	130
2018	3	0	26	6	12	0	0	10	2	2	0	0	3	1	65
2019	5	0	26	12	44	0	0	13	4	2	2	0	2	0	110
المجموع	**73**	**0**	**147**	**44**	**224**	**9**	**12**	**81**	**18**	**20**	**5**	**3**	**8**	**5**	649



Ministère de L'Enseignement Supérieur
et de La Recherche Scientifique
Université Dr Yahia Fares de Médea
Faculté des Sciences Humaines et Sociales

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

الرقم: 68 ق ع/2023

المدية في: 24 أفريل 2023

الى السيد:
رئيس محكمة المدية

الموضوع: طلب احصائيات

يشرفنا التقدم لسيادتكم الموقرة بطلب تقديم احصائيات تخص موضوع

بمطية الاجرام عند المرأة لفائدة الطالبتين:

أحمد بلقاسم سليمة.

بن محجوبة أمال

وذلك لإنجاز الجانب التطبيقي من مذكرة التخرج للحصول على شهادة الماستر

تخصص علم الاجتماع الجريمة و الانحراف.

تقبلوا منا فائق الشكر و التقدير

رئيس القسم

قسم العلوم الاجتماعية

د .جاب الله يوسف

رئيس قسم العلوم الاجتماعية

2023 أفريل 15